

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر بعنوان :

أثر الخطر والمنافسة على ربحية البنوك الجزائرية

-دراسة قياسية على عينة خلال فترة 2011-2017 باستخدام نماذج البائل الساكنة-

تحت إشراف الأستاذ:

- منصورى عبد الكرىم

من إعداد الطالبتان:

- مكاوى خولة

- ملكى نجمة

اللجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة العلمية	اسم و لقب الأستاذ
رئيسا		شويرفات عبد القادر
مشرفا و مقرر		منصورى عبد الكرىم
مناقشا		بن زاي ياسين

السنة الجامعية: 2021 / 2022



كلمة شكر و تقدير:

أشكر الله العلي القدير الذي انعم علي بنعمة العقل و الدين،القائل في محكم التنزيل " وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه , فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" (رواه أبو داوود) .

وأیضا وفاء وتقديرا واعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: منصوري عبد الكريم على هذه الدراسة. وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.

وأخيراً، أتقدم بجزيل شكر إلي كل من مدوا لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه.

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين محمد
رسول الله صلى الله عليه و سلم و على اله و صحبه أجمعين.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما لدي :

إلى رمز العطاء و التضحية.. إلى الذي تحمل كل شيء في سبيل تعليمي.. ووقف
إمام كل المتاعب و الصعوبات ... أبي رحمه الله و جعل قبره روضة من رياض
الجنة.

إلى منبع صمودي و قوتي و سر نجاحي أُمي الغالية أدامها الله تاجا فوق رؤوسنا.
إلى من قاسمت معهم طعم الحياة حلاوتها و مرارتها إلى سندي في الحياة عائلتي
إلى كل من أعانني و لو بكلمة طيبة و إلى كل من ساهم في انجاز هذا لبحث
المتواضع .

إلى من نقشت حروفهم على جدار ذاكرتي باسم الصداقة. و اخص بالذكر منهم ذوي
النفوس الطيبة و الإيرادات الخيرة صديقاتي

الى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

نجمة

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الكريمين الذين وفرا لي سبل الحياة لكي أصبح ما أنا عليه الآن فشكرا جزيلا

لأحب مخلوقين على قلبي وروحي.

إلى أخواتي وكل أقاربي.

إلى أعز صديقاتي.

إلى كل محب للحياة والعلم.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم منكرتي.

والى كل من ساعدني لانجاز هذا العمل.

. خولة .

الفهرس:

	الموضوعات
	قائمة الجداول و الأشكال
أ-ث	مقدمة
	الفصل الأول :الأدبيات النظرية للخطر,الربحية و المنافسة
01	تمهيد الفصل الأول
	المبحث الأول :الخطر المصرفي
02	ماهية الخطر المصرفي
03	تصنيفات المخاطر المصرفية
07	مؤشرات حدوث الخطر المصرفي
09	مصادر حدوث الخطر
10	الأدوات الإحصائية لقياس الخطر
13	نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية
14	مصادر الخطر في المصارف التجارية
16	أنواع المخاطر المصرفية
17	تقييم المخاطر المصرفية
18	مقاييس الخطر
21	مسببات المخاطر
23	العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي
	المبحث الثاني : الربحية المصرفية
24	مفهوم ربحية البنوك التجارية
26	أهمية الربحية في البنوك التجارية
26	المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الربحية
29	مصادر الأرباح للبنوك التجارية
32	وسائل تعظيم الربحية و العوامل المؤثرة عليها

	المبحث الثالث: المنافسة المصرفية
34	ماهية المنافسة المصرفية
35	أنواع المنافسة المصرفية
38	أدوات المنافسة بين البنوك التجارية
40	أثر المنافسة على النشاط الاقتصادي
40	نماذج قياس المنافسة المصرفية
45	المبحث الثالث: العلاقة ما بين الربحية و المنافسة و الخطر
47	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.
49	تمهيد الفصل الثاني
50	المبحث الأول: الدراسات المباشرة
55	المبحث الثاني: الدراسات الغير المباشرة
61	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
63	تمهيد الفصل الثالث
	المبحث الأول: السوق البنكي الجزائري.
64	لمحه تاريخيه عن النظام المصرفي في الجزائر
66	مردودية البنوك الجزائرية
70	تحليل مؤشرات المردودية للبنوك الجزائرية في النظام المصرفي
	المبحث الثاني: التعريف بالعينة و متغيرات الدراسة
72	تعريف بنوك العينة
76	التعريف بمتغيرات الدراسة
	المبحث الثالث: التطبيق على العينة من البنوك الجزائرية
81	النموذج التجميعي (نموذج المربعات الصغرى المجمعة) : Poold OLS
81	نموذج الآثار الثابتة : Fixed-effects within régression
82	نموذج الآثار العشوائية: Random-effects GLS régression

89	خاتمة
94	قائمة المراجع
104-102	قائمة الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول:

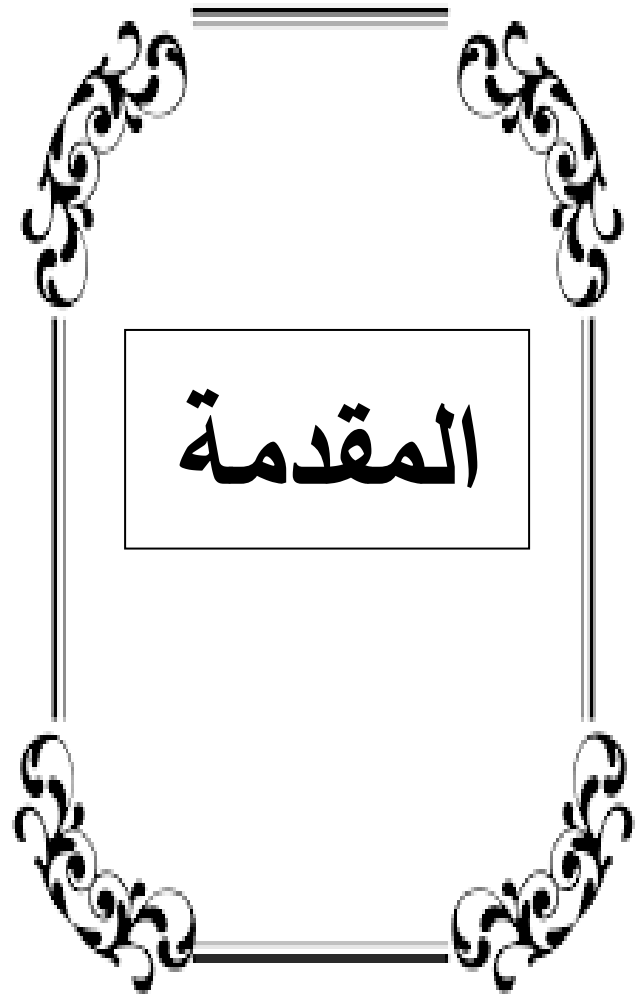
رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
01	يمثل قيم المعامل بيتا و جهة تحرك العوائد في السوق.	13
02	مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة .	67
03	مؤشر العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة.	68
04	مؤشر الملاءة للبنوك عينة الدراسة.	68
05	مؤشر هامش الربح للبنوك عينة الدراسة.	69
06	مؤشرات المردودية في كل البنوك العمومية و الخاصة.	70
07	معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة.	78
08	الإحصاءات الوصفية	79
09	تقدير نموذج المربعات الصغرى المجمعة	81
10	تقدير نموذج الآثار الثابتة	82
11	تقدير نموذج الآثار العشوائية	83
12	تقدير Breusch and Pagan	84
13	اختبار Hausman	85

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المخاطر المصرفية	17
02	أهم الطرق الرياضية المستخدمة لقياس المخاطر	19
03	أهم مسببات المخاطر	22
04	نموذج الهيكل-السلوك-الأداء	41
05	مؤشرات المردودية لكل البنوك العمومية و الخاصة	70

قائمة الملاحق:

صفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
102	حجم اصول الصناعة البنكية في الجزائر 2011	01
103	حجم اصول الصناعة البنكية في الجزائر 2017	02
104	ملاحق الدراسة القياسية	03



توطئة :

يعد القطاع البنكي بمختلف مكوناته من القطاعات الاقتصادية الحساسة في كل الدول، حيث أنه عنصر أساسي في الاقتصاديات المتطورة حيث يحمل على كاهله عدة أدوار تمس الجانب الكلي والجزئي في الاقتصاد، وباعتبار البنوك التجارية المكون الحيوي فيه والذي له علاقة مباشرة بالمؤسسات الاقتصادية وبالتالي الفاعل المباشر في تمويل المؤسسات وكذا الأفراد، فهذه البنوك محط اهتمام كل الأطراف ذات الصلة بها سواء الداخليين أو الخارجيين، ويتجسد هذا الاهتمام في تركيزهم على الوضعية والأداء الماليين للبنوك وهذا مع اختلاف الغرض من ذلك، وعند الحديث على الأداء المالي للبنوك نجد عملية تقييمه أداة تعكسه وتحدده، حيث أن تقييم الأداء المالي ومختلف أدواته وسيلة فعالة في يد المسيرين، ومن بين طرق تقييم الأداء المالي هو استخدام التحليل المالي الذي يوضح نقاط القوة المالية وكذا الضعف للبنوك من خلال إنشاء علاقة دقيقة بين بنود القوائم المالية، حيث أن هناك طرق للتحليل المالي أهمها وأكثرها استخداما تحليل النسب و منها نسب الخطر و الربحية و المنافسة.

كما أن موضوع المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية. في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت في العالم .وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها التي تواجهها والناجئة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات ،والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديده بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها .

حيث يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها احد الأهداف الأساسية إذا لم يكن الهدف الأساسي التي تسعى إليه البنوك التجارية إذا أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على إستمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز ملاءتها وسيولتها مما تزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يقضي إلى تصفيتها، و تعد الربحية هدفا أساسيا لجميع المؤسسات المالية وامراً ضروريا لبقائها واستمرارها، فهي احد أهم المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، حيث أنها تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف بالإضافة إلى أنها تستخدم كمقياس لأداء إرادة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يشير في الاتجاه الصحيح .

كما تساهم المنافسة بدرجة كبيرة في نمو وتطور القطاع المصرفي بشكل سريع وفعال، إذ أن لها أثر مهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة والرفع من الإنتاجية ومستوى الأداء للمؤسسات العاملة فيها، كما أن ظاهرة المنافسة المصرفية أصبحت من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية على المستوى المحلي والدولي، خاصة في ظل التطورات العالمية والمظاهر الحديثة التي يشهدها المجال المصرفي كعمليات الاندماج وتحرير تجارة الخدمات المالية، مما يوجب على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره بما يمكنه من مواجهة المنافسة الدولية، ولا يأتي ذلك إلا إذا كانت هناك منافسة داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع مما يساهم في زيادة مردوديته و قدرته التنافسية.

والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تطوير القطاع البنكي ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة، من حيث يواجه القطاع المصرفي الجزائري جملة من المخاطر في مختلف أنشطتها حيث أدت هذه التطورات إلى تعقيد العمليات المصرفية في تسيير أصولها وخصومها ولمقابلة هذه المخاطر المرتبطة بما أصبح ضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة و اللازمة للسيطرة على هذه المخاطر و إدارتها بصورة سليمة والمصارف التجارية بوصفها من أهم المؤسسات المالية تهدف بدرجة أولى إلى تعظيم ربحيتها حيث يهدف ملاكها إلى تعظيم ثروتهم وزيادة القيمة السوقية لأسهمهم ، وتلجأ المصارف التجارية إلى تحقيق تلك الأهداف من خلال زيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن، أو تخفيض التكاليف إلى ادني حد ممكن أو كلاهما معا .والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تطوير القطاع البنكي ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة، واكتساب منافسة بنكية فعالة تساهم في تطوير هذا القطاع والنهوض بالقطاع الاقتصادي أيضا، ومن هذا المنطلق ارتأينا ضرورة تسليط الضوء على موضوع الخطر والربحية والمنافسة المصرفيين من أجل معرفة طبيعة عملهم و مدى تأثيرهم على السوق البنكي الجزائري.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى أثر الخطر و المنافسة على الربحية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2011-2017 ؟

1. الفرضيات:

و في ظل هذه الإشكالية يمكننا طرح الفرضيات التالية :

- 1- المنافسة ذات تأثير معتبر على الربحية في البنوك.
- 2- يؤثر الخطر بصفة عكسية على الربحية في البنوك الجزائرية.
- 3- تؤثر المنافسة بصفة طردية على الربحية في البنوك الجزائرية.

2. مبررات اختيار الموضوع:

ونحن في صدد هذا الموضوع فانه سبقتنا أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لاختياره:

- 1- كان من اقتراح الأستاذ المشرف
- 2- كثرة النقاش حول اثر الخطر و المنافسة على الربحية في البنوك الجزائرية
- 3- أهمية هذه الدراسة التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة

3. أهداف الدراسة:

- معرفة مؤشرات الربحية في البنوك
- معرفة مؤشرات الخطر في البنوك
- معرفة مؤشرات المنافسة في البنوك
- معرفة تأثير الخطر على الربحية في البنوك خلال الفترة المدروسة
- معرفة تأثير المنافسة على الربحية في البنوك خلال الفترة المدروسة
- معرفة تأثير بعض المتغيرات الجزئية و الكلية على الربحية في البنوك خلال الفترة المدروسة

4. حدود الدراسة:

من أجل دراسة موضوعنا حددنا مجال دراستنا:

أ. الإطار المكاني: يقتصر الإطار المكاني على دراسة اثر الخطر والمنافسة على ربحية البنوك في الجزائر.

ب. الإطار الزمني: أما الإطار الزمني فيشمل الفترة الزمنية من(2011-2017) عينة من البنوك الجزائرية

5. منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث ومحاولة الإجابة عن إشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض مفاهيم عن اثر الخطر و المنافسة على ربحية البنوك الجزائرية كما تم استخدام المنهج الاستقصائي و ذلك في الدراسة التطبيقية

6. محتوى الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المطروحة والمدافع لاختيار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، حيث قمنا بتقسيم عملنا إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة كمدخل للموضوع ونختمه بخاتمة تعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها مع تقديم بعض التوصيات، حيث ان الفصل الأول يتضمن الأدبيات لكل من متغيرات الدراسة (الخطر، الربحية، المنافسة)، والفصل الثاني يشمل الدراسات السابقة (المباشرة و الغير مباشرة) اما عن الفصل الثالث فيحتوي على الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية
للخطر، الربحية و
المنافسة

تمهيد الفصل :

تسعى المصارف جاهدة على مدى سنوات عملها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية , على اعتبار أن الربحية تمثل مؤشرا هاما على نجاح السياسات التي يعتمدها المصرف هذا و كما تشكل المخاطر المصرفية السمة الملازمة للعمل المصرفي واحد أهم العوامل التي تترك أثرها على الربحية و تجعل نتائج أعمال المصرف عرضة للخسارة في حال تجاوز حجم هذه المخاطر لحدود معينة أما المنافسة المصرفية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح , و ضمان أكبر حصة من السوق المصرفية و لتعمق و فهم اشمل تطرقنا في هذا الفصل إلى العناصر الأساسية لكل من الخطر, الربحية, المنافسة البنكية إضافة إلى العلاقة بينهم.

كما قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

شمل كل مبحث الأدبيات النظرية و أهم أسس و العناصر التي تمد بصلة للمتغيرات الثلاثة

(الخطر،الربحية، المنافسة) .

المبحث الأول : الخطر المصرفي

المبحث الثاني : الربحية المصرفية

المبحث الثالث : المنافسة المصرفية

المبحث الأول: الخطر المصرفي

لا ينفك الخطر عن العمل المصرفي بعض المخاطر هيكلية لا يمكن فصلها عن وظيفة البنك، فلطالما كانت وظيفة البنوك هي منح الائتمان (مثلا الإقراض) فستظل مخاطر الائتمان موجودة ، و ل طالما كان هيكل التمويل يعتمد على مصادر تمويل قصيرة اجل (الودائع الجارية مثلا) و استثمارات المصرف متوسطة و طويلة الأجل (قروض طويلة مثلا) فستظل مخاطر السيولة قائمة.

ما سبق يعني أن التخلص من المخاطر التي تواجه المصارف غير ممكن، لكنه في نفس الوقت يعني أن من واجب البنوك التعرف على تلك المخاطر في مراحلها المختلفة و تقديرها باستخدام أساليب علمية و موضوعية. لجأ المصرفيون كما الجهات الرقابية و الإشرافية في العديد من دول العالم على تطوير أدوات للتعرف على المخاطر و قياسها كما انه يعتبر أول خطوة لإدارة تلك المخاطر.

1. ماهية الخطر المصرفي:

عدم قدرة المستثمر في أي حال من الأحوال على الإحاطة بما سوف يقع يجعل ذلك الاستثمار مرتبط و محاط بجملة من المخاطر . و منه نستنتج أن إدارة المخاطر يجب أن تكون مستمرة و دائمة التطور و ترتبط بإستراتيجية المؤسسة و كيفية تطبيقها.

1.1 تعريف الخطر:

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف الخطر و اختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة الظاهرة محل الدراسة . وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنعرض البعض منها.

المفهوم اللغوي :

قبل التعرض لمختلف التعاريف مصطلح الخطر يجدر بنا الإشارة إلى أن الخطر يدعى أحيانا المخاطرة رغم اختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية .

أ. لغة:

كلمة الخطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا أو الانحراف المتوقع.

ب. اصطلاحا:

هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الربية وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تظهور أو خسارة .

ت. المفهوم الاقتصادي:

يعرف الخطر على انه "توقع اختلافات في العائد بين المخطط المطلوب والمتوقع حدوثه" يعرف كذلك على انه "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع".

ويعرف أيضا على انه " احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فان درجة المخاطرة ستكون منخفضة".

وعلى العموم فان الخطر يمثل موضوع عمل مؤسسات التأمين وهو موضوع حديث بنسبة للمؤسسات الاقتصادية الأخرى كما تختلف وضعية المخاطرة عن وضعية عدم التأكد كما انه في الاقتصاد قد يرتبط مفهوم الخطر بنقص النظر حول النتائج المستقبلية.

وفيما يلي عرض لبعض ما تناوله الكتاب في مجال تعريف الخطر .

يعرف على انه "ظاهرة عشوائية موافقة لحالة أو مستقبل لا يمكن أن يكون مرتقبا إلا بالاحتمالات المعاكسة للشكوك و لليقين الذي يسمح بالتنبؤ".

عند اتخاذ القرارات حسب احد الكتاب المخاطر هي " ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص

في حياته اليومية وما يترتب عليها من ظهور حالات الشكوك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي ينفدها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين" ويعرفها على أنها "فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة" حسب هذا التعريف إن ظاهرة المخاطرة هي فرصة التي لا يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم التأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية . وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه .

"المخاطرة مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا". (حميد، 2014-2015، صفحة 13)

2. تصنيفات المخاطر المصرفية:

المخاطر هي جزء جوهري من انشغالات أي مؤسسة مصرفية .وهي تتمثل جميع الأحداث التي تؤدي إلى منع هذا التنظيم من تحقيق أهدافه أو تعظيم أدائه .ذلك بتفويض المزايا المستدامة لكل نشاط ترافقه من خلال استنفار حالة عدم التأكد . تقلص احتمالات النجاح.تخفيض الفرص وزيادة التهديدات الناجمة عن تلك الأنشطة أو تضفي إلى احتمالات وقع الضرر في الموارد المالية أو القيم المعنوية نتيجة عوامل غير متوقعة في الآجال الطويلة والقصيرة لإتمام العمل المصرفي المستهدف .

ولتسهيل تحليل هذه المخاطر صنفت إلى تصنيفين على النحو التالي :

1.2 التصنيف الأول للمخاطر المصرفية :

يتضمن هذا الصنف نوعين من المخاطر و هما المخاطر النظامية (العامة) . و المخاطر الغير نظامية (الخاصة)

أ. المخاطر النظامية:

هناك عدة تعاريف لهذا النوع من المخاطر منها:

"هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات".

تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و التي تؤثر على السوق مصدر المخاطر النظامية حيث لا يتم القضاء عليها بالتنوع لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.

فهي انعكاس للأوضاع العامة و للمتعامل الاقتصادي مع البنك حيث تفقده القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول الآجال كالزلازل و الفيضانات أو سياسية كالحروب أو اجتماعية كالإضرابات .

إن هذه الصعوبات من الصعب التنبؤ بها و حصرها و من ثم صعوبة التحكم فيها و اخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها. (حميد، 2014-2015)

ب. المخاطر الغير نظامية:

و هي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها المؤسسة البنكية أو هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة فالتغيرات مثل إضراب العمال و الأخطاء الإدارية و الحملات الإعلانية و تغير أنواق المستهلكين و الدعاوى القضائية تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين و يكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المؤثرة على الصناعات و الأسواق و الأوراق المالية الأخرى، نظرا لان المخاطرة غير النظامية تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى .

يمكن كتابتها في شكل معادلة :

$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة الغير نظامية} .$$

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية يعود إلى المخاطرة النظامية لان هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها و مواجهتها .يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية و ذلك عن طريق التنوع.و لكن لا يمكن التجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية .حيث على المستثمر أن يركز تنبؤه على حركة السوق . و خاصة

مخاطر الاقتصادية العامة و مخاطر السوق المالية.مثل التغير في سعر الفائدة و التغير في أسعار الصرف ومخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد./

2.2 التصنيف الثاني للمخاطر المصرفية:

يتضمن هذا الصنف نوعين رئيسيين من المخاطر التي تتعرض لها البنوك و هما المخاطر المالية و مخاطر التشغيل (العمليات).

أ. المخاطر المالية :

و تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول و الخصوم المتعلقة بالبنك . و هذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة و إشراف المستثمرين من قبل إدارة البنك و وفقا لتوجه حركة السوق و الأسعار و العملات والأوضاع الاقتصادية و العلاقة بالأطراف الأخرى .و تخفق البنوك من طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة و من أهم أنواع هذه المخاطر المالية :

ب. المخاطر الائتمانية:

لا يوجد هناك قروض بدون مخاطر مهما كانت الضمانات المقدمة . فمثلا توقف المدين عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع البنك، و تشمل البنود داخل الميزانية مثل القروض و السندات و البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية .التأخير البسيط في تسديد قسط واحد من القرض يمكن أن يكون ذا اثر سلبي على البنك و الذي يعمل بواسطة أموال مقترضة أيضا(ودائع).

عامة خطر القرض يتجسد من خلال عدم القدرة الكلية أو الجزئية للمدين عن الوفاء بالتزاماته.

ت. مخاطر سعر الفائدة :

يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق . و يعرف على انه تراجع الإيرادات الناتجة عن تغير أسعار الفائدة صعودا و هبوطا حسب وضع كل مصرف نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه. (حميد، 2014-2015)

ث. خطر السيولة :

ينشا خطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصيرة . بدون تحقيق خسائر ملموسة و عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب . فمخاطر السيولة هي "المخاطر التي يمكن إن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين . ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة".

و من هذا المفهوم يتضح إن خطر السيولة هو وقوع مؤسسة مصرفية أمام عجز لتلبية حاجات الزبائن في أوقات معينة فيحصل هذا الخطر نتيجة لوظيفة تحويل الآجال بالنسبة للبنك . بحيث تكون الاستخدامات عوما اكبر من الموارد.

ج. مخاطر التضخم :

و هي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار و من ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة.

ح. مخاطر أسعار الصرف :

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف . و تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات و النفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات . أو ربط قيم الأصول و الخصوم ذات العملات الأجنبية . و بصفة أخرى تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية و حدوث تدبب في أسعار العملات . الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل و الدراسة المعمقة عن أسباب تقلب الأسعار .

خ. مخاطر العمليات :

يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة عن العمليات اليومية للمصرف. و لا يتضمن عادة فرصة للربح. فالبنوك إما أن تحقق خسارة و إما لا تحققها. و عدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدن وجود أي تغيير. و من المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات . و يشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي :

(1) الاحتيال المالي و الاختلاس :

و هو ناتج عن تزايد استخدام التقنية في العمليات المصرفية . و هو ما أدى إلى تطور في الفرص للإعمال الإجرامية. التي تطورت أساليبها و صعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية .

(2) الجرائم الالكترونية :

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا و تتمثل في مجالات أجهزة الصرف الآلي بطاقات الائتمان نقاط البيع عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين تبادل البيانات أليا و غيره (بلعجوز، 2009، صفحة 08).

(3) المخاطر المهنية :

تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصتها للخدمات و المنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع المصرفي . و تندرج تحتها الأخطاء المهنية و الإهمال و المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تأثر على مجلس الإدارة عن تلك

المؤثرة على ذات البنك علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها ممارسات موظفي المصرف، الخدمات المقدمة للزبائن، الالتزامات البيئية، و دعاوى المساهمين في متطلبات التزامات المقترضين وغيرها. (حميد، 2014-2015، صفحة 14)

3. مؤشرات حدوث الخطر المصرفي :

النشاط المصرفي هو نشاط يقوم بطبيعته على أساس المخاطرة ، فالبنك عندما يمنح قرضا لزون معين فهو يخاطر بإمكانية عدم استرداد المبلغ المقرض و لكنه يقوم بهذه العملية ،إلا أن الأثر الذي يحدثه الخطر المصرفي يتفاوت من بنك إلى آخر ،لان ذلك يرتبط بعوامل أخرى تحدد مدى قدرة البنك على الصمود ،كما تحدد مدى قابلية و فرص هذا البنك من الوقوع في أحوار مصرفية ، و هذا ما نقصده بمؤشرات حدوث الخطر المصرفي.

و تنقسم هذه المؤشرات إلى فئتين :مؤشرات متعلقة بسيولة البنك ،و مؤشرات متعلقة باليات إدارة البنك.

1.3 المؤشرات المتعلقة بسيولة المصرف:

إن سيولة البنك عامل أساس يحدد سلامتها و درجة تحملها و صمودها أمام أية هزة مالية تواجهها،فالسيولة لا تكمن فقط في تلك الأموال المعدة للقروض و الصفقات بل تشمل أيضا الأموال المدخرة لمواجهة الإخطار المصرفية المحتملة ، كما يتعلق الأمر أيضا بكيفية تسيير هذه السيولة و حجم المؤسسة التي تستوعبها :

أ. الادخار الموجه لمواجهة الأخطار المصرفية :

تدخر البنوك جزء من عائدات العمليات المصرفية التي تقوم بها لمواجهة فترات الأزمات المالية التي تعترضها فكلما كان حجم الادخار مهما ارتفعت فرص صمود هذا البنك أمام أي خطر مصرفي يعترضها، أما إذا كانت نسبة الادخار ضئيلة فستكون فرص صمود البنك أمام الأخطار المصرفية ضئيلة، و بهذا الصدد تلتزم البنوك بوضع احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي كراس مال ادخاري يستعمل عند فترات الأزمات المالية.

ب. استعمال البنك الوسائل التقليدية في مواجهة الأخطار المصرفية :

اثبت الواقع أن البنوك التي تستعمل وسائل مصرفية تقليدية لمواجهة العقبات المالية التي تعترضها لديها فرص أكثر لمواجهة الأخطار المصرفية بشكل فعال ، خصوصا عندما تتمثل هذه الوسائل في لجوئها إلى السوق المالية التي تعرض عليها عدة وسائل للتغطية المالية.

ت. حجم المصرف:

نقصد بحجم المؤسسة المالية ما تملكه من رؤوس أموال و ما تستطيع أن تتلقاه من ودائع من الزبائن و كذا حجم تعاملاتها على مستوى السوق , أضف إلى ذلك نوعية المسيرين و التسيير المسخرين لمواجهة مختلف الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها .

كلما كان حجم البنك اكبر كانت فرص صموده اكبر , فهو مؤشر على مدى إمكانية المصرف من مواجهة الخطر المصرفي .

2.3 المؤشرات المتعلقة باليات إدارة المصرف :

تتمثل هذه المؤشرات في :

أ. تمثيل الدولة و المؤسسات العمومية في مجالس إدارة المصرف :

تؤثر نسبة وجود ممثلين عن الدولة في مجلس إدارة المصرف على سياسة تجنب الأخطار المصرفية أو مواجهتها , حيث يرى أن تدخل الدولة بشكل عائقا أمام اتخاذ سياسة فعالة في المصرف .

ب. حجم مجلس إدارة المصرف :

يؤثر عدد أعضاء مجلس إدارة المصرف على نوعية السياسة التي ينتهجها المجلس و قراراته, فكلما كان عدد أعضاء المجلس كبيرا زادت فرص تشتت الآراء و تباينها, و هذا من شأنه خلق اضطراب في المصرف, و ذلك يؤدي في الكثير من الأحيان إلى التباطؤ في اتخاذ القرارات أو الانحراف عن الوجيهات السليمة , هذا من شأنه أن يعرض المصرف إلى مشاكل لا سيما قرارات سياسة منح القروض و اختيار العملاء و يضعف مجلس الإدارة و مصدر القرار.

ت. إجراءات التخفيف من المخاطر المصرفية :

أن من وظيفة المصرف الأساسية هو العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة فيما يتعلق بعمليات الائتمان, فخوف المصرف و حرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة المصرفية تجبره على مواجهة الأخطار التي من الممكن أن تقع له و ذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي تعبر عن إدارة المخاطر فيما يتعلق بمنح القروض و التي تتمثل فيما يلي :

1) توزيع خطر القرض : إذا كانت قيمة القرض كبيرة جدا و مدته طويلة نسبيا فهذا يعني تجميد جزء من أموال البنك و في نفس الوقت الحصول على عائد اكبر و مع ذلك فان المصرف في هذه الحالة يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من هذا الائتمان على أن يوزع باقي الائتمان على مؤسسات مالية أخرى, حتى يتجنب عدم التسديد لسبب أو آخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

- (2) **التعامل مع عدة متعاملين**: يلجا المصرف إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين الاقتصاديين و ذلك حتى يتجنب الأخطار التي يمكن أن تحدث ,فان وقع عدم التسديد كإفلاس احد المتعاملين فان المصرف يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل كبيرة. (قزويني)
- (3) **تمويل أنشطة و قطاعات مختلفة** : لما قد يحدث من أزمات أو ركود في إحدى القطاعات دون غيرها ,فالبانك يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة و القطاعات حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن نشاط أو قطاع معين بإرباحه في نشاط آخر .
- (4) **التأمين على القروض** : لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين حيث يلزم المصرف متعامليه الاقتصاديين بالتأمين حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.
- (5) **دراسة و تقييم الضمانات**: تعبر الضمانات عن السياسة العامة التي يقوم المصرف بإتباعها عند منح الائتمان, و التي تعتبر كضمان للامان ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة لتعسر أوضاع العميل فهي بذلك حماية و حق للبنك,و يتم الرجوع إليها في حالة عجز المقترض ,و لذا يشترط أن تكون مرنة لنقل قيمتها بسرعة و المحافظة عليها و تتمثل هذه الضمانات في الضمانات الشخصية والحقيقية.
- (6) **متابعة الائتمان**: لا يتوقف دور البنك عند منح الائتمان بل انه يمتد ليشمل متابعة هذا الائتمان و لتأكد من تسديده في الأوقات المحددة,ففي حالة عدم التسديد يقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب و هما مكوم أمام نوعين من القروض و هي القروض المتعثرة و القروض الهالكة.
- (7) **تبني أنظمة الخبرة** : و تعتبر من الوسائل التقليدية الحديثة التقنية, و المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة في كل مستوى من مستويات التسيير في المنظمة,و يقصد بنظام الخبرة هو التعبير عن دور الحاسوب في محاكات السلوك البشري و جعله بديلا في مجال التسيير و ذلك من خلال مساعدته في اتخاذ القرار. (قزويني، صفحة 110)

4. مصادر حدوث الخطر :

تعرف مسببات الخطر بأنها : "مجموعة من الظواهر التي تؤدي إلى زيادة أو خفض احتمالات تحقق الخطر أو زيادة أو خفض شدة الخسارة المترتبة على تحققه أو كلاهما معا ".ويمكن تقيم هاته الأسباب إلى ما يلي :

1.4 المصادر الموضوعية أو المادية :

و تتكون من خصائص الشيء موضوع الخطر و التي تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا. و من أمثلة ذلك:في حالة الحريق كمسبب خطر نجد أن نوع طبيعة البناء ,و موقع البناء ,و طبيعة شغل المبنى كلها عوامل مساعدة لحدوث خطر الحريق,و نقصد بعوامل مساعدة هنا أنها عوامل مساعدة سلبية أو ايجابية ,فمثلا المبنى المستخدم في صناعة المواد الكيماوية يعد عامل مساعد سلبي يزيد من احتمال وقوع الحريق بالمبنى و يزيد من حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا.

2.4 المصادر الشخصية الأخلاقية (الإرادية و اللاإرادية):

و هي العوامل التي تساعد في زيادة أو نقص احتمال وقوع الخطر أو في التحكم في حجم الخسارة المادية المتوقعة نتيجة لبعض الصفات الشخصية الأخلاقية المرتبطة بالشخص نفسه , و هي قد تكون متعمدة مثل الغش و الخيانة , مما يؤدي إلى وقوع الخطر و تقع بتصرف ينطوي على سوء نية من مرتكبها , و قد تقع بحسن نية و لا تنطوي على تعمد في ارتكابها أي أن هذه العوامل الأخلاقية تتوقف على إرادة الإنسان و ما سوف يجنيه من فعله. (فتحي، 2020/2019/2018)

3.4 المصادر الطبيعية :

و هي العوامل التي تزيد من احتمال وقوع الخطر بأنواعه المختلفة و ذلك نتيجة لوقوع أو حدوث ظاهرة طبيعية ,السمة الرئيسية فيها هو الدمار و التخريب كوقوع الفيضانات و البراكين و الزلازل و الأعاصير و العواصف الكبيرة .فمثلا إنشاء احد المباني الكبرى التجارية في مناطق زلزالية يكون عرضه أكثر إلى درجة كبيرة لوقوع خطر الانهيار و بالتالي فان خطر الزلازل و مختلف الظواهر الطبيعية خارجة عن إرادة الإنسان و لا يستطيع التحكم فيها و حتى التأثير فيها , و لكنه يحاول إن يختاط منه و يستعد لمواجهة.

5. الأدوات الإحصائية لقياس الخطر :**1.5 المدى :**

عبارة عن الفرق بين أكبر قيمة و اصغر قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام, إذ يعد احد مقاييس المخاطرة, وكلما زادت قيمة المدى (المدى الواسع) كان ذلك مؤشرا على حدة تقلبت العائد و بالتالي ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

2.5 التوزيعات الاحتمالية :

و هي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى ,و ذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي و تحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة.و تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم , و استخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة , و بما يمكن من المفاضلة فيما بينها. و كلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين ,كلما كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر .

3.5 الانحراف المعياري :

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي,و هو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له ,و كلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر .

أولا نحسب التباين العائد σ^2 :

$$\sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^n (R_t - \bar{R})^2$$

حيث \bar{R} متوسط العائد وتحسب كالاتي :

$$\bar{R} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n R_t$$

حيث R_t العائد الفعلي في السنة t و n عدد السنوات، ومنه الانحراف المعياري هو الجذر التربيعي للتباين، وهو كالاتي :

$$\sigma = \sqrt{\sigma^2} = \sqrt{\frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^n (R_t - \bar{R})^2}$$

4.5 معامل الاختلاف:

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، فهو يقيس مقدار الخطر في كل وحدة من العائد حيث يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري)، و بين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة)، و لذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة و تفضيلا عن الانحراف المعياري، عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة و مختلفة فيما بينها من حيث العائد و الخطر، و كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر، و هو قسمة الانحراف المعياري على متوسط العائد و معبر عليها كالتالي:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^n (R_t - \bar{R})^2$$

5.5 معامل بيتا (β) و نموذج تسعير الأصول المالية (CAMP):

و هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، بالتالي ارتفاع مستوى الخطر. (ابتسام، 2020)

وضع هذا النموذج هاري ماكوفيتز (H.Markowitz) كما ساهم كل من جاك ترينور (J.Treynor) و جون لينتير (J.Lintner) و جان موسين (J.Mossin) و ويليام شارب (W.Sharpe) في تطويره. ويعتبر اللبنة الأولى في نماذج التسعير بشكل عام و هو قائم على مجموعة من الفروض سنشير إليها لاحقا، كما أن له

تطبيقات لكل من الأصول الحقيقية والمالية، ويستخدم النموذج لتقدير خطر المحافظ المالية. ينطلق هذا النموذج من العلاقة ما بين العائد والمخاطرة، ويطبق بشكل مباشر وصريح طريقة الانحدار الخطي البسيط في تحديد العلاقة بين عوائد السهم وعوائد السوق، ويصل النموذج إلى نتيجة مفادها أن المخاطر نوعان: المخاطرة المنتظمة والتي تقاس عن طريق معامل بيتا (β) لا يمكن أن يتحملها المستثمر إلا إذا كان في مقابل ذلك عائد يعوضه تحمل المخاطر المنتظم، والمخاطر غير المنتظمة و هذه يمكن السيطرة عليها عن طريق التنويع الكفاء.

يعبر النموذج عن العائد المطلوب لأصل ما في جزئين (قندور، 2020، صفحة 87):

الأول: العائد الخالي من الخطر .

الثاني: علاوة للمخاطر المصاحبة لهذا الأصل.

إن الحد الأدنى لمعدل العائد المتوقع من قبل المستثمرين يجب أن يساوي معدل العائد الخالي من المخاطر (return of rate free Risk) مضافا إليه علاوة المخاطر (Risk Premium) .

معدل العائد المتوقع = معدل العائد الخالي من المخاطر + معامل بيتا السهم (معدل العائد المتوقع في السوق - معامل العائد الخالي من المخاطر).

فرضيات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية:

أ. تباع الأصول وتشتري بدون كلفة على عملية الشراء أو البيع كالمعمولة.

ب. يستطيع المستثمر الشراء أو البيع بأي قيمة (حتى لو 0.01 ريال) .

ت. لا توجد ضريبة .

ث. لا توجد سيطرة على السوق من قبل مستثمر .

ج. يعتمد المستثمر في قراره على العائد والمخاطرة ومعامل الارتباط.

ح. البيع السريع أو البيع على المكشوف مسموح به .

خ. المستثمر يستطيع أن يقترض ويقترض بسعر الفائدة الخالي من الخطر.

د. توقعات المستثمرين متجانسة .

ذ. جميع الأصول معروضة في السوق للبيع والشراء .

وفيما يلي معادلة النموذج:

$$r_j = r_{RF} + (r_M - r_{RF})\rho_{JM} \left(\frac{\sigma_J}{\sigma_M} \right)$$

حيث إن :

(r_j) : العائد المطلوب على السهم (j) ، (r_{RF}) : العائد (سعر الفائدة) الخالي من المخاطرة ،

(r_M) : عائد السوق، (ρ_{JM}) : معامل الارتباط بين عائد السوق و عائد السهم (j) ، (σ_j) : الانحراف المعياري لعائد السهم (j) ، (σ_M) : الانحراف المعياري لعائد السوق .

والقيمة $(\rho_{JM} \left(\frac{\sigma_j}{\sigma_M} \right))$ هي نفسها معامل بيتا (β) ، ويقاس معامل بيتا مستوى تذبذب السهم (الأصل) مقارنة بالسوق ككل (معامل بيتا السوق يساوي الواحد الصحيح (1)).

ويمكن حساب بيتا (β) السهم كالتالي :

$$\beta = \rho_{JM} \left(\frac{\sigma_j}{\sigma_M} \right)$$

بيتا (β) = معامل الارتباط بين عوائد السهم وعوائد السوق \times (الانحراف المعياري لعوائد السهم) / (الانحراف المعياري لعوائد السوق) (قندور، 2020، صفحة 88) .

الجدول (01) : يمثل قيم المعامل بيتا و جهة تحرك العوائد في السوق.

قيمة بيتا	اتجاه تحرك العوائد	التفسير
1	مع اتجاه السوق	المخاطرة مساوية لمخاطر السوق
2	مع اتجاه السوق	مرتين مخاطر السوق
0	غير مرتبط مع السوق	غير مرتبط بمخاطرة السوق
-0.5	عكس اتجاه السوق	نصف مخاطر السوق ولكن في الاتجاه المضاد

المصدر : (قندور، 2020، صفحة 88)

6. نشأة و تطور الخطر في البيئة المصرفية :

1.6 النشأة :

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد ،و كانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا على تجميع الموارد و التسليف، و سهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة و مستقرة ،و كانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة

القطاع المصرفي و السيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها , و الحد من مخاطرها, ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير و المنافسة.

أما أواخر السبعينات و الثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذري في هذا القطاع, ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل زعزعت الاستقرار هي :

أ. الدور المتضخم للأسواق المالية.

ب. التحرر من اللوائح و القواعد التنظيمية .

ت. ازدياد المنافسة.

و منذ تلك الفترة تم التحرر بشكل جذري من مجموعة المنتجات و الخدمات المطروحة بواسطة البنوك , و نوعت معظم المؤسسات الائتمانية نشاطاتها بعيدا عن أنشطتها الأصلية, و ظهرت منتجات جديدة من قبل العاملين في الأسواق المالية بشكل خاص مثل المشتقات المالية و عقود المستقبلات , مع هذا النمو السريع دخلت البنوك مجالات عمل جديدة و واجهت مخاطر جديدة , و ظهر منافسون جدد في مجال الأعمال المصرفية التجارية كالمؤسسات التجارية, و تناقصت الحصة السوقية لأنشطة الوساطة مع نمو أسواق رأس المال, و اشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

و نتيجة لموجات التغيير سابقة الذكر و التي رغم سرعة تطورها إلا أنها تطورت على نحو منظم , فقد برزت إدارة المخاطر بقوة شديدة لتصبح واحدة من أهم الوظائف الإدارية ضمن المؤسسات المصرفية. (bendiab, 2019-2020)

7. مصادر الخطر في المصارف التجارية :

تواجه المصارف بالمخاطر لأسباب تتج , إما عن عناصر في جانبي ميزانياتها, مثل نوعية محفظتها من الاستثمارات و القروض , أو عن طلب مفاجئ على سحب كميات كبيرة من الودائع , أو لأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية, أو نتيجة هذه العوامل معا. و مع أن سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائما محط اهتمام الإدارة, و الأجهزة الرقابية, و السلطات المالية و النقدية, و المودعين, و الفعاليات الاقتصادية المختلفة على مدى السنوات, لكن لوحظ مؤخرا تزايد كبير في الاهتمام بسلامة المصارف , خاصة في مطلع الثمانينات التي بدأت تشهد تزايدا مهما في حالات إخفاق المصارف خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

و هناك الكثير من الشواهد في التاريخ المصرفي المعاصر على إخفاق العديد من المصارف التجارية , و قد أثبتت الدراسة العملية للعديد من حالات الإخفاق الذي سبب الكثير من الخسائر للمودعين, و المساهمين, وللاقتصاد القومي. و من أهم الأمثلة المعاصرة على إخفاق المصارف ما يأتي :

أ. إخفاق مصرف (BANK HAUS HERSTATI) :

في ألمانيا عام 1974، الذي سبب أزمة كبيرة في سوق الدولار الأوروبية (على رغم صغر حجمه) وذلك بسبب عدم قدرته على إعادة الأموال التي اقترضها من سوق ما بين المصارف نتيجة خسارات كبيرة في سوق العملات الأجنبية، الأمر الذي اثر في قدرة المصارف المقرضة له على الوفاء بالتزاماتها. و تعكس هذه الحالة المخاطر التي قد يتعرض لها أي مصرف، إذ لم يهتم بكيفية ا يودعه من أموال لدى المؤسسات المالية الأخرى و كميته. و من الآثار التي ترتبت على هذه العملية توجه العديد من المصارف لإيداع أموالها لدى المصارف الكبيرة، الأمر الذي ترك المصارف الصغيرة دون مصادر على رغم دفعها لفوائد عالية لذلك.

ب. إخفاق THE PEN SQUIRE BANK :

كان إخفاق هذا المصرف نتيجة دخوله سوق التمويل النفطي، متأثراً بالتوجه العام إلى هذا القطاع بسبب ربحيته العالية. و قد كان من نتائج الإقبال الشديد على هذا القطاع قبول المصارف الداخلة إليه بمخاطر أعلى من المعتاد، الأمر الذي اثر فيها سلبياً عندما تأثر القطاع بانخفاض أسعار النفط منذ نهاية عام 1982 .

و عند دراسة أسباب إخفاق هذا المصرف، تبين أنها تعود إلى المخاطر الآتية :

1. عدم كفاية نظام الرقابة .
2. تركيز القروض في قطاع واحد.
3. تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء الحدود المقررة بموجب الأنظمة.
4. منح قروض دون تحليل ائتماني مناسب.
5. ضعف التوثيق القانوني للقروض .
6. عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

ت. إخفاق مصرف JOHNSON MATHAY BANKER :

في بريطانيا عام 1984، الذي كان إخفاقه نتيجة نوعية محفظة قروضه، التي كان من بين أسبابها سوء سلوك موظفيه في عمليات الإقراض.

ث. إخفاق CONTINENTAL ILLINOIS :

في أمريكا عام 1983، الذي كان نتيجة توسع في الإقراض للقطاع النفطي ، و إلى العديد من الشركات التي أخفقت ، أو لافت صعوبات مالية.

ج. إخفاق FRANKLIN NATIONAL BANK :

حيث كان هذا المصرف يعمل بربحية جيدة و بحجم صغير , في إحدى ضواحي نيويورك, إلى أن قررت إدارته التوسع و الانتقال إلى نيويورك, ثم تلا ذلك قرار بالانتقال إلى العمل المصرفي الدولي. و قد كان لجميع هذه القرارات آثار سلبية, فالتوسع أدى بالمصرف إلى القبول بمخاطر عالية, و الانتقال إلى نيويورك جره إلى منافسة شديدة. و الانتقال للعمل الدولي, دون خبرة سابقة, زاد مصاعبه. فقررت إدارته حل مشكلاتها عن طريق المضاربة بالفوائد و العملات, فكانت الكارثة في الأمرين معا, الأمر الذي أدى إلى إخفاقه في عام 1974.

ح. إخفاق المصرف السعودي الفرنسي, و مصرف المشرق مؤخرا:

لقد تم احتواء جميع حالات الإخفاق السابقة بمبادرات حكومية حماية للمودعين, و لمنع انتشار الآثار السلبية إلى المصارف الأخرى, على رغم الكلفة المرتفعة التي تم تحملها في بعض الحالات.

و تؤكد الأمثلة العملية السابقة على الإخفاق أن مصادر الخطر على المصارف قد تكون نتيجة لبنود داخل الميزانية أو خارجها. لذا, سيتم تناول المخاطر ضمن الميزانية و المخاطر خارج الميزانية بشكل سريع , قبل البدء بالإشارة إلى المخاطر العامة للعمل المصرفي, و لو كان ذلك على حساب التكرار أحيانا.

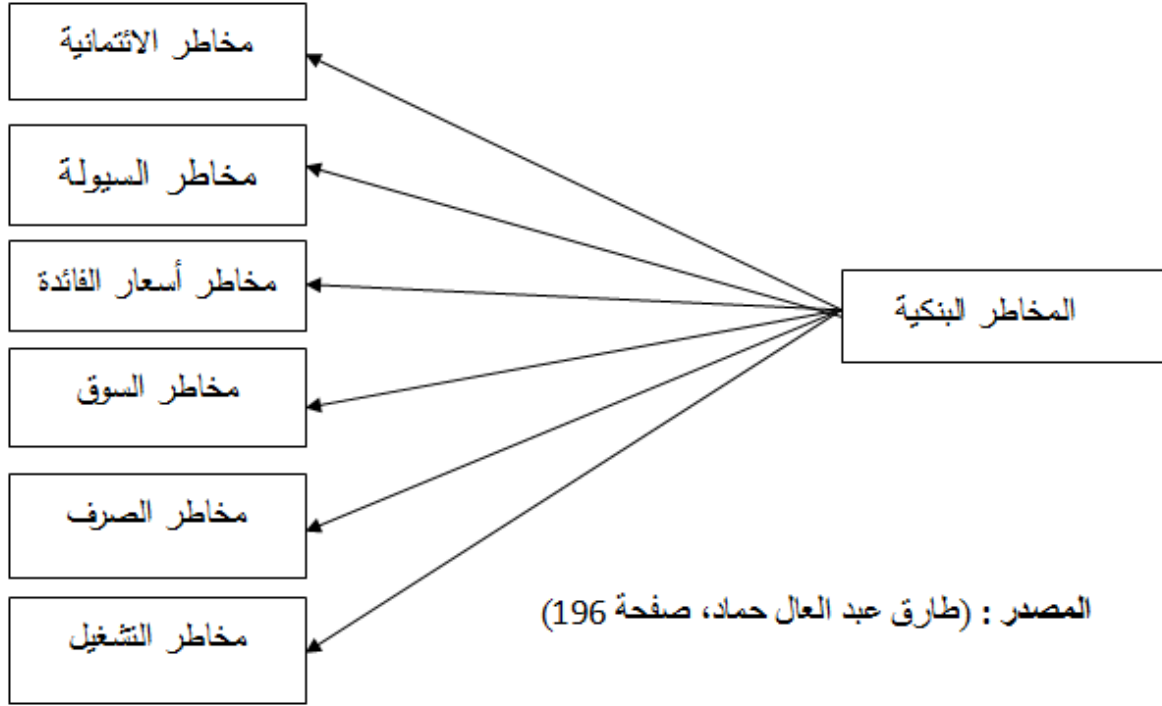
(bendiab, 2019-2020)

8. أنواع المخاطر المصرفية :

نظرا للمحيط البنكي و كذا طبيعة الأنشطة البنكية, فالمهام البنكية تتحمل مخاطر لا تعد و لا تحصى (مخاطر الائتمانية, السيولة, الصرف...), و فيما يلي, يمكن أن نشير إلى أهم مخاطر القطاع البنكي:

- أ. المخاطر الائتمانية : تنشأ من عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع المصرف.
- ب. مخاطر السيولة : تنشأ عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
- ت. المخاطر أسعار الفائدة : تنشأ عن تقلبات في سعر الفائدة .
- ث. مخاطر الصرف : تنشأ من تحركات و تقلبات أسعار الصرف.
- ج. مخاطر التشغيل : تنشأ عن نتيجة أخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث. (طارق الله خان، 2003)

الشكل (01) : يوضح أنواع المخاطر المصرفية



9. تقييم المخاطر المصرفية :

يهدف تقييم المخاطر إلى تبيان نقاط القوة و الضعف لدى البنك و من ثم تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقه اتخاذ قرار تفتيش البنك, و هذا ما يستدعي بان تكون عملية التقييم شاملة لمجمل المخاطر و عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فن أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أهمها تجنب هذه المخاطر, تحويل هذه المخاطر, قبول هذه المخاطر.

1.9 تجنب المخاطر (Avoidance of Risk):

في هذه الحالة يمكن للمصرف أن يتجنب القيام بنشاط أو عملية إذا رأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

2.9 تحويل الخطر (Transfer of Risk):

تحويلها إلى طرف آخر و لكن بثمن , بواسطة التامين , الحصول على الضمانات.

3.9 قبول الخطر (Acceptance of Risk):

يمكن لإدارة المصرف أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر أي يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية أنظمة رقابية كافية. (حفيظة، 2015/2014)

10. مقاييس الخطر :

تهدف مقاييس (خاصة الكمية) لتحديد درجة الخطر التي تواجه الأصل، المحفظة أو الشركة ومن تم حجم الخسارة المالية التي يمكن أن تحصل نتيجة وقوع الخطر، بعض مقاييس الخطر تعتبر بسيطة مثل التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف. لكنها مع ذلك ما تزال تحظى بالاهتمام و الاعتبار عن قياس المخاطر. هناك العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس التعرض للمخاطر بالمنشأة، و تتعدد تلك الطرق والمقاييس بتعدد المخاطر و تنوع الظروف المحيطة بالمنشأة، إضافة إلى طبيعة نشاط المنشأة (منشأة أعمال أو مؤسسة مالية مثلا). مقاييس الخطر الكمية التي تعتمد على المتوسط و الانحراف المعياري و لا تأخذ بالاعتبار توزيعات الخسارة تعتبر بشكل عام غير متماثلة، في حين يعتبر مقياس القيمة المعرضة للخطر مقياسا ماليا ورياضيا بسيطاً يختصر قيمة الخطر (الخسارة) في رقم واحد معبرا عن الحد الأقصى للخسارة التي يمكن أن تتعرض لها المحفظة الاستثمارية باحتمال معين على مدى زمني معين.

1.10 المقاييس الرياضية (الكمية)

هناك العديد من المقاييس الرياضية التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر، و تشمل :

- أ. المقاييس الإحصائية.
- ب. المقاييس التحليلية .
- ت. السيناريوهات.
- ث. القيمة المعرضة للخطر (VAR) .
- ج. الخسائر القصوى.

شكل(02): أهم الطرق الرياضية المستخدمة لقياس المخاطر.



المصدر: (قندوز، المخاطر المصرفية و طرق قياسها ، 2013، صفحة 14)

2.10 لمقاييس الذاتية (الكيفية):

في بعض الحالات فانه من غير الممكن استخدام المقاييس الرياضية لقياس (تقييم) التعرض للمخاطر. بحيث ذلك عندما تخفق الصيغ (الرياضية) في الوصف المناسب لما يمكن أن يحدث تحت مختلف ظروف السوق أو عندما لا يكون هناك قدر كاف من المعلومات حول سلوك الأصل ، السوق أو العمليات. إذا لم تستطيع المنشأة قياس الخطر بدقة فان الأفضل ألا تحاول إقناع نفسها أن ذلك ممكن. و في هذه الحالة ، سيكون من المجدي استخدام المداخل الذاتية التي تعتمد على الخبرة السابقة و الحدس لوضع توقعات لما يمكن أن يحدث. فعلى سبيل المثال ، يمكن لبنك إدراك انه عندما يصل حجم المعاملات إلى حد العتبة (الحد الأقصى)، فان مخاطر العمليات (التشغيل) ستزداد بسبب إجهاد النظام و بسبب الأخطاء البشرية... لاحظ انه في هذه الحالة ، فان التعرض للمخاطر سيعتمد على الخبرات السابقة أكثر منه الصيغ الرياضية أو التوزيعات الاحتمالية

3.10 قياس الخطر المتسق:

حدد (Artzner, Delbaen, & Heath, 1999) مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في المقياس حتى يمكن وصفه على انه مقياس متسق (Cohérent Risk Measure) ، هذه الخصائص هي: قابلية التجميع الفرعي ، الرتبة ، ثبات التفسير ، التجانس الايجابي و الملائمة ، و فيما يلي تفصيل هذه الخصائص :

1. قابلية التجمعات الفرعية (Subadditivity)

تشير هذه البديهية إلى أن درجة الخطر لمحفظه مكونة من مجموعة محافظ فرعية اقل أو تساوي مجموع المخاطر لكل محفظه مكونة لها، و يمكن التعبير عن هذه البديهية على النحو التالي :

$$p(X + Y) \leq p(X) + p(Y)$$

و تظهر هذه البديهية أهمية التنويع و دوره في تقليل المخاطر , حيث يؤدي تجميع الأصول ضمن محفظة ما أو تجميع محافظ ضمن محفظة اكبر إلى خطر اقل.

2. الرتابة (Monotony):

تعني هذه البديهية انه إذا كانت لدينا محفظة (X) ذات قيمة أعلى من المحفظة (Y), فان المحفظة (X) ستكون ذات خسائر اكبر من المحفظة (Y), و يمكن التعبير عن هذه البديهية على النحو التالي :

إذا كان :

$$X \leq Y$$

فان :

$$\rho(X) \leq \rho(Y)$$

3. ثبات التفسير (Translation Invariance):

تعني هذه البديهية أننا إذا قمنا بإضافة استثمار خال من الخطر أو نقد إلى المحفظة فان هذا يعتبر نوعاً من التحوط الذي يعمل على تقليل الخطر في المحفظة بنفس مقدار الزيادة في المحفظة , و يمكن التعبير عنه على النحو التالي :

$$\rho(X + \alpha, r) = \rho(X) - \alpha$$

و كذلك الحال بالنسبة للخسائر المؤكدة و التي تؤدي إلى زيادة الخطر في المحفظة بنفس مقدار زيادتها في المحفظة.

4. التجانس الايجابي (Positive Homogeneity):

و الذي يعني انه لا يمكن تخفيض خطر لاستثمار في أصل معين من خلال الاستثمار في المزيد من الأصول من نفس النوع , بل أن ذلك يؤدي إلى زيادة الخطر و ليس الحد منه , و يمكن التعبير عن هذه البديهية على النحو التالي :

$$\rho(X + \alpha, r) = \rho(X) - \alpha$$

و يمكن النظر لهذه البديهية من ناحية أننا إذا ضاعفنا الاستثمارات في أصل ذو درجة خطر معينة , فان درجة الخطر ستتضاعف.

5. الملائمة (Relevance):

يمكن التعبير عن هذه البديهية على النحو التالي :

إذا كان :

$$X \leq 0$$

فان :

$$\rho(X) > 0$$

من الواضح أن هذه البديهية ضرورية , و لكنها ليست كافية لمنع تركيز المخاطر على البقاء دون اكتشافها. و كما سترى لاحقاً, يتمتع كل مقاييس الخطر ببعض الخصائص الخمس المذكورة , غير أن القليل من المقاييس تجتمع فيه كل تلك الخصائص , و من ذلك مقياس العجز المتوقع (Expected Shortfall) (قندور، 2020)

11. مسببات المخاطر :

أن المخاطر مرتبطة باحتمال اختلاف النتائج الفعلية أو الحقيقية عن النتائج المتوقعة , و ثمة أسباب تؤدي إلى حدوث درجات متفوقة من المخاطر.

يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة و أنشطتها من عوامل خارجية و داخلية خاصة بالمؤسسة , ويلخص الشكل التالي أمثلة لأهم الأخطار الناتجة عن هذه العوامل , كما توضح أن بعض

الأخطار قد تنتج من عوامل داخلية و خارجية معا و بالتالي تظهر متداخلة في الرسم. ويمكن تقسيمها أكثر إلى أنواع من الأخطار مثل إستراتيجية، مالية، تشغيلية، بيئية... الخ. (قندور، ادارة المخاطر. المشتقات المالية. الهندسة المالية، 2013)

ولعل من بين العوامل التي يمكن ان تؤدي إلى الزيادة المخاطر .

أ. العولمة الأسواق المالية والتحرير المالي والمصرفي. حيث لم يعد احد يعزل عن الماطر التي يمكن ان تصيب احد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

ب. ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي وهو أمر أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال والزيادة حالات اللايقين .

ت. الانتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم من طرف المضاربين الساعين لتحقيق الأرباح وليس لتحوط وإدارة المخاطر (علما ان الهدف الأساسي للمشتقات المالية هو إدارة المخاطر).

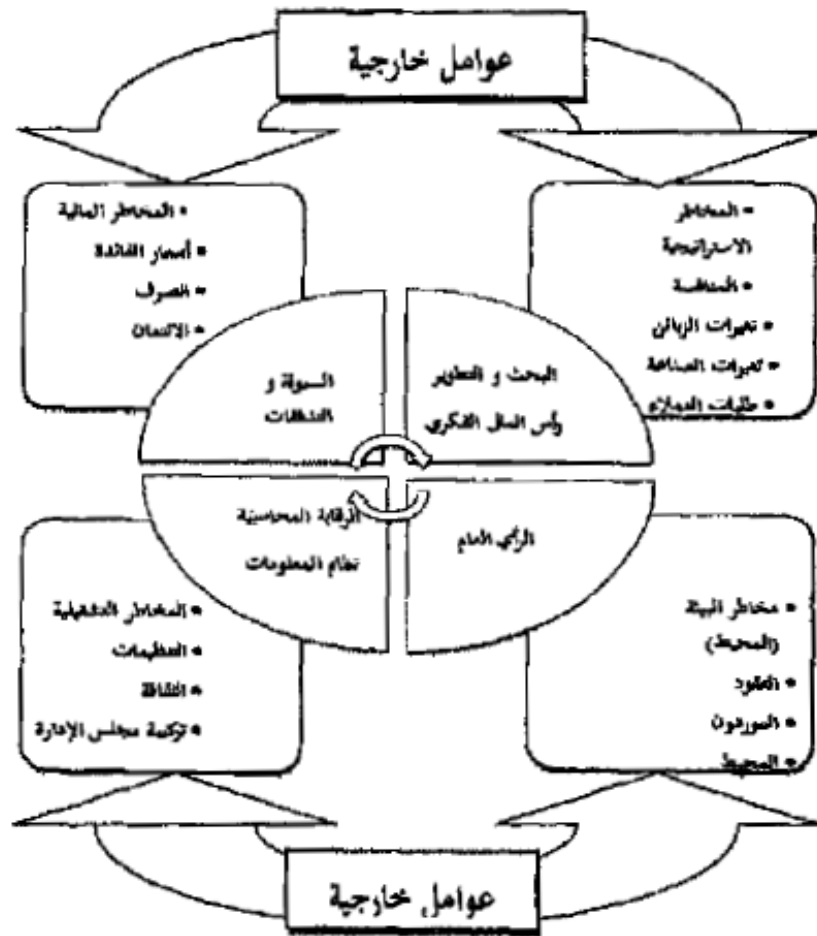
ث. السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية .

ج. عدم الاستقرار السياسي واقتصادي و الاجتماعي .

- ح. حالات الكساد و التي تتفاوت حديها نتيجة السياسات النقدية أو النتيجة لصعوبات في ميدان الأعمال أو الاستثمار خاصة في مجالات الأجل الطويلة .
- خ. التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية.
- د. انخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الاستثمار نتيجة للمنافسة .
- ذ. القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار وتحفيزه.
- ر. تقلبات أسعار الفائدة .
- ز. زيادة معدلات الضرائب على الأرباح .
- س. القوانين والتشريعات .

فهذه عناصر يمكن ان تؤدي بعضها أو كلها متجمعة إلى زيادة المخاطر التي تواجه المنشأة . (قندوز، ادارة المخاطر .المشتقات المالية.الهندسة المالية، 2013)

الشكل (03): أهم مسببات المخاطر



المصدر : (قندوز، ادارة المخاطر .المشتقات المالية.الهندسة المالية، 2013، صفحة 35)

12. العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي :

مر سير المصارف التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة .والتي يتوقع لها أن تستمر لسنوات أخرى قادمة .وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثار مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومدىها . وكان من بين التغيرات التي تركت أثارا مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي:(bendiab, 2019-2020)

أ. التغيرات التنظيمية والإشرافية :

فقد فرضت العديد من دول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية للتقليل من مخاطر المنافسة , لتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة .مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال , ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد , الأمر الذي كان له آثار ايجابية في المخاطر .

ب. عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد , والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثار انهيار اتفاقية breton Woods , إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى, خاصة المتعددة الجنسية منها, إلى الأسواق المالية, أما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات, أو لتحقيق إرباح منها, الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق. كما أدى عدم الاستقرار , و الحاجات التي نتجت عنها, إلى ابتداع المصارف (لمثل هذه الشركات)العديد من أدوات التغطية المستقبلية . وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال . وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية. دليلا على براعة المؤسسات المصرفية . وقدرتها على التعامل مع التغيرات . لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع حديد أضيفت إلى خاطر المصارف .

ت. المنافسة:

من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بإذن الأسعار . كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين . ولا شك في ان للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل . لأنها تضيق الهوامش الربحية . إلى حدود قصيرة.(bendiab, 2019-2020)

ث. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها. أضاف إلى مخاطر العمل المصرفي . وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف . التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة Bp بمبلغ 1,5ملياً جنيهه إسترليني , عندما انهارا السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 1687/10/19, أوضح مثال على مدى اثار مثل هذه الموجودات في المخاطر العمل المصرفي.

ج. التطورات التكنولوجية :

من العوامل التي أثرت ايجابيا في تعرف المخاطر العمل المصرفي ,وقياسه , وإدارته, التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخاطرها , وإدارتها , بطريقة أفضل , إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الالكتروني. وإدارة النقد. إلا أن هذه التطورات خلقت في الوقت نفسه.مخاطر جديدة.مثل مخاطر تصفية الدفعات (Settlement Risk).التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الالكتروني.(bendiab, 2019-2020)

المبحث الثاني : الربحية المصرفية

تعد الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال المصارف, فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة, الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في قطاع المصارف واستقطاب الخبرات و التقنيات اللازمة التي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية .

فالربحية هي احد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال, ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف التنموية الرابحة و ذات رأس المال الكافي, فالمصارف التجارية لها تأثير فعال في عدة نواحي تتعلق بمسارات وذلك عن طرق التأثير في توجيه المدخرات المختلفة من مصادرها في الاقتصاد و التوزيع الكفاء لها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وتعد المصارف إحدى دعائم الهيكل الاقتصادي و إحدى المحاور المهمة المعتمدة في تطوير و تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية على مستوى القومي و إحدى أدوات الاستثمار المهمة, فضلا عن وظيفتها الرئيسية بقبول الودائع النقدية من العملاء .

ماهية الربحية المصرفية :

تسعى البنوك التجارية إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى عائد ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد مختلف التزاماته و تكوين قدر كافي من الاحتياطات بالإضافة إلى توزيع جزء من الأرباح الناتجة علي أصحاب رأس المال, بالإضافة إلى كون المعيار الأساسي لمدى كفاءة إدارة المصارف هو حجم الأرباح التي يحققها, و البنوك التجارية ما هي إلا مؤسسات مالية هدفها الرئيسي تحقيق اكر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة .

1. مفهوم ربحية البنوك التجارية:

لا بد من التفريق بين مفهومي الربح والربحية:

1.1 الربح :

يمكن تعريف الأرباح أو صافي الدخل بأنه " عبارة عن الزيادة في سعر السلع المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة " (أمين السيد أحمد لطفي، 2006، صفحة 13) أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لا بد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها (لا بد من تحديد الإيرادات والمصاريف).

فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أي هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع.

تعتبر أرباح البنوك التجارية أكثر تأثراً بإيراداتها مقارنة مع المؤسسات الأخرى، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب على ذلك زيادة ربحيتها بنسبة أكبر، أما إذا انخفضت إيرادات البنوك التجارية بنسبة معينة يترتب على ذلك انخفاض ربحيتها بنسبة أكبر، وقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، فربحية البنك التجاري تتحقق من خلال حصول البنك على إيرادات كبيرة أو تخفيضه لمصاريفه العامة.

2.1 الربحية :

يمكن تعريف الربحية بأنها " عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح " ، والربحية تعتبر هدفاً للمؤسسة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، حيث يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الموجودات) التي ساهمت في تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح وحقوق الملكية... الخ (تهتان و شروقي، 2014، صفحة 33).

كما أنها تعتبر المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية و لجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل (حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم والمبادئ والتجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف ، 2005، صفحة 477).

كما تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها المتمثل في الربحية من خلال قراراتهم (عمران و لست، 2018، صفحة 22) :

أ. قرار الاستثمار :

هو مجموع القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب. قرار التمويل :

هو القرار المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية، لتمويل الاستثمار في مجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق المساهمين والديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

2. أهمية الربحية في البنوك التجارية :

أ. الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في سوق الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، ومخاطر التصفية الإجبارية ومخاطر السرقة والاختلاس وغيرها... الخ.

ب. الأرباح ضرورية لمالكي المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

ت. الأرباح ضرورية لحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك كما يلي :

- 1) إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي .
- 2) تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.
- 3) إعطاء المساهم عائد مقبول على رأس ماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه .
- 4) تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.
- 5) تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.
- 6) تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بان المصرف يسير في الاتجاه الصحيح (ابو ذر و اخرون، 2016، صفحة 21).

3. المؤشرات المالية المستخدمة لقياس الربحية :

لعل أهم المؤشرات المالية وأكثرها استخداما في تقييم ربحية المنشآت التجارية بما فيها البنوك هي النسب المالية التي يتم اشتقاقها عادة من القوائم المالية المنشورة لتلك المنشآت أي قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي وفي بعض الأحيان قائمة التدفقات النقدية.

ومن النسب المالية المتعارف عليها في هذا المجال ما يلي :

1.3 هامش الربح التشغيلي Operating profit margin :

وتبين قيمة الربح المحقق من كل دينار من المبيعات وذلك بعد خصم تكلفة البضاعة المباعة ومصروفات التشغيل وتساوي:

هامش الربح التشغيلي = الربح التشغيلي / EBIT / المبيعات

2.3 هامش صافي الربح Net profit margin :

وتبين قيمة الربح المحقق من كل دينار من المبيعات بعد خصم جميع المصروفات بما فيها مصروف ضريبة الدخل وتساوي:

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{المبيعات}$$

3.3 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : Equity on return

ويقيس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، أو يشير إلى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله و التي تسمى أيضا بحقوق الملكية، و يحسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية (رقادة، 2016-2015، صفحة 07) :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة السنوية الصافية} / \text{حقوق الملكية}$$

ويرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول و الرافعة المالية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان ذلك أفضل للبنك حيث يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح فكلما كانت النتيجة الصافية موجبة و كبيرة كلما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة .

4.3 مؤشر العائد على الأصول (ROA) : Return on assets

يعرف ببساطة على انه كفاءة الإدارة ويصور مدى فعاليتها، وإدارة البنك تعمل بكفاءة لأنها توظف أصوله المنظمة في الأرباح وارتفاع نسبة العائد على إجمالي الأصول هو مؤشر واضح على الأداء الجيد أو الربحية للكيان المصرفي و الذي يحتسب وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{العائد على الأصول} = \text{النتيجة السنوية الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

ويرتبط العائد على الأموال الخاصة ROE بالعائد إلى الأصول ROA مضاعف الأموال الخاصة من خلال EM حيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسوم على إجمالي الأصول على إجمالي حقوق الملكية كما يلي :

$$\text{EM} \times \text{ROA} = \text{ROE} \quad \text{إي :}$$

يقوم مضاعف الأموال الخاصة بمقارنة الأصول مع الأموال الخاصة حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من تمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة، وهكذا فان مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح و المخاطرة (حماد، تقييم اداء البنوك، تحليل العائد والمخاطرة، 1999، الصفحات 82-83).

5.3 هامش الربح PM :

هو الذي يعكس كفاءة في الإدارة و مراقبة التكاليف و يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

6.3 الرافعة المالية FL :

هي اعتماد البنوك على مصادر خارجية مثل القروض مقابل الالتزام بدفع تكلفة مالية ثابتة يمكن حسابها وفق المعادلة التالية (رقادة، 2016-2015، صفحة 08):

$$\text{الرافعة المالية (نسبة المديونية)} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات (الديون)}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

7.3 منفعة الأصول AU :

ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول إي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية (ديبونة، اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، 2016-2017، صفحة 11):

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

8.3 مضاعف حقوق الملكية (EM) Equity Multiplier: يقوم مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة

الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية EM يقيس الرفع المالي، كما يعتبر مقياسا للربح والمخاطرة ، لأن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE وذلك عندما يكون الدخل الصافي المرتفع موجب لكن هذا يعرض رأس المال لمخاطرة مرتفعة ، نستطيع أن نعطي للمضاعف على حقوق الملكية المعادلة التالية (جعدي، 2014، صفحة 96) :

$$EM = ROE / ROA$$

9.3 هامش صافي الفوائد (NIM) Net interest margin :

يتم تعريف صافي هامش الفوائد على أنها الفرق بين الأرباح و مصروفات الفائدة للبنك على أنها النسبة المئوية لمتوسط الأصول ذات الفوائد ينظر إلى هامش الفائدة عموما على انه مقياس أفضل لهيكل الإيرادات طويل الأجل ، وللبنوك هامش صافي الفائدة بمثابة مقياس لكفاءة البنوك ، ويتم حسابه كنسبة من صافي دخل الفوائد إلى إجمالي الأصول ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$NIM = \frac{\text{الدخل المالي} - \text{التكاليف المالية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

4. مصادر الإرباح للبنوك التجارية :

لكي تقوم البنوك التجارية بتأدية مهامها بشكل فعال ومؤثر, لا بد من وجود مصادر مختلفة وقوية للحصول على التمويل اللازم لعمليات الإقراض التي يقوم بها, وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين وهي (بشنب و ربوح, 2019, صفحة 06) :

1.4 المصادر الداخلية للأموال:

وتتمثل هذه المصادر في الأموال الخاصة المتمثلة في :

أ. رأس المال : يشكل العامل الأهم من عوامل التمويل الداخلية, فقد ازداد حجم رأس المال الخاص بالبنوك التجارية عبر تطورها التاريخي, وبشكل خاص في السنوات الأخيرة , وذلك نتيجة زيادة حجم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية , إلا أن أهمية رأس المال محدودة و نسبية مقارنة بإجمالي الأصول, حيث يستغل كوسيلة لتوفير متطلبات السيولة, كما يعتبر منطلق بداية حياة المصرف, إذ يشترط بموجب القوانين أن لا يقل على الحد الأدنى كشرط للحصول على ترخيص مزاولة العمل المصرفي, لأنه يعتمد عليه في مراحل الأولى لعمل البنك, كما يمثل عنصر حماية أو هامش أمان.

ب. الاحتياطات :

تمثل المصدر الثاني من المصادر الداخلية, وتدعم المركز المالي للبنك, وهي ما يكتطعه البنك من الأرباح, وقد تكون على مر عدة سنوات وهي نوعين :

(1) الاحتياط القانوني :

وهو احتياطي يلزم من البنك الاحتفاظ به, ويتم بالاقطاع نسبة معينة من الأرباح بعد توزيع نسبة معينة منها على المساهمين, ويكون هذا بحكم القانون.

(2) الاحتياط الاختياري :

يشكله البنك دون أي التزام قانوني, ويكون بغرض تقوية المركز المالي للبنك.

يعتبر رأس المال و الاحتياطات مصادر ذاتية للبنك و هوامش ضمان بالنسبة للمودعين و المدخرين لدى البنك التجاري وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وأيام الأزمات, ومع ذلك يبقى هذا الهامش غير كافي في اغلب البنوك التجارية نتيجة لانخفاض نسبته إلى جملة مصادر التمويل الأخرى المتاحة للبنوك.

2.4 مصادر التمويل الخارجية :

تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك التجاري و مصادره الهامة التي يمول بها مختلف نشاطاته ومهامه المتعددة, فقد يحصل البنك على هذه المصادر في مراكز مختلفة أهمها : (بشنب و ربوح، 2019، صفحة 06)

أ. الودائع بأنواعها :

تعتبر المحور الذي تركز عليه العمليات كلها كما ونوعا، والتي تمثل نسبة هامة من موارد البنك، حيث لا تزيد الأهمية النسبية للأموال الخاصة على 10% من إجمالي مطلوباته في الغالب، لكن ودائع المتعاملين فيه تزيد على 10% في الغالب، يعتبر عقد قرض، حيث يتخذ المودع فيه دور المقرض، ويتخذ فيه البنك دور المقرض، ولا ينفي هذه الحقيقة كون البنك لم يطرق أبواب المودعين يطلب الاقتراض منهم، وان المودعين بادرو باختيارهم وبمحض إرادتهم إلى إقراض البنك، وتصنف الودائع حسب درجة سيولتها وتأخذ أشكالا مختلفة :

1) ودائع تحت الطلب :

أو الودائع الجارية واجبة الدفع عند الطلب متى طلبت، أخذت ولا تدفع عليها فوائد، لهذا فهذا النوع شديد السيولة.

2) ودائع لأجل :

يعتبر أكثر الودائع تكلفة للبنك، إلا انه يعتبر أفضلها جميعا من حيث السيولة و الأمان، فالسحوبات عليه لا تكون مفاجئة ولا يجوز السحب منها إلا بعد انتهاء المدة المتفق عليها مع البنك، ويتقاضى أصحاب هذا النوع من الودائع تختلف حسب المدة.

3) الودائع بإخطار :

لا يجوز السحب لهذا النوع من الودائع إلا بعد إخطار المصرف بفترة السحب، ويتقاضى هنا العميل فائدة عليها.

4) ودائع التوفير :

هي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين، أهميتها متواضعة بالمقارنة مع بقية الأنواع الأخرى من الودائع بالرغم من انه يستحق عند الطلب، إلا أن الطبيعة الادخارية لهذه الحسابات تستبعد بصفة عامة احتمال الميل إلى سحبه بصورة متكررة أو مطردة، وهناك تصنيف آخر لودائع المتعاملين من حيث العملات (بالدينار وبالعملات الأجنبية) أو من حيث الجهات المودعة (الأفراد، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات القطاع العام).

ت. التزامات أخرى و الاقتراض :

وهي مصادر أخرى لموارد البنوك التجارية، وتتمثل في :

(1) التزامات أخرى :

وهي مبالغ قد تكون مستحقة لشركات تابعة، أو مستحقات ضريبية لم يتم دفعها، أو أرباح أسهم لم توزع بعد، أو بعض الالتزامات المترتبة على البنك اتجاه جملة الدائنين في وقت إعداد الميزانية وهي مبالغ ضئيلة جدا عادة مقارنة بمجموع ميزانية البنك.

(2) الاقتراض :

كما قد تلجا البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عندما تقصر مواردها الذاتية المتاحة، ويعتبر البنك المركزي مصدرا أساسيا من مصادر التمويل عن طريق تقديم قروض للبنوك التجارية، وبضمان أصولها أو بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وتعتبر من الوظائف الأساسية للبنك المركزي، وتوفر القدرات اللازمة للمصاريف من الأموال السائلة، للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في الأوقات اللازمة، وذلك للحفاظ على النظام المصرفي وحمايته من الانهيار، كما أن التشريعات تلزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من جملة الموارد لدى البنك في صورة احتياطي نقدي بهدف تأمين الاستقرار في المعاملات المالية للبنك، وتعتبر هذه النسبة كضمان رئيسي للبنك المركزي.

كذلك توفر العلاقات بين البنوك التجارية وبعضها البعض قدرا من التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك الأخرى العاملة معه في الحقل المصرفي عند الحاجة للأموال في أوقات معينة (بن فرج، 2014، الصفحات 109-111).

(3) البنك المركزي :

يقوم البنك المركزي بتوفير السيولة للبنوك و المؤسسات الأخرى عندما تنخفض قيمة ورقتهم المالية، يمكنهم منح القروض للبنوك المجدولة عن طريق إعادة خصم أو شراء الفواتير المؤهلة، والقروض و السلفيات مقابل بعض الأوراق المالية.

(4) الاقتراض من بين البنوك :

سوق الاقتراض بين البنوك هو السوق الذي يتم فيه تقديم القروض للبنوك لبعضها البعض لفترة محددة، ويتم تقديم هذه القروض بسعر الفائدة بين البنوك.

5) الاقتراض من مؤسسات المالية الدولية :

يتم توفير هذه القروض من قبل مؤسسة دولية مثل، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والهيئات التابعة والمصرف الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية و الجهات الأجنبية الأخرى.

5. وسائل تعظيم الربحية :

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك منها (جميل، 1996، الصفحات 56-57) :

- أ. البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في القطاعات و أنشطة جديدة أو مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.
- ب. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن بعض الفوائد و العمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثلاً حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف العمل و العميلة .
- ت. الانتفاع الكامل بالأموال و الأصول المتاحة تحت تصرف البنك، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكننا نوجه الانتباه إلى تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد و العمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.
- ث. الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.

6. العوامل المؤثرة على الربحية :

وتواجه المصارف في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم الربحية العديد من العوامل والمتغيرات التي يتفاوت تأثيرها على الربحية المصرفية سواء كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالمصارف نفسها أو خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة وهي كما يلي (عبد الجبار، 2018، صفحة 159)

1.6 العوامل الخارجية :**أ. السياسة النقدية:**

تلعب هذه السياسة دوراً بالغ الأهمية في تأثير على موجودات ومطلوبات المصارف من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي، فعندما تتجه سياسة البنك المركزي نحو خفض الفوائد على القروض وتخفيض أسعار إعادة الخصم، فإن هذا يشجع الطلب على القروض وبالتالي تشجيع التمويل والاستثمار مما يحقق إيرادات للمصرف ويزيد من معدلات ربحيته.

ب. الظروف السياسية والاقتصادية :

تتأثر الربحية المصرفية بمدى استقرار هذه الظروف في البلد والبلدان المجاورة، خاصةً تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية واقتصادية قوية، فكلما اتجهت هذه الظروف نحو الاستقرار زادت الظروف المناسبة لتحقيق الربحية.

ت. التشريعات القانونية والضوابط المصرفية :

تؤثر بدرجة كبيرة في أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف.

ث. المنافسة :

تؤثر على الربحية المصرفية بشكل كبير وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة للمصارف.

ج. سعر الفائدة :

تزداد الربحية المصرفية كلما زاد هامش سعر الفائدة على القروض.

ح. الوعي المصرفي والثقافة الاجتماعية :

تتأثر الربحية المصرفية بمدى الوعي المصرفي في مجتمع، فكلما زاد مستوى الوعي كلما زاد تعامل المجتمع بالائتمان المصرفي وبالتالي زيادة إمكانية خلق النقود لهذه المصارف.

2.6 العوامل الداخلية :**أ. أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية :**

تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة و الربحية (منذر، 2014، صفحة 355).

ب. إدارة المصرف :

تتأثر الربحية المصرفية بمدى قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد والمخاطر وخفض التكاليف وزيادة الإيرادات (عبد الجبار، 2018، صفحة 159).

ت. حجم المصرف وعراقته :

يؤثر على قدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين حيث يميلون إلى المصارف ذات الحجم الكبير من حيث رأس المال والخدمات المصرفية المتنوعة.

ث. هيكل الودائع :

كلما زادت أدت إلى زيادة الربحية المصرفية من خلال الاستثمار والإقراض، وخاصةً ودائع التوفير لأن تكلفة الحصول عليها تعتبر قليلة نسبياً بالمقارنة مع الودائع لأجل وإن كانت الأخيرة تحقق إمكانية الاستثمار طويل الأجل.

ج. توظيف الموارد :

كلما وجهت المصارف تسهيلات وتوظيفاتها الائتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر كلما زادت الربحية المصرفية، حيث أن الإيراد المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي للربحية المصرفية.

المبحث الثالث : المنافسة المصرفية

تساهم المنافسة بدرجة كبيرة في نمو وتطور القطاع المصرفي بشكل سريع وفعال، إذ أن لها أثر مهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة والرفع من الإنتاجية ومستوى الأداء للمؤسسات العاملة فيه، كما أن ظاهرة المنافسة المصرفية أصبحت من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية على المستوى المحلي والدولي، خاصة في ظل التطورات العالمية والمظاهر الحديثة التي يشهدها المجال المصرفي كعمليات الاندماج وتحرير تجارة الخدمات المالية، مما يوجب على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره بما يمكنه من مواجهة المنافسة الدولية، ولا يأتي ذلك إلا إذا كانت هناك منافسة داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع مما يساهم في زيادة مردوديته و قدرته التنافسية.

1. ماهية المنافسة المصرفية :

يلعب القطاع البنكي دوراً كبيراً في النهوض باقتصاديات الدول ، ويتوقف هذا الدور على مدى فعالية وتطور هذا القطاع، حيث يعد الأداء الفعال لأي قطاع بنكي أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة ، كما أنه يساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية حاجيات التنمية المحلية.

وترتبط فعالية القطاع البنكي بمدى وجود المنافسة فيه، حيث تعتبر المنافسة البنكية وسيلة هامة لتعزيز القدرة التنافسية لأي قطاع بنكي، والرفع من مستوى جودة الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة فيه.

1.1 تعريف المنافسة المصرفية :

يرتبط لفظ المنافسة بشكل عام بالتنافس على شيء معين، أو التسابق للوصول إلى هدف ما، ويعرف (آدم سميث) المنافسة على أنها "عملية ديناميكية أو سلوك تملية المزاحمة الاقتصادية ويقصد بالمزاحمة هنا ذلك السباق بين المؤسسات الاقتصادية، والتنافس على اختراق السوق والسيطرة عليه في أي مجال اقتصادي. كما يمكن تعريف المنافسة بأنها عبارة عن عملية تهدف إلى تحقيق الفعالية، الحركية والتنمية في أي قطاع اقتصادي، وهذا من خلال الأسعار والتطوير و الرفع من جودة المنتجات.... الخ . و يبين هذا التعريف إيجابيات أخرى للمنافسة إذ أنها تساهم في تحقيق الفعالية في القطاع الاقتصادي. و بالتالي يمكننا أن نستنتج بأن المنافسة البنكية هي عبارة عن عملية أو تصرف تشكله مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات بنكية، أو منتجات بديلة لها. والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي، بحيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات، وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية ، وحسن معاملة العملاء.... الخ (محسن و بوخاللة، صفحة 3).

وتعرف المنافسة على أنها مكوّن أساسي من مكونات النظام التسويقي، وهي تتعلق بالشركات التي تنتج نفس السلعة أو السلع الشبيهة لذا، ودرجة المنافسة تؤثر بشكل كبير على قدرة المنشأة وفرصتها في اختيار السوق المستهدفة، الوسطاء، الموردين، المزيج التسويقي، مزيج المنتج (المحسن، 2001، صفحة 152). وتتمثل في تعدّد المسوّقون لنفس المنتج وتنافسهم لكسب الزبون بالاعتماد على أساليب مختلفة كالأسعار والجودة والمواصفات، وتوقيت البيع وأسلوب التوزيع والخدمة بعد البيع وكسب الولاء السلعي وغيرها (النجار، 2000، صفحة 20).

2. أنواع المنافسة المصرفية:

هناك عدة أنواع و أشكال للمنافسة بين البنوك التجارية، وتختلف هذه الأنواع حسب الطريقة، وكذلك حسب حالة السوق.

1.2 حسب طريقة المنافسة:

تنقسم المنافسة في هذه الحالة إلى قسمين منافسة سعريه، وأخرى غير سعريه.

أ. **المنافسة السعريّة:** وهي تركز على السعر، وتتجلى في سعي المتنافسين إلى كسب حصة أكبر في السوق البنكي عن طريق تخفيض الأسعار، و ذلك فيما يتعلق مثلا بالعمولات أو بالفوائد المفروضة على القروض، كما تكون هذه المنافسة أيضا عن طريق الرفع من أسعار الفوائد الممنوحة على الودائع (حماد، التحليل الفني و الاساسي للاوراق المالية، 2000، صفحة 60).

ب. **المنافسة غير السعريّة:** وهي لا تركز على السعر، بل تكون باستعمال وسائل أخرى كالإعلان والترويج للخدمات المقدمة وجودها، وكذا العمل على توفير الراحة للعملاء هدف جذبهم.

و تعتبر المنافسة غير السعرية أكثر فعالية، وهي أحسن طريقة يمكن أن تستعملها البنوك للتنافس على جلب العملاء.

2.2 حسب حالات السوق:

هناك أربع أشكال رئيسية يمكن أن تأخذها المنافسة بشكل عام، حسب وضعية السوق و عدد المتعاملين فيه، وتطبق هذه الأشكال على السوق البنكي أيضا.

أ. المنافسة التامة (الكاملة):

تعتبر حالة المنافسة التامة نظرية مثالية (مثلى)، جاء بها الكلاسيكيون الجدد، وهذه الحالة هي نادرة التحقق في الحياة الاقتصادية .

ويتشكل هذا النوع من المنافسة، عندما تسود السوق مجموعة من الخصائص نذكر منه (محسن و بوحلالية، صفحة 04) :

1) وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق (بائعين و مشتريين) :

بحيث لا يمكن في هذه الحالة عرض إلا كمية ضئيلة من الكميات المنتجة في السوق، كما لا يمكن التأثير في سعر المنتج حيث يسود السوق في هذه الحالة سعر واحد يقبله كل منتج كمعطى، و يكون هذا السعر مساويا للإيراد الحدي و الإيراد المتوسط، حيث:

$$\text{الإيراد المتوسط} = \text{الكمية} \times \text{الثمن} / \text{إجمالي الكمية المباعة}$$

$$\text{الإيراد الحدي} = \Delta \text{ الأيراد الكلي} / \Delta \text{ في الكمية المباعة} (\Delta \text{ يعني التغير})$$

2) التجانس و التماثل التام للسلع و الخدمات المعروضة في السوق :

بحيث أن المنتج المعروض من طرف أي بائع (منتج) هو مطابق و مماثل لمنتج بائع آخر، و نظرا لذلك فالمستهلكون لا يهتمون في هذه الحالة بهوية المنتج.

3) حرية الدخول و الخروج من السوق :

بحيث لا توجد أي عقبات من طرف المؤسسات العاملة بالصناعة، قد تعيق دخول مؤسسات جديدة للسوق، وفي نفس الوقت لا توجد أي حواجز أمام المؤسسات للخروج من السوق، إذا كان الإنتاج غير مربح.

4) العلم التام بظروف السوق (شفافية السوق) :

بحيث أن كل منتج أو مستهلك يتوفر على كل المعلومات المعروضة و أسعارها.

5) الاحتكار:

يعتبر الاحتكار الحالة النقيضة لحالة المنافسة التامة، و هو يتميز بإنفراد منتج واحد لإنتاج سلعة أو خدمة معينة بحيث لا تكون هناك بدائل قريبة لهذه السلعة أو الخدمة، في حين يقبل عدد كبير من المستهلكين على شراء هذه السلعة أو الخدمة (الليثي و ابو سعد، 2000، صفحة 297).

ب. منافسة القلة :

هي الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من البنوك الضخمة على حصص كبيرة من السوق البنكي، و يقوم هذا النوع من المنافسة أساسا على مدى سيطرة عدد من المؤسسات على صناعة ما ،بغض النظر عن عدد المؤسسات الموجودة في السوق.

ت. المنافسة الاحتكارية:

تعتبر هذه الحالة وسيطا بين حالة المنافسة التامة من جهة، و الاحتكار من جهة أخرى، و تتميز المنافسة الاحتكارية بما يلي (الليثي و ابو سعد، 2000، صفحة 322) :

1. وجود عدد كبير من المنتجين في السوق، ففي حالة السوق البنكي يكون هناك عدد كبير من البنوك.
2. حرية الدخول و الخروج من السوق.
3. العلم التام بأحوال السوق.
4. تميز المنتجات أو الخدمات عن بعضها، بالرغم من أن أنها تكون بدائل قريبة لبعضها البعض.
5. تمتع المنتجين بنوع من القدرة على التحكم في الأسعار، والكمية المنتجة.

3.2 حسب معيار النطاق الجغرافي :

نقسم المنافسة حسب معيار النطاق الجغرافي إلى نوعين (شنييتي و سليمان، 2019-2020، صفحة 09) :

أ. المنافسة المحلية :

وهي التي تتم بين مؤسسات تنشط على مستوى الدولة الواحدة، وتتجسد هذه المنافسة على مستوى القطاع المصرفي الذي يضم مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية، وعادة ما يتم هذا النوع من المنافسة بين المصارف صغيرة الحجم التي تنشط ضمن رقعة جغرافية واحدة في بلد معين.

ب. المنافسة الدولية :

حيث يتعدى نشاط منظمة الأعمال حدود دولتها بحثا عن العميل مهما كانت جنسيته، وهي أكثر تعقيدا وتداخلا وتحتاج إلى مهارات خاصة وإمكانيات مادية كبيرة، وتدور هذه المنافسة بين المصارف العملاقة التي تتميز بسعة نشاطها وتنوعه وانتشار فروعها في مختلف أرجاء العالم ومراكزه وأسواقه المختلفة.

4.2 حسب معيار تأثيرها على المؤسسة :

تنقسم المنافسة المصرفية حسب معيار تأثيرها على المؤسسة إلى قسمين كذلك هما:

أ. المنافسة المباشرة :

تتمثل في الضغط الذي تمارسه كل المؤسسات الأخرى التي تنتج منتجات شبيهة أو بديلة لمنتجات المؤسسة، وهي تهدد حصتها السوقية خاصة في ظل محدودية عدد العملاء.

المستهدفين (بوحضر، 2012/2011، صفحة 12)، وفي المجال المصرفي تكون المنافسة بين مجموعة من المؤسسات المصرفية فيما بينها، أو بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات مالية أخرى (كمؤسسات التأمين)، فعلى

سبيل المثال شهدت المصارف الأمريكية خلال الفترة ما بين (1980-1995) انخفاضا من نصيبها في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% ، وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42% (بوعبدلي، 2008، صفحة 190).

ب. المنافسة غير المباشرة :

وهي منافسة تتعرض لها كل المؤسسات في الاقتصاد، وهي تتنافس على الموارد الموجودة كاليد العاملة، المواد الأولية، رؤوس الأموال.. الخ، وأغلب المؤسسات لا توليها أي اهتمام لأنها لا تؤثر بصورة مباشرة عليها (بوحيزر، 2012/2011، صفحة 12).

3. أدوات المنافسة بين البنوك التجارية :

من أجل تحقيق المصارف التجارية لهدفها الرئيسي وهو كسب الزبائن والسيطرة على السوق المصرفية، تستخدم في المنافسة فيما بينها مجموعة من الأدوات تتمثل في السعر، رأس المال، تسويق الخدمات والمنتجات المقدمة، استخدام التكنولوجيا وحسن المعاملة.

1.3 رأس المال:

يعتبر رأس المال بالنسبة للبنك مؤشرا لمدى المتانة المالية للبنك، و درع واقى للمودعين من مخاطر سوء الإدارة و التوظيف، فكلما كان رأس مال البنك كبيرا كلما زادت ثقة الجمهور و العملاء في هذا البنك، و كلما زاد إقبالهم على التعامل معه، لذلك تتنافس البنوك على زيادة نسب رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء وهذا أخذًا بعين الاعتبار الحد الأدنى الذي تحدده لجنة بازل لنسب رأس المال، والتي تفرض بنودها بأن تكون نسبة رأس مال البنك إلى مجموع أصوله الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية 8% كحدّ أدنى (شنيطي و سليمان، 2019-2020، صفحة 12).

2.3 السعر :

يعتبر السعر من أهم الأدوات التنافسية، إذ أن اختيار العميل للمنتج لا يتوقف على الجودة والنوعية فقط بل له موقف خاص اتجاه السعر أيضا، وتظهر المنافسة بين البنوك عن طريق السعر فيما يلي :

أ. أسعار الفائدة على الودائع، بحيث تتنافس البنوك على رفع هذه الأسعار من أجل إغراء الجمهور المدخرين بإيداع أموالهم لديها.

ب. العمولات المفروضة على الخدمات الأخرى، فبخلاف منح القروض وتجميع الودائع تقوم البنوك بتقديم خدمات أخرى ثانوية، وتكمن المنافسة السعرية بالنسبة لهذه الخدمات في السعي إلى تخفيض العمولات المفروضة عليها، بحيث تتنافس البنوك بوضع أقل العمولات على الخدمات المقدمة من أجل جذب العملاء. إلا أن الاعتماد على السعر كأداة منافسة من طرف المصارف يكون محدد، وذلك راجع لتدخل الدولة (السلطات النقدية) في تحديد أسعار الفائدة بهدف حماية المودعين والمصارف نفسها من المنافسة الشرسة (غير المتكافئة).

3.3 استعمال التكنولوجيا:

أصبحت التكنولوجيا إحدى أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها و استعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمنشآت البنكية (محسن و بوخلالة، صفحة 06).

فكلما نجح البنك في إدخال وسائل حديثة و تكنولوجيا عالية المستوى على خدماته، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء، و السهولة في المعاملات وبالتالي جذب المزيد من العملاء. كما أن التكنولوجيا تمكن البنوك أيضا من تقديم و ابتكار خدمات بنكية جديدة، وهذا ما يعد عنصرا آخر من العناصر التي تتنافس عليها البنوك.

4.3 تسويق الخدمات:

يشمل تسويق الخدمات دراسة لكل من السوق المصرفية والعملاء عن طريق تحديد رغباتهم واحتياجاتهم والعمل على إشباع هذه الرغبات بدرجة أكبر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسون.

ففي ظل التطورات التي تشهدها الصناعة البنكية والساحة المالية ككل فقد يعتبر التسويق البنكي الحديث في غاية الأهمية كونه أصبح أداة تتنافس البنوك التجارية عن طريقها، والتي تشمل الترويج للخدمة المصرفية، توزيعها أو تصريفها.

فمن طريق وسائل الإعلان (كالمصقات الإخبارية) ووسائل الإعلام (كالجرائد وغيرها) يتم الترويج لهاته الخدمات تعريفا بها وبمزاياها.

أما فيما يخص توزيع الخدمات البنكية، فهو يعتمد على الانتشار الجغرافي لفروع البنك ومدى ملائمة مواقعه وقربها من العميل، حيث تعتمد إدارة البنك على الطرق والأساليب التي تحقق زيادة في حصة البنك السوقية من خلال الأسواق الحالية وعملاء البنك الحاليين، وذلك عن طريق محاولة جذب عملاء البنوك المنافسة باستخدام أساليب جديدة، كدراسة السوق وتحديد خصائصه واحتياجاته ورغباته وقدرات عملائه، ومن ثم يمكن اختراق السوق بفعالية كبيرة لجذب عملاء جدد وكذا الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وتوسيع قاعدة نشاطهم وتعاملهم مع البنك (رحماني و عاشور، 2004، صفحة 13)

5.3 حسن المعاملة:

تلعب الناحية النفسية (البيكولوجية) دورا كبيرا في جذب العملاء، وحملهم على الإقبال للتعامل مع بنك معين، و يتوقف ذلك على مدى قدرة العاملين في البنك على حسن معاملة هؤلاء العملاء، وحسن استقبالهم و التشاور معهم بحيث يمنح ذلك العملاء الإحساس بالراحة و الثقة والأمان.

و لذلك تتنافس البنوك على توفير أحسن الوسائل المادية و البشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم في البنك، و من ذلك:

أ. تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل حديثة و مريحة.

ب. حسن الاستقبال و البشاشة و احترام المتعاملين (العملاء) .

ت. توطيد العلاقات الشخصية مع العملاء (محسن و بوخلالة، صفحة 06).

4. أثر المنافسة على النشاط الاقتصادي:

لمنافسة آثار إيجابية، وأخرى سلبية على القطاع البنكي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام.

1.4 الآثار الإيجابية :

من بين هذه الآثار ما يلي:

- أ. انخفاض أسعار الخدمات البنكية المقدمة للعملاء.
- ب. تحسين جودة الخدمات البنكية، وزيادة كفاءة تقديمها.
- ت. ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة.

2.4 الآثار السلبية:

ومنها ما يلي :

- أ. زيادة التكلفة والمصاريف المالية بالنسبة للبنوك، وهذا ناتج عن الرفع من معدلات الفائدة على الودائع بغرض جلب المودعين، و مصاريف الترويج.
- ب. انخفاض الإيرادات، الناتج عن التخفيض في معدلات الفائدة على القروض والعمولات (محسن و بوخلالة، صفحة 02).

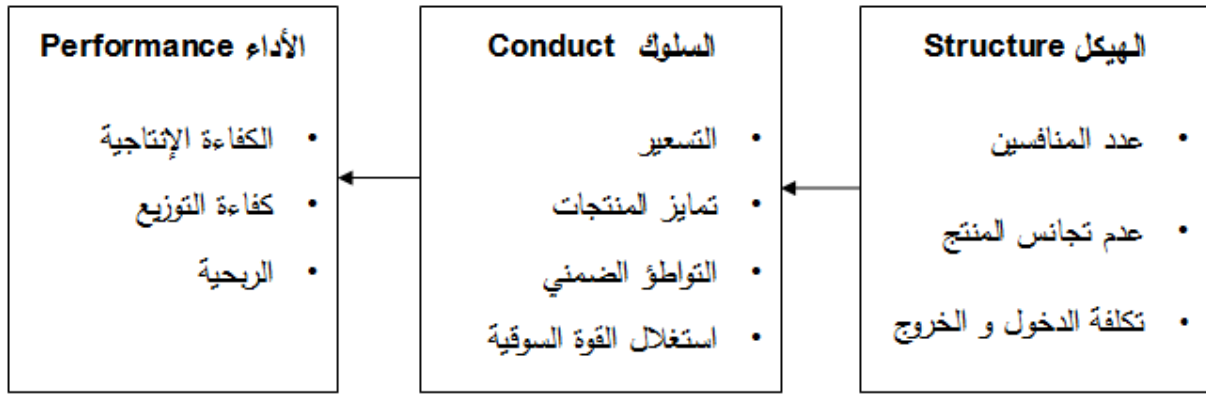
5. نماذج قياس المنافسة المصرفية :

1.5 مؤشرات هيكل السوق :

أشار كل من (Anzoategui & Peria) إلى أن هذا المنهج يعتمد في قياس المنافسة المصرفية على نسبة التركيز، إذ يستند إلى نموذج الهيكل- السلوك - الأداء (Structur-Conduct-Performance SCP). يعتمد المنهج الهيكلي لقياس المنافسة أساساً على نموذج SCP الذي يتصل بالمنافسة بدرجة تركيز السوق و ينشأ نموذج SCP من عمل Bain الذي قدم دراسة (1951) حلل فيها أداء الشركات في (42) صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي.

يركز نموذج (SCP) على العلاقة بين الهيكل والسلوك والأداء، ويوضح أنّ التركيز عندما يكون منخفضاً فإن هذا سيؤدي إلى زيادة المنافسة المصرفية، إذ تتضح العلاقة بين الهيكل والسلوك من خلال انخفاض التركيز والذي يقود إلى زيادة سلوك المتنافسين، في حين أنّ العلاقة بين السلوك والأداء تظهر من خلال زيادة السلوك التنافسي الذي يؤدي إلى زيادة الأداء، بينما تظهر العلاقة بين الهيكل والأداء من

خلال انخفاض التركيز والذي يؤدي إلى زيادة الأداء , والشكل (01) يوضح ما يتضمنه نموذج (SPC) (بتال و الدليمي، 2010-2017، صفحة 05)



الشكل (04) نموذج الهيكل-السلوك-الأداء

المصدر: (Tan،yong, 2013, p. 11)

وهناك عدة خصائص لنموذج SCP هي :

1. يتضمن النموذج مؤشراً بمقياس موحد .
2. مؤشر التركيز لأي صناعة يفترض أن يكون مستقلاً عن حجم الصناعة .
3. ينبغي أن يزداد مؤشر التركيز إذا ارتفعت حصة أي مصرف .
4. إذا قسمت كل المصارف على K , فإن الأجزاء المكونة لنسبة التركيز يجب أن تنخفض بنسبة $\frac{1}{K}$.
5. إذا قسمت كل المصارف على N , فإن مؤشر التركيز يجب أن يكون دالة متناقصة ل N .
6. قيمة مؤشر التركيز تكون بين الصفر والواحد .

ومن أهم النماذج المستخدمة في قياس المنافسة المصرفية ضمن المدخل الهيكلية هي :

أ. نسبة التركيز (**Concentration ratio CR_k**):

يعرف التركيز المصرفي بأنه مجموع الحصص السوقية ممثلة بإجمالي الموجودات، والودائع أو التسهيلات الائتمانية لأكبر ثلاثة بنوك في كل دولة تبين نسبة التركيز (CR_k) الدرجة التي تهيمن على صناعة من قبل عدد قليل من الشركات الكبيرة، أو تتكون من العديد من المصارف الصغيرة البساطة ومتطلبات بيانات محدودة تجعل CR_k أحد التدابير الأكثر استخداماً للتركز CR_k في الأدب التجريبي، فإنه يأخذ الشكل :

$$(1)CR_K = \sum_{i=1}^k Si \dots \dots \dots$$

إذ أن :

 Si : الحصة السوقية للمصرف i . k : العدد الاجمالي للمصارف .وتتراوح قيمة (CR_k) بين الصفر و الواحد وكلما اقتربت من الصفر كان عدد المصارف كبير, في حين إذا اقتربت من الواحد دل ذلك على أن عدد المصارف قليل.ب. مؤشر هيرفندال- هيرشمان (**The Herfindal-Hirschman Index HHI**) :

يعرف هذا المؤشر على أنه مجموع حصة كل مصرف من إجمالي موجودات القطاع المصرفي بأكمله ويعد هذا المؤشر الأكثر انتشاراً لقياس نسبة التركيز السوقي؛ لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر (CR_k) وغالباً

ما يكون بمثابة معيار التقييم مؤشرات التركيز الأخرى، ويمكن الوصول إلى هذه المؤشر عن طريق الصيغة الآتية :

$$(2) HHI = \sum_{i=1}^n Si^2 \dots \dots \dots$$

إذ إن:

Si : الحصة السوقية للمصرف i .

n : العدد الإجمالي للمصارف.

تتراوح قيمة مؤشر HHI بين (0-10000) وتفسر كالآتي :

1. إذا كانت القيمة أقل من (1000) يشير ذلك إلى عدم وجود تركيزات (منافسة تامة).
2. إذا كانت القيمة بين (1000-1800) يشير إلى تركيزات معتدلة (منافسة احتكارية).
3. إذا كانت القيمة أكبر من (1800) يشير إلى مستوى تركيزات مرتفعة (احتكار تام) (بتال و الدليمي، 2010-2017، صفحة 06).

2.5 مؤشرات سلوك السوق :

تحاول المجموعة الثانية من مؤشرات قياس المنافسة المصرفية تتبع سلوك التسعير للوحدات المصرفية بحيث تميل الأسعار في الأسواق التنافسية للاقتراب من مستويات التكلفة الحدية، فيما تبتعد عنها كلما اقتربت الأسواق من المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Compétition) والاحتكار التام (Monopoly) أهم المؤشرات التي تندرج فيه هذه المجموعة أربعة مؤشرات بما يشمل (عبدالمنعم و زايد، 2020، الصفحات 06-07):

أ. مؤشر صافي هامش أسعار الفائدة:

يقيس المؤشر الفارق ما بين سعر الفائدة الدائنة وسعر الفائدة المدينة، بالتالي كلما ارتفع الهامش مقاساً بالنقاط المئوية للفارق في سعر الفائدة، كلما دل ذلك على انخفاض مستويات المنافسة والعكس صحيح.

ب. مؤشر H Statistics :

يقيس درجة مرونة إيرادات البنوك بالنسبة لكلفة الخدمات المصرفية. ففي ظل المنافسة الكاملة، تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى زيادة التكاليف الحدية وإجمالي الإيرادات بنفس المقدار بالتالي فإن قيمة المؤشر تساوي 1 أما في ظل الاحتكار، تؤدي الزيادة في كلفة الخدمات المصرفية إلى ارتفاع في التكاليف الحدية، وانخفاض الإيرادات، بالتالي قيمة المؤشر تكون أقل من أو تساوي الصفر. أما عندما تتسم السوق المصرفية بالمنافسة الاحتكارية فتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد. يُشار كذلك إلى أن المؤشر قد يكون أكبر من الواحد في أسواق احتكار القلة (Oligopoly) ويتم حسابه بالدالة التالي:

$$\ln(Rev_i) = \alpha + \sum_{L=1}^L \beta_L \ln(W_{Li}) + \sum_{K=1}^K Y_k Z_{k,i} + \varepsilon_i.$$

حيث:

Rev : يعبر عن الإجمالي إيرادات البنك (أو إيرادات الفوائد) .

Wi: سعر المدخل أ.

Zk: يمثل التغيرات الخارجية (control variables)

ت. مؤشر ليرنر (Lerner Index) :

هو مقياس قوة السوق المصرفي .يقارن أسعار المنتجات المصرفية بالتكاليف الحدية بما يمثل (الهامش الذي يحصل عليه البنك)، بالتالي تشير الزيادة في مؤشر ليرنر إلى تراجع السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس.

يعبر مؤشر Lerner من أشهر المقاييس التي تقيس القوة السوقية للمؤسسات، وأكثرها استعمالاً في الدراسات الاقتصادية، وقد اقترحه اقتصادي Abba Lerner سنة 1934 من خلال مقال ناقش فيه خصائص الاحتكار، وخلص إلى أن نسبة احتكار السعر عن التكلفة الحدية هو المقياس الملائم للقوة الاحتكارية (القوة السوقية) ويعبر مفهوم القوة السوقية على مدى قدرة المؤسسة وتمتعها بالحرية في تجديد السعر، وحسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (ECDO)، يشير مفهوم القوة السوقية إلى قدرة مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات على رفع أو الحفاظ على سعر أعلى من المستوى الذي يمكن أن يسود في ظل المنافسة ويشار إليها كذلك بالقوة الاحتكارية، وترتبط القوة السوقية بهيكل السوق وطبيعة المنافسة السائدة فيه .

يتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية: $L = (P - MC) / P$ ، حيث:

P: هو السعر ويعبر عنه حسب أغلب الدراسات بنسبة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

MC: تعبر عن التكلفة الحدية، وتحسب عن طريق اشتقاق دالة التكاليف الإجمالية بالنسبة للمخرجات، ويتم تقدير دالة التكاليف الإجمالية وفقاً لطريقة الوساطة من خلال دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية (Translog-cost fonction) و التي تضم مخرج واحد يعبر عنه بإجمالي الأصول وأسعار عوامل الإنتاج الثلاث التي تتمثل في العمل، رأس المال النقدي (الودائع) ورأس المال العيني (الأصول الثابتة)، وتأخذ هذه الدالة الشكل العام التالي:

$$\begin{aligned} \ln TC_{it} = & \alpha_0 + \alpha_1 \ln y + \frac{1}{2} \alpha_2 (\ln y)^2 + \sum_{j=1}^3 \beta_j \ln x_j \\ & + \sum_{j=1}^3 \sum_{k=1}^3 \beta_{jk} \ln x_j \ln x_k + \sum_{j=1}^3 \theta_j \ln y \ln x_j + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

حيث:

TC_{it} : تمثل التكاليف الإجمالية للبنك i في الزمن t .

Y : يعبر عن المخرجات ويقاس بإجمالي الأصول .

X_j : تعبر عن اسعار عوامل الانتاج.

تتراوح قيمة مؤشر Lerner بين الصفر والواحد، حيث تكون مساوية للصفر في حالة المنافسة التامة، وكلما اقتربت من الواحد كلما دل ذلك على ارتفاع القوة السوقية، ويعتبر هذا المؤشر مقياساً جيداً للقوة السوقية الفردية للمؤسسة، وهذا ما يميزه عن غيره من المؤشرات، فهو يسمح للباحث في المجال المصرفي بتحديد القوة السوقية الخاصة بكل بنك و من ثم إجراء المقارنة بين مختلف البنوك في نفس الفترة أو في فترات مختلفة .
أما بالنسبة لحساب مؤشر Lerner للسوق أو القطاع المصرفي، فيتم ذلك بحساب متوسط المؤشرات الفردية الخاصة بكل بنك ينشط في هذا القطاع، وقد استعملت هذه الطريقة في أغلب الدراسات التي طبقت هذا المؤشر، حيث نفرق هنا بطريقتين :

1. طريقة المتوسط المرجح: $L_j = \sum \varphi_{ij} L_{ij}$ ، حيث :

L_{ij} : هو مؤشر Lerner الخاص بالبنك i في السوق j ، φ_{ij} : هو وزن البنك i ويقاس بالحصصة السوقية للبنك i في السوق j .

2. طريقة المتوسط غير المرجح: $L_j = \sum L_{ij} / N$ ، حيث N هو عدد البنوك الناشطة في السوق j (بوخلالة، 2017، الصفحات 30-31).

ث. مؤشر بون (Boone Indicator) :

يعتبر مؤشر Boon أحدث مؤشرات قياس المنافسة المصرفية ، حيث اقترح من طرف Boon سنة 2008، و يقيس درجة المنافسة بالاعتماد على قياس مستويات كفاءة الربح في السوق المصرفي يتم حسابه من خلال احتساب مرونة الأرباح بالنسبة للتغيرات في التكاليف الحدية، تشير الزيادة في مؤشر بون إلى تدهور السلوك التنافسي للوسطاء الماليين والعكس يتطلب تجسيد هذه النظرية حسابياً ترتيب المؤسسات حسب الكفاءة ، ثم حساب درجة المنافسة من خلال تقدير دالة الربح التي تقيس العلاقة بين الكفاءة و الأداء ، وتأخذ الشكل التالي (عبدالمنعم و زايد، 2020، صفحة 06) :

$$\ln \pi = \alpha + \beta \ln c + \epsilon$$

حيث:

π : يعبر عن الربح .

C : تعبر عن التكلفة الحدية أو التكلفة المتوسطة .

β : يعكس مرونة الربح بالنسبة للتكاليف .

ج. مؤشر Z-score :

هو مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي في المصارف فهو بمثابة جهاز انداز مبكر ينذر القائمين على المصارف بضرورة اتخاذ خطوات تصحيحية يعتبر من أحدث المنهجيات المستخدمة لتقييم السلامة المالية للمصارف ، يعكس المؤشر عدد وحدات الانحراف المعياري التي بموجبها ستخفض الربحية و رأس المال قبل إن يتم استنفاد رأس المال المصرفي. يزداد المؤشر مع زيادة مستويات الربحية و رأس المال و ينخفض إذا وجد

عدم استقرار في العوائد. يحتسب هذا المؤشر عن طريق إضافة متوسط العائد على حجم الأصول ROA إلى نسبة حقوق الملكية الإجمالي الأصول E/A وقسمة الناتج على الانحراف المعياري للعائد على الأصول (ROA) σ لخمسة سنوات على الأقل.

$$Z - score_{it} = \frac{ROA_{it} + \frac{E_{it}}{TA_{it}}}{\delta ROA_{it}}$$

بحيث:

ROA: العائد على الأصول

E: حقوق الملكية أو أموال خاصة

TA: مجموع أصول البنك

SROA: الانحراف المعياري ل العائد على الأصول

$Z - SCORE \geq 1.81$: تدل على إن المصرف فاشل ومن المحتمل إن يفشل و يفلس و هو غير قادر على الاستقرار.

$2.99 \leq Z - SCORE$ تعني إن المصرف ناجح وقادر على الاستمرار اي مستقر ماليا

$1.81 > Z - SCORE > 2.99$: يصعب تحديد إن كان المصرف فاشل او انه سيتجاوز الخطر، ولذلك تم تسميتها بالمنطقة الرمادية

المبحث الرابع: العلاقة ما بين الربحية و المنافسة و الخطر

1. العلاقة بين الربحية و المنافسة :

فرضية الهيكل - السلوك - الأداء من المنظمة الصناعية التقليدية تنص على أن الأداء يتحدد من خلال إستراتيجية عملها التي تتأثر حسب هيكل الصناعة علاوة على ذلك، تفترض فرضية SCP أنه بسبب التواطؤ، كما تكسب الشركات أرباحا أعلى في سوق مركزة منها في سوق تنافسية. بعبارة أخرى، هناك علاقة إيجابية بين تركيز السوق وربحية الشركة فيما يتعلق بالصناعة المصرفية، توفر المؤلفات الموجودة الكثير من الدعم التجريبي لفرضية SCP وجود علاقة سلبية بين المنافسة والربحية. (AKM و Hongzhen، 2019)

2. العلاقة بين المنافسة والمخاطرة :

من النظرات المعتادة للإشراف المصرفي أن المنافسة تضر باستقرار البنوك. على من ناحية، تؤدي المنافسة إلى تآكل قيمة الامتياز البنوك التي تعادل تكلفة الإفلاس ويشجع البنوك على إتباع سياسات محفوفة بالمخاطر، مثل خفض مستويات رأس المال و تخفيف شروط القروض، مما يزيد من القروض المتعثرة ويؤدي إلى مخاطر

الائتمانية على من ناحية أخرى، سيختار البنك سياسات آمنة تساهم في استقرار الجميع لحماية قيمة امتيازهم عندما تكون المنافسة السوقية مقيدة ، يجادل رأي آخر بأن البنوك لها سياسات تؤثر على سلوك المقترضين، والذي بدوره تغيير المجازفة المصرفية على وجه التحديد، تؤدي المنافسة المقيدة إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض (أي أسعار الفائدة المفروضة على القروض)، مما قد يزيد من مخاطر الائتمان للمقترضين بسبب قضايا الأخطار المعنوية على سبيل المثال، بسبب عدم تناسق المعلومات في الأعمال الائتمانية، يمكن للمقترضين إخفاء وضعهم الائتماني وقابليتهم للسداد، بينما البنوك دائماً في وضع غير مناسب فيما يتعلق بالحصول على معلومات كافية عن المقترض، يقترح Miera و Repullo نموذجاً لتوضيح تأثير المنافسة على المخاطرة المصرفية و اكتشف أن تأثيرين يعملان في اتجاهين متعاكسين يولدان تأثيراً صافياً غير واضح على المخاطرة وأن شدة هذين التأثيرين تختلف باختلاف مستوى المنافسة . (AKM و Hongzhen، 2019)

3. العلاقة بين المخاطرة و الربحية :

يوفر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) أول إطار متماسك لتفسير كيف يؤثر خطر الاستثمار على العائد المتوقع ويصور أن العائد المتوقع هو القيمة محسوبة بإضافة سعر الفائدة الخالي من المخاطر إلى منتج الإصدار التجريبي investment's علاوة مخاطر السوق المتوقعة. بيتا investment's هي دائماً إيجابية ؛ وبالتالي هناك العلاقة الإيجابية بين مخاطر السوق والعائد المتوقع. يجب أن يدير البنك التجاري ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار المصرف مستثمراً. بالنظر أن الرغبة في المخاطرة لدى مديري البنوك تحدد مستوى المخاطرة المصرفية، إذا كان معظمها مصرفية و كان المديرون يبحثون عن مخاطر، فسيكونون على استعداد لاتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطر للحصول على نسبة عالية الجودة. بعبارة أخرى، هناك علاقة إيجابية بين المخاطرة المصرفية والربحية . (AKM و Hongzhen، 2019)

خلاصة الفصل :

تعد البنوك التجارية من أهم مكونات القطاع البنكي التي تعتبر بدورها من أهم مصادر التمويل و إحدى المحاور المهمة المعتمدة في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوى القومي، و أحسن أدوات الاستثمار المهمة ، فضلا عن وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع النقدية من العملاء .

كما ان البنوك تتعرض إلى مجموعة متنوعة من المخاطر ، تتفاوت في مدى تأثيرها على النشاط المصرفي للبنوك من المخاطر التي يمكن تهميشها وتقبلها من طرف إدارة البنك إلى المخاطر تهدد كيانه يسعى البنك إلى تقليلها أو تجنبها و لتعمق أكثر سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية في هذا الفصل فتم التطرق إلى مفاهيم الخطر و المخاطر المصرفية و التي تعتبر المشكل الأساسي الذي يواجهه البنك و قمنا من خلال دراستنا إلى إبراز أنواع هذه المخاطر و أخذ بعين الاعتبار مصادر المخاطر البنكية إضافة إلى التعرف على أدوات قياسها و العوامل المؤثرة عليها .

كما تطرقنا أيضا إلى مفاهيم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية و إلى العوامل المؤثرة فيها ومؤشرات قياسها والمحددات التي تؤثر في ربحية البنوك ، ومنه نستطيع القول بان الربحية هي سياسة الوصول إلى الأهداف ،

وبالرغم من اختلاف أنواعها نجد إنا تصب في مفهوم واحد لقياس فعالية البنك وكفاءته ، كما ترتبط نسب الربحية بالبنك و بكل من له علاقة بالبنك وعليه وجب على البنك التحكم في العوامل التي من شأنها التأثير على ربحيته.

كما تكلمنا عن المنافسة المصرفية التي تعتبر في المجال الاقتصادي السلوك الذي تسلكه مجموعة من المؤسسات من خلال التسابق فيما بينها للحصول على أكبر حصة ممكنة في السوق الذي تنشط فيه حيث تتجسد المنافسة بين البنوك من خلال أدواتها و تأخذ أشكال حسب أسس تصنيفها و التي تم ذكرها في هذا الفصل كما أنها تخضع لعدة عوامل تؤثر عليها، وتقاس المنافسة المصرفية باستعمال طرق و نماذج كثيرة ذكرنا أهمها ورغم اختلاف هذه المؤشرات إلا أنها تشترك في التركيز على سلوك المؤسسات (وليس على هيكل السوق) في تحليل المنافسة في الأسواق و ذلك بالاعتماد على التحليل الجزئي.



الفصل الثاني:

الدراسات

السابقة

تمهيد الفصل:

تحاول الدراسات تعزيز وكشف العلاقة بين الخطر و الربحية و المنافسة في القطاع المصرفي باستخدام طرق جديدة و متغيرات مختلفة التي و بالرغم من قلة الأبحاث إلا و حاولنا البحث عن مجموعة من المقالات المذكرات لاعتمادها في بحثنا كدراسات سابقة .

سنتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة من الدراسات العربية المحلية و الأجنبية بتحليلها حيث تعد الدراسات السابقة الوجه الأساسي للباحث في بناء دراسته ف من خلالها يقوم الباحث بإعداد الجانب النظري و الجانب التطبيقي للدراسة. حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الدراسات المباشرة

كان يشمل مجموعة الدراسات التي تحمل المتغيرات الثلاث لبحثنا (الخطر، الربحية، المنافسة).

المبحث الثاني: الدراسات الغير مباشرة

كان يشمل مجموعة الدراسات التي تحمل متغيرين من بحثنا(الخطر، الربحية) أو (الخطر، المنافسة).

المبحث الأول: الدراسات الغير مباشرة

1. دراسة الرشدان أيمن احمد دايس 2002 بعنوان محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية. دراسة مقارنة لمصارف مختارة 1985-1999 .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد و قياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية المصارف التجارية الأردنية, و ذلك من خلال التركيز على تلك المحددات و قد شملت الدراسة عينة من المصارف التجارية الأردنية هي البنك العربي , بنك الأردن و البنك الأردني الكويتي و تم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى أربع فترات جزئية و ذلك من اجل دراسة مصادر أموال المصارف التجارية الأردنية و تطورها و العوامل التي أثرت عليها , و قد عملت الدراسة على تحديد اثر كل من (مخاطر سعر الفائدة, مخاطر رأس المال و السيولة, حجم المصارف, الرافعة المالية) على ربحية هذه المصارف. و توصلت الدراسة إلى إن اثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان ضعيفا جدا و ذلك يرجع إلى ارتفاع هوامش أسعار الفائدة و كذلك كان اثر مخاطر رأس المال على الربحية كلا من البنك العربي و البنك الأردني ضعيفا جدا بسبب ارتفاع كفاية رأس المال لذا المصرفين في حين لم يكن هناك تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن و أخيرا أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الأردنية بالعمل على تنويع استثماراتها من اجل زيادة الإيرادات و تقليل المخاطر و التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها و التركيز على جذب ودائع التوفير. (الرشدان، 2002)

2. دراسة Jean Mickel Sahut et all

بعنوان " factors of competitiveness of Islamic Banks in the new financier order "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على تنافسية البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية و اثر هذه التنافسية على الربحية في كلا النوعين من البنوك, و ذلك بالاعتماد على عينة مكونة من مجموعة من البنوك العاملة في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (MENA) نظم 67 بنك إسلامي و 111 بنك تقليدي خلال فترة ما بين 2000-2007 .

استعملت الدراسة كل من إحصائية H من نموذج Panzer & rosse و مؤشر Lerner لقياس درجة المنافسة و القوة السوقية كما اعتمدت على نماذج الانحدار المتعدد قياس اثر مجموعة من العوامل مثل (الربحية و الكفاءة و الرسملة و نسبة التركيز...) على المنافسة و كذلك الأمر في قياس اثر المنافسة على ربحية البنوك مقاسه مرة بالعائد على الأصول و مرة أخرى بالعائد على حقوق الملكية .

توصلت الدراسة إلى أن البنوك العاملة في منطقة MENA تتشظ تحت ظروف منافسة الاحتكارية كما أبرزت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية هي أكثر تنافسية من البنوك التقليدية و أنها تتمتع بقوة سوقية أكبر و فيما

يتعلق بالربحية أظهرت النتائج إن هذه الأخيرة تزداد بازدياد القوة السوقية إلا أن ذلك لا يبرر معادلة الربحية العالية في البنوك الإسلامية. (Mckel & all, 2011)

3. دراسة (Gul.S , Irshad.F , K.Zaman.2011) :

بعنوان **Factors Affecting Bank Profitability in pakistan** الغرض من هذا البحث هو دراسة تأثير العلاقة المحددة بين المصارف خصائص الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك , باستخدام بيانات لعينة متكونة من 15 بنك تجاري باكستاني خلال الفترة 2005-2009 وتستخدم هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى التجميعية (POLS) لتحقيق في تأثير الموجودات و القروض والأسهم والودائع , والنمو الاقتصادي والتضخم و السوق ورأس المال الموظف , وصافي الفوائد, و الهامش , وجدت النتائج التجريبية إن هناك أدلة قوية على التأثير القوي لكل من العوامل الداخلية و الخارجية في الربحية. (Gul, Irshad, & Zaman, 2011)

4. دراسة Saïd afroukh , Brahim mansouri (2008):

بعنوان ربحية البنوك و محدداتها, حيث هدفت هذه الدراسة كغيرها من الدراسات إلى تحليل محددات ربحية البنوك التجارية في المغرب و ذلك باعتماد على عينة مكونة من خمس بنوك خلال الفترة ما بين 1993-2006 حيث اعتمد الباحثان في قياس ربحية البنوك على المعدل العائد الإجمالي للأصول و نسبة الهامش البنكي و تمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة على ربحية البنوك في مجموعة العوامل (نسبة مصاريف الاستغلال البنكية إلى إجمالي الأصول , نسبة القروض إلى إجمالي الأصول , حجم البنك مقاسا ب Log total actif ; نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول), مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي Log PIB réel , معدل تضخم), و مجموعة من المتغيرات المالية الكلية و حجم القطاع البنكي , المنافسة المصرفية , حجم سوق رأس المال , حجم سوق رأس المال مقارنة بالقطاع البنكي) و من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة :

- أ. وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين نسبة قروض إلى إجمالي الأصول , تطوير سوق رأس المال , النمو الاقتصادي, التضخم , معدل العائد على إجمالي الموجودات.
- ب. وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة المصاريف العامة إلى إجمالي الأصول , نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول , حجم البنك , حجم القطاع البنكي و معدل العائد على إجمالي الموجودات.

5. دراسة (Rima Turk Ariss ,2010) عنوان :

"Competitive conditions in Islamic and conventional banking :a global perspective

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظروف المنافسة السائدة في الأسواق المصرفية العالمية الإسلامية و التقليدية ,والبحت في الاختلافات الممكنة في مستويات الربحية بين هذه الأسواق , بحيث تلخصت إشكالية الدراسة فيما إذا كانت الاختلافات في ظروف الربحية بين أسواق المصرفية الإسلامية و التقليدية ذات دلالة , و هل تعتبر الصناعة المصرفية الإسلامية حديثة النشأة أكثر ربحية من الصناعة المصرفية التقليدية التي تتميز بنضج اكبر .استعملت الدراسة مختلف مؤشرات القياس القوة السوقية (مؤشر IHH ,H-statistic ,Lirner index) تم تطبيقها على عينة من البنوك من 13 دولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2006 , كما قامت الدراسة – كمرحلة ثانية- باستعمال نموذج تحليل متعدد المتغيرات لاختبار الاختلافات في الربحية .

أبرزت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية تخصص حصة اكبر من أصولها للنشاطات التمويلية بالمقارنة مع البنوك التقليدية , كما أنها مرسلة بشكل أحسن , كما أشارت مختلف مؤشرات قياس المنافسة المحسوبة إلا أن أسواق البنوك الإسلامية اقل تنافسية مقارنة بنظيرتها التقليدية , ة اظهر تحليل المرحلة الثانية بأنه لا توجد هنا اختلافات في الربحية بين البنوك الإسلامية و التقليدية , و إن الربحية تزداد بشكل واضح بازدياد القوة السوقية إلا أن هذا لا يضمن للبنوك الإسلامية مستويات عالية من الربحية .(Ariss, 2010)

6. دراسة Nuraini Yuanita :

بعنوان competition and Bank profitability ، قام مصرف إندونيسيا في 2004 بوصفه السلطة الإشرافية المصرفية وذلك بغية تشجيع المصارف على الاندماج لتشجيع البنوك الصغيرة على ذلك أصدرت إندونيسيا لائحة متعلقة بحافز المصرف وتوصلت إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية: دعم لمواصلة سياسة التوحيد في القطاع المصرفي الإندونيسي، و رصد قياس مؤشر الهيكل-السلوك-الأداء من خلال إجراء عملية اندماج سيكون البنك أكبر من حيث الأصول ويمكن للبنك تحقيق وفورات حجم أعلى بحيث يكون للبنك تكلفة هامشية أقل وبالتالي توفر سعرًا أقل للعميل ومن ثم، فإن رصد عدة مقاييس للمنافسة يمكن أن يقدم تفسيراً أفضل للمنافسة في القطاع المصرفي الإندونيسي(Yuanita, 2019) .

7. دراسة Lie Hongzhen ،AKM mohsin :

بعنوان **A STUDY ON THE IMPACT OF RSK PROFITABILITY IN BANGLADESH AND COMPETTION ON BANK** في عام 1971 شهدت بنغلاديش نموًا هائلًا في الصناعة المصرفية، كان هناك أربعة بنوك محلية فقط (بنك سونالي وبنك بوبالي وبنك روبالي وبنك جاناتا) في تم تأميم بنغلاديش.

لم يكن هناك سوى ثلاثة بنوك أجنبية. ومع ذلك، هناك لم يكن مصرفاً خاصاً. نتيجة لذلك، لم تكن هناك منافسة في الصناعة المصرفية في بنغلاديش. كان السوق المصرفي شديد التركيز وسيطر عليه أربعة مؤتمين المصارف. وكانت ربحية المصارف غير مرضية إلى حد كبير بسبب المخاطر والمنافسة. لا يزال وتواجه الصناعات المصرفية تلك الأنواع من المخاطر والمنافسة على توليد الأرباح. بقدر ما نحاول قدر الإمكان اكتشاف نوع من المخاطر والمنافسة المصرفية في بنغلاديش. البنك تم أخذ أسعار الإقراض كبديل لسعر الفائدة أثناء عائد الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) باعتبارها ربحية للبنوك. تم استخدام نموذج الفشل في لرصد آثار سعر الفائدة على الربحية. تظهر النتائج أن الاهتمام المعدل له آثار أكبر على كل من ROA و ROE في البنوك الخاصة مقارنة بالقطاع العام نقدم منظوراً جديداً للتحقيق المنهجي في السبب والنتيجة العلاقات بين المنافسة والابتكار والمخاطرة والربحية في بنغلاديش الصناعة المصرفية. يتم اختبار فرضيتنا من خلال نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) وتبين النتائج التجريبية أن '1' المخاطرة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالربحية ؛ '2' الابتكار يؤثر بشكل إيجابي على المخاطرة والربحية وتأثير الابتكار على الربحية وتعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة ؛ '3' تؤثر المنافسة سلباً على المخاطرة ولكن بشكل إيجابي يؤثر على كل من الابتكار والربحية، وآثار المنافسة على المخاطرة والربحية تعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة . أظهرت النتائج تحسن البنوك مع بعض التقلبات بين فترات المأخوذة للعينة قيد الدراسة ،على الجانب الآخر من ناحية أخرى، فإن مستوى المنافسة يتزايد باستمرار في القطاع المصرفي، كما هو موضح من خلال جميع المقاييس الهيكلية والربحية تتزايد وتنخفض عاماً بعد عام. الانحدار دليل على وجود علاقة سلبية بين المنافسة والأداء المصرفي. إنه كذلك مطلوب لإعادة النظر في التغييرات الهيكلية للقطاع المصرفي. وعلى وجه الخصوص، فإن التنظيم على السلطات أن تكفل تقديم الحوافز اللازمة للمصارف، ولا سيما المصارف الخاصة، لكي تحسن أدائها من حيث الربحية والكفاءة. فيما يتعلق بالأعمال المصرفية بنغلاديش، الهدف المتمثل في تسريع المنافسة وأداء القطاع المصرفي من قبل الحكومة باعتماد سياسات مختلفة بما في ذلك الأخذ بمصارف القطاع الخاص في عام 1982، وبدء تجريد المصارف المملوكة للدولة من التأميم في عام 1983، إعلان عن برنامج إصلاح القطاع المالي لتحرير القطاع المصرفي من الضوابط التنظيمية 1989 عن طريق إدخال تخفيف متطلبات الاحتياطي، وسحب الائتمان الموجه من الدولة ، وتطوير الهياكل الأساسية القانونية، واعتماد معيار دولي لفرز القروض ورصد وتحرير الودائع وأسعار الإقراض (Debnath, 2004) السياسة التي اتخذتها الحكومة خلال عام 2000 لدمج أو إغلاق لعبت الفروع غير المنتجة للبنوك المملوكة للدولة دوراً مهماً في خلق مستوى منافسة بين المصارف الخاصة والأجنبية التي ظهرت في السوق أثناء التحرير.

هدف هذا الدراسة إلى التحقيق في تأثير المخاطر والمنافسة على الأداء المصرفي وسد الفجوة في التساؤلات المصرفية القائمة في بنغلاديش. بناءً على الأدلة التجريبية، فإن المنافسة تؤثر سلباً على أداء المصارف من حيث الربحية والكفاءة ، كما أن التخفيض المستمر لهامش الفارق المصرفي في ظل المعدل المرتفع التضخم

ودرجة المنافسة المتسارعة تساهم في التأثير السلبي على الأداء. وعلاوة على ذلك، من المرجح جدا أيضا أن تكون المنافسة غير السعيرية. (AKM & Hongzhen, 2019)

8. دراسة SAURINA JESUS،JOSE A.LOPEZ،JIMENEZ GABRIEL :

بعنوان **HOW DOES COMPETITION IMPACT BANK RSK-TAKING?** افتراض شائع في المؤلفات الأكاديمية وفي الإشراف الفعلي على النظم المصرفية في جميع أنحاء العالم هو أن قيمة المنافسة تلعب دورا رئيسيا في الحد من المخاطرة المصرفية. كما يُفترض أن المصدر الأساسي لقيمة المنافسة هو القوة السوقية، وقد انخفضت المنافسة لتعزيز الاستقرار المصرفي، اقترح الباحثان بديلاً لوجهة نظر حيث يمكن أن يؤدي التركيز في سوق القروض إلى زيادة أعباء ديون المقترضين و الزيادة المقابلة في حالات التخلف عن سداد القروض التي تقوض استقرار البنوك. قام مارتنيز مييرا وريبولو في (2007) باقتراح علاقة غير خطية بين المنافسة و المخاطرة المصرفية، باستخدام مجموعات بيانات للنظام المصرفي الإسباني، نقوم بفحص التجربة طبيعة تلك العلاقة. بعد التحكم في ظروف الاقتصاد الكلي والخصائص المصرفية، نجد أن المقاييس القياسية لتركيز السوق لا تؤثر على نسبة المتعثرين القروض التجارية (NPL) ، مقياسنا للمخاطر المصرفية. ومع ذلك، باستخدام مؤشرات ليرنر على أساس البنك - أسعار فائدة محددة، نجد علاقة سلبية بين قوة سوق .تقدم هذه النتيجة دليلاً لصالح نموذج قيمة المنافسة. (JIMENEZ, A.LOPEZ, & SAURINA, 2007)

9. دراسة LIN CHEN ، LEVINE ROSS ،JIANG LIANGLIANG :

بعنوان **DOES COMPETITION AFFECT BANK RISK**، تقدم الدراسة السابقة وجهات نظر نظرية مختلفة ونتائج تجريبية على أثر المنافسة على المخاطر. في هذه الدراسة نستخدم نهجاً جديداً لتحديد التغيرات الخارجية في الضغوط التنافسية التي تواجه المصارف وتكتشف أن تكثيف المنافسة يعزز ماديًا المخاطر المصرفية الفردية والنظامية. أما فيما يتعلق بالآليات، نجد أن المنافسة تقلل من أرباح المصارف وقيمها المستأجرة، وزيادة تقديم المصارف للخدمات المصرفية غير التقليدية وإقراض الشركات المعرضة للمخاطر. قد تعكس النتائج تحديات قياس المنافسة، وتحديد المصادر الخارجية لمصادر التباين في الضغوط التنافسية التي تواجه المصارف، كما وضعت المقاييس المصرفية مختلفة زمنياً ومحددة للمنافسين التي تواجه المصارف في الولايات المتحدة خلال الثمانينات والتسعينات. لقد كان القيام بهذا من خلال (1) استغلال العملية شبه العشوائية الخاصة بالدولة لتحرير المصارف بين الولايات(2) دمج هذه التدابير الحكومية للتنافس الناجم عن الأنظمة للحصول على مقاييس للمنافسة على مدى سنة مصرفية. علاوة على ذلك، تم استخدام العديد من المقاييس القائمة على السوق للمخاطر المصرفية التي تتجنب العديد من أوجه القصور المرتبطة بها مع مقاييس المخاطر القائمة على المحاسبة نجد دليلاً قوياً على المفاضلة بين المنافسة والاستقرار. لقد اكتشف أن اشتداد المنافسة بين المصارف يزيد من المخاطر المصرفية. تم الوصول الى النتائج التالية عبر مقاييس مختلفة

للمخاطر ومقاييس مختلفة للمنافسة و الضغوط التي تؤثر على المصارف. تسلط نتائج الدراسة الضوء أيضًا على العديد من القنوات المحتملة التي تربط بين المنافسة والمخاطر المصرفية. أي أن المنافسة تقلل من أرباح البنوك وتنخفض زيادة توفير المنتجات والخدمات المصرفية غير التقليدية، يقلل من إقراض الافراد ، ويزيد الإقراض للشركات الأكثر خطورة في هذه الدراسة. (JIANG, LEVINE, & LIN, 2018)

المبحث الثاني: الدراسات المباشرة

1. دراسة Hakimi Abdelaziz، Dkhili Hicham، Hamdi Helmi،Zaghdoudi khemais :

بعنوان **BANK COMPETITION AND RISK APPETITE :EVIDENCE FROM TUNISIA** في هذه الدراسة نتحقق فيما إذا كانت المنافسة المصرفية تزيد من المخاطرة في حالة البنوك التونسية. تغطي مجموعة البيانات الخاصة بالدراسة تسعة بنوك تونسية تمت ملاحظتها خلال الفترة من 1980-2009 و تم إجراء نموذجًا اقتصاديًا قياسيًا يستند إلى تقديرات نماذج البائل. تكشف النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين المنافسة والمخاطرة المصرفية. هذا يبين أن وظائف المصارف التونسية تظل قائمة على أساس الأنشطة والمصارف التقليدية الأساسية الحاجة إلى تنويع أنشطتها في وظائف آمنة للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي وتجنب البنوك الفشل. تم تحليل العلاقة بين المنافسة والمخاطرة المصرفية من قبل العديد وقدم المؤلفون ونتائجهم استنتاجات متضاربة. في الواقع، وفي الأخير تؤكد الدراسات وجود علاقة إيجابية بين المنافسة والمخاطرة المصرفية. (Zaghdoudi, Hamdi, Dkhili, & Hakimi, 2016)

2. دراسة Hanif Hasan، Iqbal Nadeem،Iftikhar Nazish :

بعنوان **THE NEXUS AMONG COMPETITION ;RISK AND PERFORMANCE IN BANKING SECTOR OF SAUDI ARABIA** في هذه الدراسة نتكلم عن العلاقة بين المنافسة والمخاطر والأداء في القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية فترة 2011-2019 استخدمت هذه الدراسة نموذج العزوم المعممة ذات المرحلتين (GMM). ركزت هذه الدراسة على مؤشر ليرنر ومؤشر هيرفيندال هيرشمان للقياس واستخدمت ثلاثة تقنيات بديلة للمخاطر، وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، و Z-score. معاملات مؤشر ليرنر وهيرفيندال هيرشمان ايجابي مع الربحية مما يدل على ارتفاع المنافسة في المصارف السعودية أدى إلى انخفاض في الربحية على النحو المبين في الهيكل-السلوك-الأداء. تظهر Z-score علاقة إيجابية كبيرة مع الربحية. مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية مع الربحية. نتائج الدراسة تكشف أن الخطر يدل على البيئة التنافسية في المصارف السعودية الذي يؤثر سلبا على الربحية. توصلت النتائج على الحصول على الدعم من أداء السلوك الهيكلي فيما يتعلق بتأثير مختلف فئات المخاطر للربحية، تظهر قيم مخاطر الائتمان العلاقة الإيجابية مع الربحية (NIM)، تكشف أن الخطر -يتم استهداف العوائد المعدلة من

خلال تجنب المخاطر المساهمين الذين يحاولون كسب المزيد من الأرباح للتعويض عن مخاطر انتمانية أعلى. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أي تأثير ومخاطر السيولة في البنوك السعودية ؛ تم العثور على درجة Zscore فقط عند انخفاض الربحية. (Iftikhar, Iqbal, & Hanif, 2021)

3. دراسة Vardar Gulin :

بنعنوان **BANK COMPETITION ; CONCENTRATION AND RISK –TAKING IN THE**

TURKISH BANKING INDUSTRY، تتناول الدراسة آثار المنافسة المصرفية على المخاطرة المصارف في تركيا خلال الفترة 2002-2012. وبعد تغيير المتغيرات التفسيرية لمؤشرات المخاطر المصرفية، تقدير الإحصائية كمقياس للمنافسة تراجع هذا المقياس تلخص هذه الدراسة إلى أن للمنافسة أثر سلبي على الهشاشة المالية للمصارف التركية، تشير أيضا إلى أن البنوك في سوق أكثر تنافسية تميل إلى اتخاذ مستوى أقل من الخطر. وتدعم هذه النتيجة حجج "استقرار المنافسة" ارتباطا عكسيا بالمخاطر المصرفية. من ناحية، حجم البنك، الإقراض والسيولة والأنشطة الخارجة عن الميزانية هي عوامل أساسية في شرح هذه العلاقة. من ناحية أخرى، بعض المتغيرات الأدائية لتعكس الحالة العامة للاقتصاد الكلي في البلد. في عامة، على الرغم من التأثير السلبي لسعر الفائدة على المخاطرة المصرفية في معظم النماذج التي تستخدم فيها مقياس مخاطر مختلفة المتغيرات ، تبرز النتيجة الدليل التجريبي على عدم وجود الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والمخاطرة المصرفية بشكل عام، هناك نظريتان متناقضتان رئيسيتان تشرحان هذه المسألة، وهما "هشاشة المنافسة" و "استقرار المنافسة". بناءً على بعض الدراسات التجريبية زيادة المنافسة تؤدي إلى زيادة المخاطرة المصرفية من بين العديد من مقياس التركيز المصرفي، باستخدام نسبة تركيز أكبر ثلاثة وخمسة بنوك، يشار إليها باسم C3 و C5 ، ومؤشر Herfindhal–Hirschman ، يتميز القطاع المصرفي التركي بأنه غير منافس. قد يكون هذا بسبب العدد الإجمالي المنخفض نسبيا للمصارف خلال فترة التقدير، بسبب عمليات الاستحواذ، مع المصارف الأجنبية وتصفية بعض المصارف كما أن نموذج Panzar–Rose هو المستخدم لتقدير الظروف التنافسية في الصناعة المصرفية التركية. (Vardar, 2015)

4. دراسة Fiona Jayne ، Millan Mc :

بنعنوان **COMPETITION ; PROFITABILITY AND RISK IN US BANKING**

بالعلاقات بين الربح واستمرار الربح والمخاطر والمنافسة داخل قطاع المصارف التجارية في الولايات المتحدة. على وجه الخصوص، الأطروحة تسأل ثلاثة أسئلة: كيف يتأثر استمرار الربح والتغيرات في التنظيم مصممة لتعزيز المنافسة ؛ كيف يختلف استمرار الربح بمرور الوقت وفقاً والتغيرات في أوضاع السوق والأوضاع الاقتصادية ؛ مدى اختلاف جوانب مخاطر البنوك دراسة هذه العلاقات، تنفذ الأطروحة تقنيات فعالة و تم الحصول على بيانات عن جميع المصارف التجارية، في المقام الأول خلال الفترة 1984-2009. تظهر

النتائج الرئيسية، أولاً، أن استمرار الربح هو منخفضة نسبياً مقارنة بالدراسات المصرفية الأمريكية السابقة ومقارنتها شركات التصنيع. علاوة على ذلك، يختلف الاستمرار باختلاف التغييرات التنظيمية، على الرغم من ليس دائماً في الاتجاه المتوقع، ولا سيما الزيادة في الاستمرار في أعقاب 1999 Gramm-Leach-Bliley Act ثانياً، التباين الزمني الإضافي في الثبات هو مرتبطة بنوك محددة وبهيكل السوق والعوامل الاقتصادية ثالثاً، أن هناك اختلافاً في طبيعة العلاقة بين المنافسة والقرض وبالتالي فإن انهيار بنك واحد قد يؤدي إلى انهيار بنك آخر تخلق البنوك عدم استقرار هائل في جميع أنحاء الصناعة المصرفية بأكملها، بالنظر إلى الدور المحوري التي تلعبها البنوك. (McMillan, 2014)

5. دراسة :TRAN HA GIANG ،NGUYEN THI HIEN

COMPETITION ;RISK AND PROFITABILITY IN BANKING بعنوان **SYSTEMEVIDENCE FROM VIETNAM** الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير المنافسة المصرفية على المخاطر و ربحية 37 مصرفاً تجارياً فيتنامياً خلال الفترة من 2006 إلى 2015 . يتم قياس المنافسة المصرفية من خلال مؤشر Herfindahl-Hirschman هناك عدة تغييرات لمقاييس المخاطر المصرفية والربحية المصرفية. نستخدم ROA و ROE و NIM كمؤشرات للربحية المصرفية و RAROA و Z-score و RAROE كمؤشرات للمخاطر المصرفية , ترى هذه الدراسة أنه كلما ارتفع مستوى المنافسة، البنوك أقل ربحية من حيث ROA و ROE ولكنها أكثر كفاءة من حيث الصافي هامش الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر نتائجها التجريبية أيضاً أن البنوك تميل إلى الكشف عن المزيد عند مواجهة المنافسة المتزايدة . تظهر النتائج أيضاً أن البنوك الصغيرة تميل إلى تحقيق ربحية أعلى ولكن أقل محفوفة بالمخاطر من الأصغر. كما نرى نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام هي أن البنوك ذات النسبة الأعلى من الإجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول يميل إلى أن يكون له هامش صافي فائدة أعلى ويكشف عن أعلى الخطر الافتراضي الذي يقاس باسم RAROA. (NGUYEN & TRAN, 2020)

6. دراسة Hussain ، Att Firdos، Shaorong Sun، Sun Na ،Shair Faluk Muhammad

IMPACTS OF RISK AND COMPETITION ON THE PROFITABILTY OF BANKS : Empirical evidence from Pakistan بعنوان **it In pakistan** المخاطر والمنافسة على الأرباح خلال الفترة 2007-2017 من خلال النتائج التي تم التحقق منها من خلال مختلف معايير المخاطر والمنافسة ولكن كون الدراسة أكثر تحديداً، فقد استخدم Lerner وتقنيات مؤشر بون لقياس المنافسة. Zscore، خسارة القرض واستخدمت المخصصات ومخاطر السيولة لتعرف على في المصارف الباكستانية. تحكم في مصرف شامل محدد، خاص بالصناعة ومحددات

الاقتصاد الكلي لربحية المصارف بالإضافة إلى المخاطر والمنافسة. تم استخدام نموذج GMM المكون من خطوتين. تظهر النتائج التجريبية القيمة الإيجابية الكبيرة لـ Lerner لجميع الربحية أن المنافسة تؤثر سلباً على ربحية المصارف الباكستانية ؛ وهو يتماشى مع فرضية الهيكل والسلوك والأداء. يحدد أن وفرضية الهيكل الفعال لا تسود بعد في المصارف الباكستانية. النتائج كذلك أظهرت أن المخاطر التي تقاس بـ Z scor لها علاقة إيجابية كبيرة بالربحية ROE و ROA و PBT ، والذي يحدد أن انخفاض المخاطر يؤدي إلى زيادة الربحية لأن القيمة الأعلى لـ مؤشر scor تعني مخاطر أقل. أظهرت مخاطر الائتمان أيضاً تأثيراً سلبياً على الربحية. (Shair, Sun, Shaorong, Att, & Hussain, 2019)

7. دراسة Chi Xie ،Ti Hu :

Competition ;Innovation ; Risk-Taking ; and Profitability in the Chinese Banking Sector : An Empirical Analysis Based on Structural Equation Modeling بعنوان

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التفاعل هذه العوامل الأربعة من خلال تطبيق SEM. تم اختيار الصناعة المصرفية الصينية كعينة للدراسة ، التي تتأثر بالابتكار المالي في جوانب عديدة، مثل التنظيم والإدارة والإنتاج. علاقات السبب والنتيجة بين المنافسة لا سيما المنافسة والمخاطرة والربحية في البنوك الصينية . تم الحصول على العديد من الاستنتاجات بناءً على العمل التطبيقي '1'. وجود علاقة إيجابية بين المخاطرة و وقد ثبتت صلاحيتها، مما يشير إلى أن الرغبة في المخاطرة لدى مديري البنوك كبيرة التأثير على ربحية البنوك، وتزايد الشهية للمخاطر قد تزيد من ربحية الأصول المصرفية. لذلك، التوازن بين الربحية والمخاطرة '2'. صافي آثار الابتكار على المخاطرة والربحية إيجابية. زيادة بنسبة 1% في الابتكار تضخم المخاطرة بنسبة 0,471% والربحية بنسبة 0.625 بالمائة. وبالتالي، يتم الفصل في ذلك على أن الابتكار يؤثر بشكل مكثف على الربحية من المنافسة، مما يشير إلى أن المالية ينبغي دعم الابتكار '3'. تؤثر المنافسة على كل الابتكار والمخاطرة والربحية. زيادة بنسبة 1% في المنافسة يعزز الابتكار بنسبة 0.408 في المائة و الربحية بنسبة 0.241 في المائة، ويقلل من المخاطرة بنسبة 0.542 بالمائة. تظهر هذه النتيجة أن المنافسة يمكن أن يشجع الابتكار، ويعزز الربحية، تقليل المخاطر. وتشير هذه النتيجة إلى أن المنافسة في الصناعة المصرفية الصينية غير مكثفة بما فيه الكفاية. على الرغم من الإصلاح الشامل يسهل التحرير، ولا تزال السلطة النقدية تلعب دوراً قيادياً '4'. يشكل الابتكار والمخاطرة الوسيط أكل جزءاً من المنافسة والابتكار والمخاطرة مسار الربحية، مما يشير إلى علاقة متتالية - بين المنافسة والابتكار والمخاطرة، و الربحية . (TiHu & ChiXie, 2016)

8. دراسة Floros Christos.Tan Yong :

RISK ;PROFITABILITY ;AND COMPETETION :EVIDENCE FROM THE بعنوان **CHINESE BANKING INDUSTRY** درست هذه الدراسة العلاقة التجريبية بين الربحية والمخاطر والقوة السوقية (المنافسة) لـ 101 مصرف تجاري صيني خلال الفترة 2003-2009 نتعمق في هذه العلاقات من خلال تضمين مؤشرين للربحية وأربعة قياسات مختلفة للمخاطر في إطار العمليات الخاصة. اظهرت نتائجها أن عادة ما تكون البنوك ذات القوة السوقية الأعلى (أو المستوى الأدنى من المنافسة) ذات ربحية أعلى ؛ هذه النتيجة تتماشى مع نظرية الهيكل والسلوك والأداء (SCP) وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتجاه الأثر يتدفق أيضا من الربحية إلى القوة السوقية. تشير النتائج التجريبية إلى أن البنوك ذات الربحية الأعلى لديها عادة سوق أعلى القوة (المستوى الأدنى للمنافسة). لا نجد أي دليل واضح على العلاقة بين المخاطرة والمنافسة على النحو الذي يقترحه إما تقسيم المنافسة أو فرضية استقرار المنافسة. بالإضافة إلى المكاسب من البناء على العمل السابق بشأن العلاقة بين المخاطر المصرفية والربحية والمنافسة، فإن النتائج التجريبية عالية مهمة للحكومة والسلطة التنظيمية المصرفية لوضع السياسات ذات الصلة. وهذا هو الحال بوجه خاص فيما يتعلق بالنتيجة التي مفادها أن المنافسة المنخفضة تسبق التنافس. زيادة الربحية المصرفية في الصين. يجب أن ينظر المزيد من العمل في مبلغ الإيداع وعدد الفروع التي لها أهميتها في تفسير ربحية القطاع المصرفي والمخاطر على النحو المقترح. (Tan & Floros, 2014)

9. دراسة muizzuddin،adam mohamad ، Muthia Fida،soebyakto bamban Bemby :

Joint Effect of Banking Competition and risk-taking on بعنوان **Profitability :Evidence from ASEAN's Countries** هدفت هذه الدراسة إلى إلغاء الضوابط والإصلاحات المالية التي كان قد هدف إليها القطاع المصرفي في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى تعزيز المنافسة من أجل تحسين الاستقرار في الخدمات المصرفية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. الآثار المشتركة للمنافسة وسلوك الخطر بشأن الربحية في القطاع المصرفي. هذا البحث له آثار على أهمية تعزيز المنافسة في هذه المنطقة، يحتاج المنظمون إلى اتخاذ خطوات حكيمة للحد من المخاطر - اتخاذ السلوك. يوضح هذا التأثير المشترك أيضًا أهمية المنافسة في الحد من سلوك الخطر، وهذا واضح من خلال تفاعل كليهما مع تأثيرات إيجابية كبيرة على الربحية لم تظهر المؤلفات الأكاديمية تنازلات تتعلق وأثر المنافسة على الاستقرار/الربحية. نفس الشيء لم يتم العثور على دليل كاف يظهر الأثر المشترك للمنافسة والمخاطرة على الربحية. تبحث هذه الدراسة الآثار المشتركة للمنافسة المصرفية، الخطر والربحية. أظهرت النتائج إيجابية على الربحية. هذا البحث له آثار على أهمية تعزيز المنافسة مع الاستمرار في ذلك رصد المخاطرة المصرفية من خلال سلسلة من اللوائح. البحث المستقبلي مناسب بلا شك إذا كان بإمكانه إيجاد ما إذا كانت هناك علاقة

متزامنة بين ثلاثة متغيرات. هذه العلاقة المتزامنة، بالطبع، هي بحاجة إلى رؤية العلاقة المتبادلة بين هذه المتغيرات الثلاثة، التي يحتمل أن تكون مترابطة. البيانات نحن نستخدم مجموعات بيانات على مستوى البنك من BvD BankFocus التركيز على دول الآسيان التي اتبعت سابقاً العمل في قياس المنافسة [15]، والمخاطرة [7]، علاقتها بالربحية [3، 16]. العينة الأخيرة هي 180 بنكاً، بإجمالي 1446 ملاحظة. فيما يتعلق بالبيانات القطرية، نحصل على معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي من البنك الدولي. المتغيرات المعتمدة والمستقلة والمراقبة المتغير المعتمد في هذه الدراسة هو الربحية. نحن استخدام ROAA كبديل للربحية، في حين أن قياس Z-Score ، فإننا نصف على النحو التالي التأثير المشترك للمنافسة المصرفية والمخاطر أخذ الربحية (soebyakto, Muthia, adam, & muizzuddin, 2019)

10. دراسة Haryanto Sugeng:

بعنوان Efficiency ; Risk and Profitability of slamic Banks :Under Pressure in the Competiton of the Banking Industry in Indonesia تحلل هذه الدراسة العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية في إندونيسيا من الكفاءة والمخاطر والسيولة و رأس المال و معطيات الاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم. المتغير المعتمد هو الربحية. كان هذا البحث في الصناعة المصرفية الإسلامية في إندونيسيا. يستخدم البحث بيانات من 2006-2019. الغرض من هذه الدراسة هو تحليل تأثير الكفاءة، المخاطر والسيولة ورأس المال وظروف الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف الإسلامية في إندونيسيا. استخدم نموذج الانحدار متعدد. وكانت نتائج الدراسة كالتالي : أن الكفاءة والمخاطر لها أثر إيجابي على الربحية. التضخم لديه أثر سلبي على الربحية. في حين أن السيولة و رأس المال والناتج المحلي الإجمالي لا تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية . المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة: الكفاءة التي تعمل بها BOPO، المخاطرة متوقعة مع NPF ، السيولة بالوكالة من قبل FDR ، رأس المال بالوكالة من قبل CAR والناتج المحلي الإجمالي والتضخم يعتبر كأساس لسيرورة ظروف الاقتصاد الكلي. المتغير المعتمد هو الربحية بواسطة صافي هامش التشغيل (NOM) . بناءً على النتائج والمناقشة، تظهر نتائج البحث أن الكفاءة والمخاطر لها تأثير إيجابي على الربحية. التضخم يضر بالربحية. بينما السيولة رأس المال والناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على ربحية المصارف الإسلامية . (Haryanto, 2020)

خلاصة الفصل :

لقد تناولت الدراسات السابقة المواضيع التي تمتد بصلة بين الخطر الربحية و المنافسة, و قد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة بشكل كبير مما ساهم في اغناء موضوع الدراسة الحالية ,سواء كان ذلك في مراحل تحديد متغيرات الدراسة و تعريفها ,و تحديد مشكلة الدراسة, إلا أن هناك أوجه شبه و اختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة ,هذه الدراسة مثل جميع الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين ثلاث متغيرات الخطر , الربحية و المنافسة البنكية كلبنة أساسية لموضوع الدراسة .

الفصل الثالث:

الدراسة

التطبيقية

تمهيد الفصل :

بعد التطرق في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية و كذا العديد من الدراسات الميدانية و التطبيقية التي لها صلة بموضوع الدراسة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. و في هذا الفصل و المتمثل بالدراسة التطبيقية على مستوى السوق البنكي الجزائري و بالتالي دراسة تغيرات الربحية و الخطر و المنافسة و مدى تأثيرها و تأثيرها عليه .

و هذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل من خلال التطرق إلى نشأة و تطور النظام المصرفي في الجزائر وفتح باب للتعرف على ابرز البنوك الناشطة فيه و قياس محددات و مؤشرات المتغيرات الثلاث للدراسة (الخطر,الربحية,المنافسة) و سنتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع و عينات الدراسة و طريقة جمع وتلخيص المعطيات و التعرف على متغيرات الدراسة و كيفية قياسها و الأدوات الإحصائية و القياسية و برامج الدراسة المستخدمة في معالجة معطيات المجموعة كما سيتم عرض و تحليل و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث التالية :

المبحث الأول: السوق البنكي الجزائري

المبحث الثاني: التعريف بالعينة و متغيرات الدراسة

المبحث الثالث: التطبيق على العينة من البنوك الجزائرية

المبحث الأول : السوق البنكي الجزائري.

1. لمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر:

على اثر التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات فان السياسة البيئية التي تشملها هذه التحولات وذلك في إطار الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ ذلك الوقت إذا لا يمكن نجاح هذه الإصلاحات وتحقيق أهدافه المنتظرة ما لم تكن مرفوقة بإصلاحات على مستوى السياسة المصرفية خاصة و إن النظام المصرفي في الجزائر عرف الكثير من الضغوطات وكذا الفجوات التي أثرت سلبا على المسار التنموي. فقد عرف النظام الاقتصادي في الجزائر ضغوطات على المستوى الداخلي من خلال نمط التمويل الاقتصادي الجزائري الذي كان يتميز بسيطرة الخزينة، هذه السيطرة تتجسد في احتكار الساحة المالية من حيث جلب المؤسسات المالية واستخدام المعايير الإدارية والاجتماعية لتوزيع هذه الموارد، إما على المستوى الخارجي تمثلت في انهيار السوق النفطي وكاد الطابع الخارجي لتحديد الأسعار، والتقلبات على مستوى الحالة المالية والنقدية الدولية وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم النظام البنكي الجزائري قبل 1990 إلى أربعة مراحل تجسدت فيما يلي:

المرحلة الأولى: تمثلت هذه المرحلة في انسحاب النظام المالي الجزائري من دائرة الفرنك الفرنسي، وعلى اثر التناقضات الحاصلة بين النظام المصرفي الفرنسي والأهداف الوطنية فقد مهدت الجزائر لتكوين بنوك وطنيه جزائريه بهدف تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بتطبيق نظام العملة وهذا منذ 1962 وتحت إشراف وزاره المالية وهي البنك الجزائري للخزينة العمومية وشبكتها البريدية البدائية، هيئات مختصة في تمويل التنمية، وكانت شبكه البنوك البدائية تقوم إلا بالوظائف التقليدية، جمع ودائع الزبائن، خصم سندات تجاريه وأعادته خصمها لدى البنك المركزي.

المرحلة الثانية: بدأت سنة 1966، تميزت هذه المرحلة بتأمين البنوك الاجنبيه وظهور بنوك تجاريه تملكها الدولة وهي:

البنك الوطني الجزائري BNA القرض الشعبي الجزائري CPA والبنك الخارجي الجزائري BEA، وكان لكل بنك دور معين في تمويل الاستثمارات.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الاستثمارات الكبرى التي ظهرت بالمخطط الرباعي الأول (70-73) وكذلك (74-77) حيث أصبحت البنوك تعمل بقرار المخطط في عمليه منح القروض لتمويل المشاريع.

المرحلة الرابعة: تميزت هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 (بن نمرة، 2014-2015، الصفحات 21-22) .

لبنوك الناشطة في الجزائر وهي :

(1) بنك الجزائر الخارجي BEA :

انشأ البنك الخارجي الجزائري بتاريخ 1967/01/01 بموجب الأمر 67/204 وهو يحمل صفة بنك الودائع تابعة للدولة، وتوسعت وظائفه عام 1970، أعطيت له مهمة توفير المعلومات تجارية للمؤسسات تسمح لهم بشراء وبيع أحسن الشروط وذلك بمراعاة التطور العالمي.

(2) سوسيتي جنرال SGA:

هو ثاني بنك فرنسي تأسس عام 1864، يقع مقره الرئيسي في باريس فرنسا

(3) بنك الخليج الجزائر AGB:

هو بنك كويتي أنشئ عام 1960 يتركز نشاطه في مجالات الخدمات المصرفية الفردية ، والخدمات المصرفية للشركات، وخدمات الخزينة والخدمات المصرفية الدولية.

(4) البنك الوطني الجزائري BNA :

أول بنك تجاري وطني أنشأ بتاريخ 13 جوان 1966 ، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

(5) البنك الوطني باريس BNP :

هي مجموعة بنكية عالمية فرنسية مقرها الرئيسي في باريس، ولديها مقر عالمي آخر في لندن. وقد نشأت المجموعة على إثر اندماج بنك باريس الوطني (BNP Paris de Nationale Banque) مع باريبا Paribas عام 2000. وفي أبريل 2009 قامت مجموعة بي إن بي باريبا بشراء حصة 75 % من بنك فورتيس Bank Fortis البلجيكي، وهو ما جعل من بي إن بي باريبا أكبر بنك في منطقة اليورو من حيث الودائع. (ديبونة، اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية ، 2017)

(6) بنك البركة الجزائري :

أنشئ بنك البركة الجزائري في مارس 1990 وافتتح رسميا في 20 ماي 1991 وبدأ نشاطه فعليا في سبتمبر 1991 ،وهو أول مؤسسة مصرفية مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص، برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري ويتمثل مساهميه في كل من مجموعة البركة المصرفية بـ 56 % وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بـ 44 % أنشئ في ظل أحكام قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 ما يخول له بالقيام بجميع الأعمال المصرفية من تمويل واستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في سنة 2006 تم رفع رأس مال البنك إلى 5.2 مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه إلى 10 مليار دينار جزائري عام 2009 ،يقوم بنك البركة الجزائر بتقديم خدماته من خلال شبكة تتكون من 26 وكالة (جعدي، 2014).

(7) بنك التنمية المحلية BDL :

هو أحدث البنوك العمومية في الجزائر، قبل دخول مرحلة الإصلاحات وقد تأسس بالمرسوم رقم 86/85 في 30 افريل 1985 برأسمال قدره نصف مليار دينار . قد أوكلت إليه المهام التالي :

أ. جمع الودائع ومنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية .

ب. تمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار المتعلقة بالمؤسسات العمومية المحلية.
 ت. تمويل المشروعات ذات الطابع الاقتصادي للجماعات المحلية.
 ث. تمويل جميع النشاطات الاقتصادية والصناعية والتجارية وكذا الفلاحية.
 ج. القيام بجميع عمليات البنوك بما فيها القروض الرهنية (gage sur prêt) واليوم يعتبر بنك التنمية المحلية رائداً في السوق الجزائري في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المهن الحرة والأفراد ويقدم البنك خدماته من خلال شبكة وكالاته المنتشرة عبر أرجاء البلاد والمقدر عددها بـ 150 وكالة منها 05 وكالات مخصصة للقروض الرهنية، ويؤطره 4088 موظف. غير أن رأس مال البنك يبقى الأضعف من بين البنوك العمومية، إذ يقدر بـ 8.15 مليار دينار (فايدي، 2013-2014).

8) القرض الشعبي الجزائري CPA :

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 366/66 المؤرخ في 29/12/1966 المتضمن إنشاء القرض الشعبي الجزائري والمعدل والمتمم بالأمر رقم 784/67 المؤرخ في 11/05/1967 المتعلق بالقانون الأساسي للبنك برأسمال قدره 15 مليون دينار، وهو ثاني بنك تم تأسيسه في الجزائر، وقد ورث مجموع فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر ووهران وقسنطينة و عنابة وكذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي. ووفقاً لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بتمويل القطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذا قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية و المهن الحرة ومع تزايد نشاطه وبلوغ رأسماله 800 مليون دينار في 1983، انبثق منه سنة 1985 بنك التنمية المحلية BDL الذي استفاد من 40 فرعا و 89 ألف حساب إضافة إلى 550 موظفا من وتطور بعدها رأس مال القرض الشعبي الجزائري بصورة مضطربة ليبلغ 6.5 مليار دينار سنة 1992 ثم 3.29 مليار دينار في 2006 واستمر بالارتفاع ليبلغ 48 مليار دينار مع نهاية 2009 ويملك البنك شبكة واسعة من الوكالات البنكية المنتشرة عبر ولايات الوطن والمقدر عددها بـ 139 وكالة، منضوية تحت 15 مديرية جهوية للاستغلال مؤطرة بـ 3754 موظف. (فايدي، 2013-2014)

9) ترست بنك الجزائر :

تأسس ترست بنك الجزائر في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة (SPA) برأسمال أولي 750 مليون دينار جزائري، والذي ارتفع إلى 2.5 مليار دينار جزائري في فيفري 2006. في سنة 2009 تقرر رفع رأس المال إلى 10 مليار دينار جزائري، ثم تم زيادة رأس مال البنك في فيفري 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري (www.trust-bank.com/présentation)

2. مردودية البنوك الجزائرية :

بالاعتماد على مؤشرات الربحية المفصل فيها في الجانب النظري وجدت الباحثان " بخلفة وبقبق " مردودية عينة مكونة من ستة بنوك ، ثلاثة منها عمومية وثلاثة أخرى أجنبية وذلك على ضوء ما توفر لهما من معطيات

، حيث تشمل العينة البنوك التالية : البنك الوطني الجزائري ، البنك الخارجي الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري ، سوسيتيه جنرال الجزائر ، بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري.

1.2 مؤشر العائد على رأس المال (حقوق الملكية) :

الجدول (02) : مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك الجزائرية .

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
14.90%	13.60%	15.94%	17.11%	20.15%	21.5%	21.1%	BNA
30.62%	26.27%	17.84%	18.90%	18.39%	13.41%	23.2%	BEA
25.22%	22.78%	14.40%	16.98%	15.94%	17.02%	20.6%	CPA
36.83%	17.57%	18.34%	15.81%	23.12%	20.75%	29.5%	SGA
43.06%	33.07%	23.93%	33.00%	36.96%	47.51%	38.4%	AGB
18.83%	14.43%	15.02%	17.29%	18.09%	17.82%	19%	AL BARAKA

المصدر : بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة

حيث لاحظنا الباحثان بوضوح تفاوت نسب العائد على رأس المال بين البنوك العمومية و الخاصة ، حيث سجلت البنوك العمومية نسب عائد على رأس المال تتراوح بين **13.41%** كحد أدنى و **30.62%** كحد أقصى ، علما أن هذا المؤشر عرف عموما تحسنا ملحوظا خلال ثلاث سنوات الأخيرة . وإذا قارنتا بين البنوك العمومية الثلاث وجدنا إن الرتبة الأولى تناولها كل من البنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري ، ليسيتر البنك الخارجي على الصدارة منذ سنة 2015 لغاية نهاية سنة 2018، في حين احتل القرض الشعبي الجزائري الرتبة الأخيرة.

أما على مستوى البنوك الخاصة، تراوح مؤشر العائد على رأس المال بين **14.43%** كحد ادني و **47.51%** كحد أقصى، مع تحسن هذا المؤشر بوضوح خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وإذا قارنت الباحثان بين البنوك الخاصة نجد أن بنك الخليج الجزائر يسيطر بشكل تام على مركز الصدارة ضمن البنوك الخاصة و العمومية خلال كل فترة الدراسة، يليه سوسيتيه جنرال الجزائر ، في حين يحتل بنك البركة الإسلامي الرتبة الأخيرة. وإذا قارنتا بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية لاحظنا جليا أن البنوك الخاصة وبالتحديد بنك الخليج وسوسيتيه جنرال تسجل مستويات أعلى من حيث العائد على رأس مال مقارنة مع البنوك العمومية.

2.2 مؤشر العائد على الأصول :

الجدول(03) : مؤشر العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة.

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.16%	1.06%	1.11%	1.09%	1.14%	1.38%	1.32%	BNA
2.32%	1.83%	1.34%	1.28%	1.15%	0.99%	1.54%	BEA
1.81%	1.71%	1.34%	1.41%	1.58%	1.09%	1.34%	CPA
2.18%	1.48%	1.88%	1.78%	2.11%	1.81%	2.55%	SGA
1.80%	1.41%	1.39%	2.05%	2.27%	3.62%	3.08%	AGB
1.90%	1.42%	1.89%	2.10%	2.65%	2.61%	2.8%	AL BARAKA

المصدر : بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة

لقد ظهر لهم بوضوح أن كل من البنوك العمومية والخاصة سجلت خلال السنوات الخمس الأخيرة معدلات عائد على الأصول تتجاوز 1%، وهي نسب مقبولة عموماً تدل على أن البنوك في الجزائر استطاعت توليد عائد مقبول من أصولها. وعند إجراء المقارنة بين نوعي البنوك لاحظنا التفوق الواضح للبنوك الخاصة من حيث هذا المؤشر مقارنة مع البنوك العمومية، حيث سجلت البنوك الخاصة عائد على الأصول يتراوح بين 1.39% كحد أدنى و 3.62% كحد أقصى، وفي المقابل سجلت البنوك العمومية 0.99% كحد أدنى و 2.32% كحد أقصى. وتجدر الإشارة إلى أن مركز الصدارة احتله كل من بنك الخليج وسوسيتيه جنرال وبنك البركة الإسلامي خلال السنوات الأربعة الأولى من 2012 إلى 2015 ، وبداية من سنة 2016 تصدر بنك البركة وسوسيتيه جنرال المرتبة الأولى ليزر البنك الخارجي في الواجهة بالمرتبة الأولى خلال السنتين الأخيرتين .

3.2 مؤشر الملاءة المالية :

الجدول(04): مؤشر الملاءة للبنوك عينة الدراسة.

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
12.81%	12.82%	6.93%	6.87%	6.18%	7.08%	6.92%	BNA
13.15%	14.29%	7.53%	6.80%	6.28%	7.39%	6.06%	BEA
13.90%	13.29%	6.29%	7.20%	6.88%	5.30%	6.49%	CPA
16.88%	11.80%	10.27%	11.23%	9.13%	8.70%	8.65%	SGA
23.91%	23.35%	5.81%	6.20%	6.14%	7.62%	9.88%	AGB
10.12%	9.87%	11.55%	12.12%	14.63%	14.62%	14.66%	AL BARAKA

المصدر : بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة

لقد ظهر لهن جليا أن البنوك العمومية و الخاصة سجلت نسب ملاءة مالية مقبولة تتجاوز الحدود الدنيا المقررة ضمن بازل 3 (10.5%) وذلك بداية من سنة 2017 بعد أن كانت هذه النسب منخفضة خلال السنوات السابقة و سجلت البنوك العمومية نسب ملاءة تتراوح بين 5.30% كحد ادني و 14.29% ، أما على مستوى البنوك الخاصة كانت نسب المؤشر تتراوح بين 5.81% و 23.92% كحد ادني وأقصى على التوالي .

وعند المقارنة بين البنوك العمومية و الخاصة ظهر لهن جليا تفوق البنوك الخاصة الثلاث من حيث هذا المؤشر خلال الخمس سنوات الأولى من فترة الدراسة من 2012 إلى 2016 ، ليظهر التناوب بينها وبين البنوك العمومية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث يحتل الصدارة بنك الخليج الجزائر و سوسيتيه جنرال وتأتي بعدها في المرتبة الثانية البنوك العمومية الثلاث في مستويات متقاربة، أما بنك البركة فتراجع في السنوات الأخيرة بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى سابقا .

4.2 مؤشر هامش الربح : نتائج حساب هذا المؤشر يظهرها الجدول و الشكل البياني الممثل له

كمايلي :

الجدول (05): مؤشر هامش الربح للبنوك عينة الدراسة.

السنوات							البنوك
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
37.44%	38.30%	30.34%	25.32%	33.43%	39.55%	42.37%	BNA
53.49%	47.46%	48.88%	48.03%	48.34%	45.88%	79.89%	BEA
53.22%	47.84%	56.20%	57.40%	57.14%	42.70%	43.95%	CPA
37.31%	26.91%	31.88%	29.15%	38.60%	27.41%	33.61%	SGA
28.18%	26.81%	25.30%	33.29%	37.91%	47.86%	41.82%	AGB
43.6%	41%	46.65%	52.54%	57.62%	52.73%	50.56%	Al Baraka

المصدر: بالاعتماد على تقارير البنوك عينة الدراسة

نلاحظ جليا أن البنوك العمومية تسجل عموما خلال فترة الدراسة نسبا مرتفعة هامش الربح مقارنة مع البنوك الخاصة، حيث يحتل البنك الخارجي الجزائري و القرض الشعبي الجزائري مركز الصدارة، بعد ذلك بنك البركة الإسلامي وبنك الخليج الجزائر خلال السنتين الأخيرتين. وتسجل البنوك العمومية هامش ربح يتراوح بين 25.32% كحد أدنى و 79.89% كحد أقصى ، في المقابل يتراوح هامش الربح للبنوك الخاصة بين 25.30% كحد أدنى و 57.62% كحد أقصى خلال فترة الدراسة .

حيث تجدر الإشارة أن التباين في هامش الربح بين المصارف يرجع أساسا إلى حصتها من مخصصات اهتلاكات و المؤونات المشكلة لتغطية مخاطر القرض ونسبة ما تستهلكه هذه الأخيرة من صافي المنتج المصرفي .

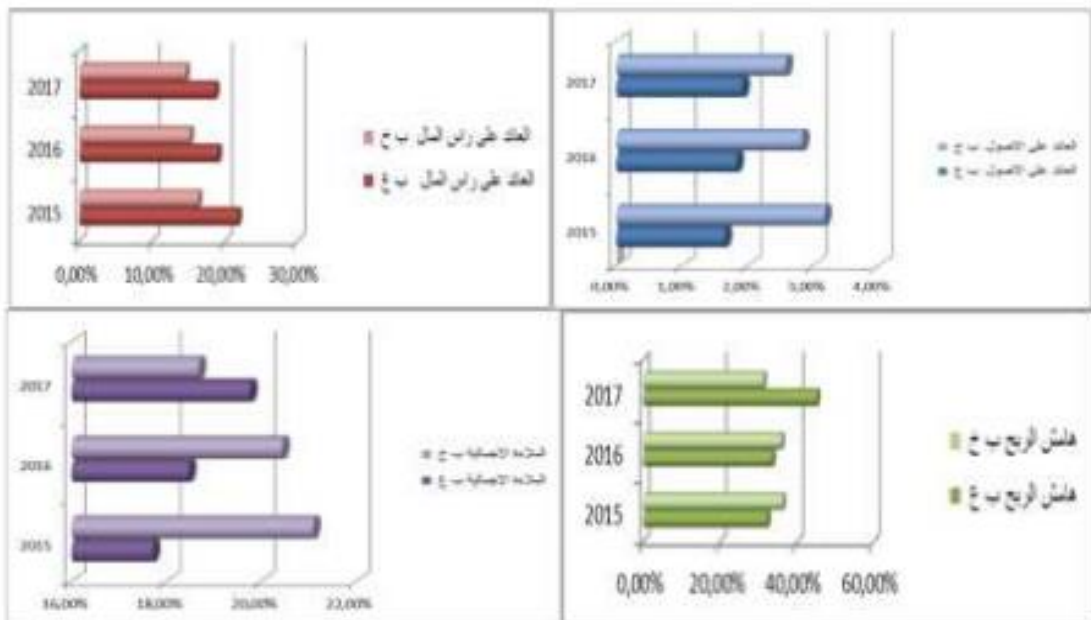
3. تحليل مؤشرات المردودية للبنوك الجزائرية في النظام المصرفي:

يظهر الجدول الموالي و الشكل البياني المرفق به تطور مؤشرات المردودية لكل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة (ستة مصارف عمومية وأربعة عشر مصرفا خاصا) كمايلي :

الجدول(06): مؤشرات المردودية في كل البنوك العمومية و الخاصة.

السنوات					المؤشرات	البنوك
2017	2016	2015	2014	2013		
1.92%	1.83%	1.65%	2%	1.7%	العائد على الاصول	البنوك العمومية
18.68%	19.04%	21.76%	23.9%	18.03%	العائد على راس المال	
45.19%	33.63%	32.29%	/	/	هامش الربح	
19.76%	18.47%	17.71%	/	/	الملاءة الاجمالية	
2.58%	2.83%	3.17%	3.40%	3.74%	العائد على الاصول	البنوك الخاصة
14.65%	15.21%	16.33%	20.33	21.51%	العائد على راس المال	
31.26%	35.986%	36.32%	/	/	هامش الربح	
18.68%	20.44%	21.09%	/	/	الملاءة الاجمالية	

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر



المصدر: بالاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل(05): مؤشرات المردودية لكل البنوك العمومية و الخاصة

يظهر الشكل بوضوح الملاحظات التالية :

أ. تسجيل البنوك الخاصة مستويات عائد على الأصول تتجاوز مستوياته على مستوى البنوك العمومية خلال ثالث سنوات الأخيرة.

ب. تتفوق البنوك الخاصة من حيث مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2015 و 2016 ، في حين تحتل الصدارة البنوك العمومية من حيث هذا المؤشر خلال سنة 2017 . وما تجدر الإشارة إليه أن البنوك الخاصة و العمومية على حد سواء تسجل معدلات ملاءة عالية مقارنة مع معدلات الدنيا المحددة في إطار بازل 3 ، وهو ما يجعلها مستعدة للامتثال للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية .

ت. من حيث مؤشر العائد على رأس المال تحتل البنوك العمومية الصدارة خلال السنوات الأخيرة.

ث. تحتل البنوك الخاصة الصدارة من حيث مؤشر هامش الربح خلال سنتي 2015 و 2016 لتتفوق عليها البنوك العمومية خلال سنة 2017 ، ويرجع ذلك إلى التباين بين البنوك في منتوجها المصرفي بسبب التغير في هامش الفائدة و العمولات من جهة وكذلك بسبب حصة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات لتغطية مخاطر القروض من جهة أخرى .

المبحث الثاني: التعريف بالعينة و متغيرات الدراسة

1-تعريف بنوك العينة:

1.1 بنك البركة الجزائري:

هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 أما فيما يخص المساهمين، فهما :مجموعة البركة المصرفية (البحرين) (بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) (في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات و ذلك موافقا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية (<https://www.albaraka-bank.dz>) .

2.1 بنك ABC:

تأسس بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) في البحرين في سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكيتين وآسيا . إن أسهم بنك ABC مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الكويتية. تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائري وتتجسد من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكن بنك ABC المؤسسة المصرفية العربية) من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية. ونظراً لنتامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998. وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر .بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس. (<https://www.bank-abc.com>)

3.1 بنك التنمية المحلية BDL :

في 11 جانفي في الجزائر "بنك التنمية المحلية أعلن رسمياً إطلاق الصيرفة الإسلامية تحت اسم "البديل تصفح جميع فعالياتنا أصبح زبونا تعريف بنك التنمية المحلية أعرف أكثر اكتشفوا عروضنا أعرف أكثر تعريف ببنك التنمية المحلية بنك التنمية المحلية باختصار BDL هو بنك عمومي برأس مال يصل إلى 73000000000 مليون دينار جزائري .يملك بنك التنمية المحلية شبكة مكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني ، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك .بنك التنمية المحلية هو أولاً بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة

والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات .يسعى بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANSEJ، CNAC، ANGEM، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد. من جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم و مرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن (<https://www.bdl.dz>) .

4.1 بنك الفلاحة و التنمية الريفية: BADR

هو مؤسسة مالية وطنية تم إنشائها في 13 مارس 1982 كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني بمثابة شركة ذات أسهم. يعمل هذا الأخير منذ 40 سنة على تدعيم التنمية إقليميه و مشاريع زبائنه بشكل فعال بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري و تربية المائيات . و هي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني و تحسين مستواه من اجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن يجند بنك البدر أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و 39 مجمع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان، السهولة، فعالية و السرعة (<https://badrbanque.dz>) .

5.1 البنك الوطني الجزائري BNA:

أول بنك تجاري وطني ، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي .في 1982 عادة هيكله البنك الوطني الجزائري، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي . القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و مهام البنك الوطني الجزائري منها -1 خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها -2 حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك -3 حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي. على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن .البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس

النقد و القرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995 .في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14 600 مليار دينار جزائري إلى 41 600 مليار دينار جزائري .في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41 600 مليار دينار جزائري إلى 150 000 مليار دينار جزائري (https://www.bna.dz).

6.1 القرض الشعبي الجزائري CPA:

تأسست اتفاقية السلام الشامل في عام 1966 (الأمر رقم 66-366 المؤرخ 29 ديسمبر 1966)، وتولت في البداية أنشطة خمسة مصارف أجنبية شعبية: -البنك الشعبي التجاري والصناعي في الجزائر العاصمة، -البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران (BPCI) وهران)، -البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة (BPCI - Banque Populaire Commerciale et Industrielle d'Annaba (BPCI ،Constantine) - Annaba) -المصرف الشعبي لكريديت الجزائر .وبعد ذلك، اعتباراً من عام 1967، تولى سلطة الائتلاف المؤقتة أنشطة مصرف الجزائر - مصر، والمجلس الفرنسي للكريديت والبنك (CFCB) ، ومنذ عام 1966، وبموجب المرسوم المتعلق بإدارة رأس المال السوقي الحكومي، وضعت المصارف الاقتصادية الحكومية تحت إشراف وزارة المالية .وفي 07 نيسان/أبريل 1997، حصلت سلطة الائتلاف المؤقتة على موافقتها من مجلس موناوي وكريديت، من خلال قانون المال والائتمان، لتصبح بذلك ثاني مصرف في الجزائر يوافق عليه .وفقاً لنظامها الأساسي، تعد CPA بنكاً تجارياً وعالمياً، وتتمثل مهمتها في تعزيز تطوير BTPH ، وقطاعات الصحة والطب، والتجارة والتوزيع، والضيافة والسياحة، والإعلام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف. وبعد سن القانون المتعلق باستقلال المؤسسات في عام 1988، أصبحت سلطة الائتلاف المؤقتة مؤسسة اقتصادية عامة عن طريق الأسهم .ووفقاً للأنظمة المعمول بها في الجزائر، تتولى سلطة الائتمان المؤقتة المعاملات الائتمانية والمصرفية. يجوز لها تلقي الودائع، ومنح القروض بجميع أشكالها، وأخذ مشاركات في حقوق الملكية في أي شركة، والتعبئة من أجل.

أي ائتمانات تمنحها مؤسسات أخرى، وما إلى ذلك .تقوم الإستراتيجية التجارية لاتفاق السلام الشامل على تنويع عرضها المصرفي لجميع القطاعات (الأفراد، والشركات، والمهنيين) ، ولا سيما الاستغلال التجاري لطائفة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية المكرسة للترويج للمنتجات الصغيرة جداً، المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم والشركات الناشئة، التي وصفتها اتفاقات السلام الشاملة بأنها «مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم»، فضلاً عن إطلاق مجموعة جديدة من المنتجات والخدمات المخصصة للتمويل الإسلامي تمشياً مع مبادئ الشريعة الإسلامية .من المهم أيضاً تسليط الضوء على التزام CPA بمواصلة ديناميكيات التحديث والرقمنة التي تم الشروع فيها بالفعل من خلال تطوير طرق دفع حديثة جديدة ("CPA CIB") الوطنية وبطاقات "CPA Visa" المصرفية الدولية، من الخدمات المصرفية عن بُعد مع منصة "CPA E-Banking" الجديدة و

CPA A A A moBank تطور عاصمة C.P.A منذ إنشائها رأس مال سلطة الائتلاف المؤقتة هو ملكية حصرية للدولة، ويبلغ حاليا 48 مليار دينار جزائري، يتقدم على النحو التالي:

السنة	رأس مال البنك
1966	15 مليون دينار جزائري
1983	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليار دينار جزائري
1994	9.31 مليار دينار جزائري
1996	13.6 مليار دينار جزائري
2000	21.6 مليار دينار جزائري
2004	25.3 مليار دينار جزائري
2006	29.3 مليار دينار جزائري
2010	48 مليار دينار جزائري

شبكة فرعنا وتغطي سلطة الائتلاف المؤقتة في الوقت الراهن كامل الإقليم الوطني وتضم 159 وكالة

ترأسها 15 مجموعة من المزارع. (<https://www.cpa-bank.dz>)

7.1 بنك الخليج الجزائري : AGB

هو بنك جزائري له مهنية عالمية، بدأ نشاطه في عام 2004. وللمكتب شبكة من 61 وكالة في جميع أنحاء الجزائر. تعزز AGB مركزها عامًا بعد عام، فهي واحدة من ثلاثة بنوك خاصة رئيسية في الجزائر. عملاء AGB هم من جميع فئات الشركات الكبرى (SME، PMI، TPE) بالإضافة إلى الأفراد والمهنيين، وتبني AGB العمليات وفقاً لأفضل المعايير في السوق وتصمم حلولاً مصممة خصيصاً لدعم عملائها في نجاح مشاريعهم. بمتوسط 1074 موظفاً تبلغ أعمارهم 35 عاماً، يعد AGB أحد الشركات الرائدة في السوق في الخدمات الإلكترونية، وهو أول بنك يقدم بطاقات دولية (Visa MasterCard) في السوق (<https://www.agb.dz>).

8.1 مصرف السلام - الجزائر :

بنك شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولته نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام - الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من

المبادئ و القيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري ، بغية تلبية حاجيات السوق ، و المتعاملين ، و المستثمرين ، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد (<https://www.alsalamalgeria.com>).

9.1 بنك BNP Paribas El Jazayr :

يعمل BNP Paribas El Jazayr ، وهو فرع مملوك بالكامل لمجموعة BNP Paribas ، كبنك عالمي يخدم جميع أنواع العملاء: الأفراد (بما في ذلك الجزائريون المقيمون في الخارج) والمهنيون والشركات. ولتلبية احتياجات عملائه على نحو أفضل، تزودهم شركة باريبا الجزائر، من خلال شبكتها المكونة من 71 فرعا و 14 مركزا تجاريا في الجزائر، بجميع الخبرات والدراية الفنية للشركات التابعة لها والشركات المتخصصة (<https://www.bnpparibas.dz>).

10.1 البنك الخارجي الجزائري: BEA

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعِب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية . وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغييرات جديدة ، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988 . هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم. (<https://www.bea.dz/>)

2. التعريف بمتغيرات الدراسة :

تم الاعتماد على المتغيرات المتكررة في عديد الدراسة التي ربطت الربحية بالخطر والمنافسة وعليه كانت كالتالي:

- زاد سكور **Z-score** : هو مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي للمصارف ويحسب بالطريقة التالية:

$$Z - score_{it} = \frac{ROA_{it} + \frac{E_{it}}{TA_{it}}}{\delta ROA_{it}}$$

بحيث:

ROA: العائد على الأصول

E: حقوق الملكية أو أموال خاصة

TA: مجموع أصول البنك

SROA: الانحراف المعياري لـ العائد على الأصول

- خطر القرض **LLPTL**: مؤونة تدني قيمة القروض مقسمة على مجموعة القروض. سنويا و لكل بنك.
- خطر السيولة **Liquidity**: مجموع القروض على مجموعة الأصول. سنويا و لكل بنك
- التركز **Concentration** : مجموع أصول 3 بنوك الكبرى (**Bea-bna-cpa**) على مجموع أصول الصناعة البنكية سنويا.
- خصوصية البنك: مؤشر أصول البنك سنويا و لكل بنك.
- معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنويا **CRPIB**.
- معدل التضخم سنويا **Inflation** .

مصدر معطيات الدراسة (وهو مدفوع الأجر) (<https://banks.bvdinfo.com/>) :

- Orbis هو المورد لبيانات الكيان. لديها معلومات حول ما يقرب من 400 مليون شركة وكيان في جميع أنحاء العالم - 41 مليوناً منها لديها معلومات مالية مفصلة. إنه أقوى مورد بيانات قابل للمقارنة في الشركات الخاصة - ويغطي الشركات المدرجة أيضاً. تشمل نقاط القوة ما يلي:
- معلومات قابلة للمقارنة.
 - هياكل ملكية واسعة النطاق للشركات.
 - نظرة شاملة للشركات.

لمحة تعريفية عن برنامج الدراسة :

يعتبر برنامج Stata من بين البرامج الإحصائية التي ظهرت في منتصف سنوات 80 (1985) و كان استعماله في ذلك الوقت محصوراً في المجال العلمي لينتشر فيما بعد في مجالات أخرى و هذا من خلال إمكانية إضافة و تطوير البرنامج من طرف مستعمليه مباشرة على شبكة الانترنت عكس البرامج الأخرى التي

تتطلب تحديث البرنامج من فترة لأخرى .يعتمد برنامج Stata على ملف (exp)الذي يحتوي على أهم التعليمات و الذي يمكن أن يستعين كذلك على ملفات (. ado) التي يمكن تحميلها من الموقع الرسمي للبرنامج. هذه الملفات طورت من طرف الشركة Corporation Stata ، من طرف باحثين أو مستعملي البرنامج. إن ميزة الشراكة العلمية تجعل اليوم من البرنامج أحد أهم البرامج الإحصائية بالنسبة للباحثين، الطلبة، مكاتب الدراسات، في كافة المجالات و هذا من أجل القيام بالتحليل و المنحنيات إحصائية و قياسيا (ابراهيم، 2014-2015).

- تطرقنا في الجدول التالي إلى معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة :

الجدول رقم 07 : معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

	ROA	LLPTL	ZSCORES	CONCEN~3	LIQUID~Y	LASSETS	CRPIB	INFLAT~N
ROA	1.0000							
LLPTL	0.0448	1.0000						
ZSCORES	0.6735	0.1299	1.0000					
CONCENTRAT~3	0.1971	-0.0024	0.0636	1.0000				
LIQUIDITY	0.0405	0.1004	0.1407	-0.3794	1.0000			
LASSETS	-0.6582	0.0298	-0.7804	-0.1018	-0.0845	1.0000		
CRPIB	0.0852	0.0137	0.0554	0.0928	-0.1585	-0.0569	1.0000	
INFLATION	0.0336	0.1376	-0.0236	0.2346	-0.0370	-0.0088	-0.0591	1.0000

المصدر: مخرجات Stata15

1.التعليق على الجدول :

ROA مؤشر العائد على الأصول

LLPTL خطر القرض.

مؤشر Z-scores .

concentration التمرکز .

Liquidity خطر السيولة.

Lassets حجم الأصول .

CRPIB تطور الناتج الداخلي الخام.

Inflation معدل التضخم.

تقدم مصفوفة الارتباط المعروضة في الجدول 07 معلومات عن مستوى و طبيعة الارتباط بين المتغيرات , و منه فان الجدول يدرس العلاقة بين ROA مقارنة مع عدة متغيرات و هو ما سوف نتطرق إليه .

و منه نلاحظ أن قيمة خطر القرض LLPTL مقارنة مع مؤشر العائد على الأصول , كانت تشير القيمة إلى 4.48% إشارته موجبة ومنه نستنتج وجود علاقة طردية معه.

أما بالنسبة لقيمة Z-scores تشير إلى 67.35% إشارته موجبة ومنه نستنتج أن علاقة طردية.

أما بالنسبة لمؤشر التمرکز كانت القيمة 19.71 % إشارته موجبة ويصح لنا إن نقول العلاقة طردية.

و بالنسبة لخطر السيولة بلغت قيمته 4.05% وإشارته موجبة وبالتالي فالعلاقة طردية.

أما عن حجم الأصول تشير قيمته إلى 65.82% وإشارته سالبة ومنه فالعلاقة عكسية.

كما نتجت علاقة طردية بالنسبة لتطور الناتج الداخلي الخام بلغت 8.52% بإشارة موجبة.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فكانت العلاقة طردية حيث كانت الإشارة موجبة بقيمة 3.36%.

فمنه نلاحظ أن مصفوفة الارتباط تبين أن ROA موجب مرتبط بمعظم متغيرات باستثناء حجم الأصول وتشير على عدم وجود ارتباط كبير (يفوق 80 بالمائة) ما بين المتغيرات المستقلة للدراسة فأقصى معامل هو 78 بالمائة ما بين مجموع أصول البنك و مؤشر Z-score و عليه لا يمكن أن تظهر مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر .

و اعتمدنا على معادلة واحدة و هي اثر الخطر و المنافسة و بعض المتغيرات الأخرى على الربحية.

الجدول رقم 08: الاحصاءات الوصفية للمتغيرات

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROA	70	.0171633	.0090937	.0025193	.0380983
LLPTL	70	.0122358	.0089968	.0000932	.0425676
ZSCORES	70	17.68725	10.38568	6.140616	49.303
CONCENTRAT~3	70	56.24571	1.158345	54.84	58.56
LIQUIDITY	70	.5375023	.1084814	.2141562	.7791326
LASSETS	70	8.599217	.633623	7.394827	9.494458
CRPIB	70	3.014286	.7865326	1.3	3.8
INFLATION	70	5.194143	1.89738	2.917	8.891

Obs. : عدد المشاهدات 70 يعني 10 بنوك خلال 7 سنوات

Mean: المتوسط الحسابي

std.dev: الانحراف المعياري

Min : اقل قيمة

Max : اكبر قيمة

التعليق على الجدول:

يعرض الجدول الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة التي أجريت على عينة مكونة من 10 بنوك خلال 7 سنوات (2011-2017) .

متوسط العائد على الأصول ROA هو 1.71% كحد أدنى 0.25% و حد أقصى 3.80% أما بالنسبة لانحرافه المعياري 0.9% ،

متوسط خطر القرض هو 1.22% كحد أدنى 0.009% و أقصى 4.29% أما بالنسبة لانحرافه المعياري 0.89%،

متوسط Z-score هو 1708.7% كحد أدنى 614.06% و كحد أقصى 4930.3% وانحرافه المعياري 1038.56% ،

متوسط التمرکز المصرفي هو 5624.57% كحد أدنى 5484.6% وأقصى 5856% انحرافه المعياري 115.83% يتمتع القطاع بمستوى عالي من التمرکز وذلك بالرغم من وجود عدد قليل من المؤسسات المصرفية.

أما بالنسبة لقيمة متوسط خطر السيولة هي 53.75% كأدنى حد 21.41% و أقصى حد 77.91% انحرافه المعياري 10.84%،

ويبلغ متوسط حجم الأصول المالية حوالي 859.92% يبلغ كحد أدنى 739.48% وكحد أقصى 949.446% وانحرافه المعياري 63.36%

كما يبلغ متوسط الناتج الداخلي الخام 301.42% حيث وصل حده العالي إلى 380% وحده الأدنى 130% وانحرافه المعياري 78.65

كما يبلغ متوسط التضخم 519.41% كحد أقصى 889.1% وكحد أدنى 271.76% وبالنسبة لانحرافه المعياري 189.73%.

المبحث الثالث: التطبيق على عينة من البنوك الجزائرية

الدراسة الحالية تدرس نماذج البنائ الساكن، حيث يكون تدرج دراسة النماذج كالتالي:

1. النموذج التجميعي (نموذج المربعات الصغرى المجمعة) : Poold OLS

فيما يلي تقدير معادلة الانحدار وفق نموذج المربعات الصغرى المجمعة:

جدول رقم 09: تقدير نموذج المربعات الصغرى المجمعة

مستوى المعنوية	المعامل	ترميز المتغير	طبيعة المتغير	اسم المتغير	طبيعة المتغير
0.007	.00036130	ZSCORES	معامل	مؤشر ZSCORES	الخطر
0.980	-0.0023764	LLPTL	%	خطر القرض	
0.888	.00116330	LIQUIDITY	%	خطر السيولة	
0.170	.00108240	CONCENTRATIONB 3	%	التركز	المنافسة
0.032	-0.0045772	LASSETS	معامل	حجم الأصول	خصوصية البنك
0.704	.00039670	CRPIB	%	تطور الناتج الداخلي الخام	متغير كلي
0.905	.00005310	INFLATION	%	معدل التضخم	
0.800	-.0128119	_cons	معامل	ثابت	ثابت

إحصائية فيشر: $F=0.000$

معامل التحديد: 51.87%

المصدر: مخرجات برنامج STATA 15

التعليق:

بالنظر إلى إحصائية فيشر فإن النموذج ككل مقبول إحصائياً لأنها أقل من 5%، أما معامل التحديد فكذلك مقبول حيث المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 51.87% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع و الممثل بالعائد على الأصول.

2. نموذج الآثار الثابتة : Fixed-effects within regression

فيما يلي تقدير معادلة الانحدار وفق نموذج الآثار الثابتة:

جدول رقم 10: تقدير نموذج الآثار الثابتة

مستوى المعنوية	المعامل	ترميز المتغير	طبيعة المتغير	اسم المتغير	طبيعة المتغير
0.001	.00077710	ZSCORES	معامل	مؤشر ZSCORES	الخطر
0.479	-0.0621097	LLPTL	%	خطر القرض	
0.212	.01148990	LIQUIDITY	%	خطر السيولة	
0.295	.00078830	CONCENTRATIONB 3	%	التركز	المنافسة
0.224	-0.0116658	LASSETS	معامل	حجم الأصول	خصوصية البنك
0.942	.00006140	CRPIB	%	تطور الناتج الداخلي الخام	متغير كلي
0.598	.00018080	INFLATION	%	معدل التضخم	
0.634	.05285490	_cons	معامل	ثابت	ثابت

إحصائية فيشر: $F=0.000$

معامل التحديد: 50.21%

المصدر: مخرجات برنامج STATA 15

التعليق:

بالنظر إلى إحصائية فيشر فإن النموذج ككل مقبول إحصائياً لأنها أقل من 5%، أما معامل التحديد فكذلك مقبول حيث المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 50.21% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع و الممثل بالعائد على الأصول.

بالحصول على إحصائية فيشر أقل من 5% يمكن القول أن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج المربعات الصغرى المجمعة.

3. نموذج الآثار العشوائية: Random-effects GLS régression

فيما يلي تقدير معادلة الانحدار وفق نموذج الآثار العشوائية:

جدول رقم 11: تقدير نموذج الآثار العشوائية

مستوى المعنوية	المعامل	ترميز المتغير	طبيعة المتغير	اسم المتغير	طبيعة المتغير
0.000	0.0006538	ZSCORES	معامل	مؤشر ZSCORES	الخطر
0.698	-0.0333144	LLPTL	%	خطر القرض	
0.257	0.0095441	LIQUIDITY	%	خطر السيولة	
0.038	0.001343	CONCENTRATONB3	%	التركز	المنافسة
0.600	-0.0018218	LASSETS	معامل	حجم الأصول	خصوصية البنك
0.567	0.0004684	CRPIB	%	تطور الناتج الداخلي الخام	متغير كلي
0.771	0.0001014	INFLATION	%	معدل التضخم	
0.238	-0.060931	-cons	معامل	ثابت	الثابت

إحصائية Wald: Wald chi2=0.000

معامل التحديد: 49.42%

المصدر: مخرجات برنامج STATA 15

التعليق:

بالنظر إلى إحصائية Wald فإن النموذج ككل مقبول إحصائياً لأنها أقل من 5%، أما معامل التحديد فلكذلك مقبول حيث المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 49.42% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع و الممثل بالعائد على الأصول.

بالحصول على إحصائية Wald أقل من 5% يمكن القول أن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج المربعات الصغرى المجمعة.

الاختيار ما بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج المربعات الصغرى المجمعة:

للاختيار ما بين نموذج الآثار العشوائية و نموذج المربعات الصغرى المجمعة نعتمد على اختبار

Breusch and Pagan المعتمد على مضاعف لغرانج لتقدير معادلة الأثر الفردي العشوائي:

$$ROA[bank,t] = Xb + u[Bank] + e[bank,t]$$

جدول رقم 12: تقدير Breusch and Pagan

Estimated results:		
	Var	sd = sqrt(Var)
ROA	.0000827	.0090937
e	.0000253	.0050343
u	.000022	.004694

Test: Var(u) = 0

<u>chibar2(01)</u>	=	18.87
Prob > chibar2	=	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج STATA 15

بالحصول على إحصائية chibar2 أقل من 5% يمكن القول أن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج المربعات الصغرى المجمعة.

- الاختيار ما بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية:

للاختيار ما بين نموذج الآثار الثابتة و نموذج الآثار العشوائية نعتمد على اختبار Hausman الذي يدرس إذا ما كانت الآثار الفردية (البنوك) غير مرتبطة مع المتغيرات التفسيرية للنموذج، فإذا كانت الآثار الفردية مرتبطة مع المتغيرات التفسيرية فإن النموذج العشوائي يتعدى على إحدى فرضيات

Gauss–Markov و منه عدم وجود مقدر BLUE (أفضل مقدر خطي غير متحيز)، و هذا لأن الآثار الفردية موجودة في حد الخطأ لنموذج الآثار العشوائية، و منه فإذا رفضت H_0 فإن نموذج الآثار الثابتة أحسن بالمقارنة مع نموذج الآثار العشوائية. في نموذج الآثار الثابتة الآثار الفردية موجودة في الحد الثابت و الارتباط بين الثابت و المتغيرات

التفسيرية لا يعد تعدي على فرضية Gauss–Markov و منه فإن نموذج الآثار الثابتة هو مقدر BLUE (جمعاسي إبراهيم، ص 112-113)

جدول رقم 13: اختبار Hausman

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt (diag (V_b-V_B)) S.E.
	(b) modelfe	(B) modelre		
LLPTL	-.0621097	-.0333144	-.0287953	.0151211
ZSCORES	.0007771	.0006538	.0001233	.0001429
CONCENTRAT~3	.0007883	.001343	-.0005546	.0003688
LASSETS	-.0116658	-.0018218	-.009844	.0088284
LIQUIDITY	.0114899	.0095441	.0019458	.0034085
CRPIB	.0000614	.0004684	-.000407	.0001861
INFLATION	.0001808	.0001014	.0000794	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(7) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
 = 12.50
 Prob>chi2 = 0.0854
 (V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: مخرجات برنامج STATA 15

بالنظر إلى إحصائية chi2 نجد أن مستوى المعنوية أكبر من 5%، و عليه فإن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة.

التعليق على متغيرات الجدول 11 :

يمثل الجدول التالي تقدير نموذج الآثار العشوائية لعدة متغيرات بحيث كانت المتغيرات كالتالي :
 بالنسبة للخطر :

لدينا ثلاث متغيرات:

- أولها مؤشر Z-score كانت قيمته 0.0006538 إشارته موجبة و مستوى معنويته معدوم لأنها تساوي الصفر وبالتالي نقل انه مقبول إحصائيا لتفسير مؤشر الربحية .

و حسب الدراسات السابقة , لقد لاحظنا وجود دراسات وصلت الى نتائج مماثلة لنتائجنا من حيث هذا المؤشر حيث كان الخطر الممثل في Z-score موجب .و الدراسة كانت ل (McMillan، 2014) و ل (NGUYEN & TRAN, 2020)

- ثانيا، خطر القرض تمثلت قيمته في 0.0333144 - إشارته سالبة، حيث كان مستوى معنويته 0.698 يصح لنا القول انه غير مقبول إحصائيا لتفسير مؤشر الربحية .

و حسب الدراسات السابقة , لقد لاحظنا وجود دراسات وصلت الى نتائج مماثلة لنتائجنا من حيث هذا المؤشر حيث كان الخطر الممثل في خطر القرض سالب.و الدراسة كانت ل (Shair, SunID, Shaorong, Atta, & Hussain, 2019) ول (Iqbal, Iftikhar, و Hanif, 2021)

- ثالثا, خطر السيولة كانت قيمته 0.0095441 إشارته موجبة و بلغت معنويته 0.257 و منه نقول انه غير مقبول إحصائيا لتفسير مؤشر الربحية.

بالنسبة للمنافسة :

لدينا متغير واحد و هو التمرکز حيث بلغ معامل ارتباطه 0.001343 بإشارة موجبة مستوى معنويته 0.038 و بالتالي نقول إنه مقبول إحصائيا لتفسير مؤشر الربحية .

و حسب الدراسات السابقة , لقد لاحظنا وجود دراسات وصلت الى نتائج مماثلة لنتائجنا من حيث هذا المتغير حيث كانت المنافسة الممثلة في التمرکز موجبة .و الدراسة كانت ل (TRAN, NGUYEN, 2020) و ل (Hu و Xie, 2016)

بالنسبة لخصوصية البنك :

لدينا متغير واحد و هو معامل حجم الأصول , حيث قيمة معامل ارتباطه بلغت -0.0018218 بإشارة سالبة و كانت مستوى معنويته 0.600 و بالتالي فهو غير مقبول إحصائيا لتفسير مؤشر الربحية .

بالنسبة للمتغير الكلي :

لدينا متغيرين :

- أولها تطور ناتج الداخلي الخام بلغت قيمة معاملته 0.0004684 بإشارة موجبة و مستوى معنويته 0.567 و بالتالي فهو غير مقبول إحصائيا.

و على حسب الدراسات السابقة , لقد لاحظنا وجود دراسات وصلت الى نتائج مماثلة لنتائجنا من حيث هذا المتغير الكلي المتمثل في تطور ناتج الداخلي الخام موجب .و الدراسة كانت ل (Vardar, 2015)

- ثانيا , معدل التضخم حيث تمثلت قيمة معاملته 0.0001014 بإشارة موجبة و بلغ مستوى معنويته 0.771 و هنا يمكننا القول انه غير مقبول إحصائيا.

و على حسب الدراسات السابقة , لقد لاحظنا وجود دراسات وصلت إلى نتائج مماثلة لنتائجنا من حيث هذا المتغير حيث كان المتغير الكلي الممثل في التضخم موجب .و الدراسة كانت ل (Dieng و Terusan, 2020) و ل (Soebyakto, Adam, Muthia, و Muizzuddin, 2020)

بالنسبة للمتغير الثابت :

لدينا متغير واحد و هو ثابت تمثلت قيمته في -0.060931 بإشارة سالبة بحيث قيمة معنويته بلغت 0.238 و منه فهو غير مقبول إحصائيا

ملخص الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في ما مدى تأثير الخطر والمنافسة على ربحية البنوك الجزائرية حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد عن الدراسة التطبيقية إذ تناولنا هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث ,المبحث الأول تكلمنا عن السوق البنكي الجزائري كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى التعريف بمتغيرات و بنوك الدراسة و البرنامج المستخدم في الدراسة و المبحث الثالث تناولنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة و تحليلها و مناقشتها و في الأخير يمكن القول إن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

- تأثر المنافسة بشكل ايجابي على أداء المصارف من حيث الربحية .
- تأثر المخاطر على الربحية المصرفية .
- توجد علاقة طردية ما بين مخاطر السيولة و الناتج الداخلي الخام مع نسب الربحية المصرفية.
- توجد علاقة عكسية ما بين حجم الأصول و الربحية المصرفية.



الخاتمة

الخاتمة:

قد تتعرض البنوك إلى مجموعة متنوعة من المخاطر ، تتفاوت في مدى تأثيرها على النشاط المصرفي للبنوك من المخاطر التي يمكن تهميشها وتقبلها من طرف إدارة البنك إلى المخاطر تهدد كيانه يسعى البنك إلى تقليلها أو تجنبها . كما أننا نستطيع القول أيضا بان الربحية هي سياسة الوصول إلى الأهداف ، وبالرغم من اختلاف أنواعها نجد إنها تصب في مفهوم واحد لقياس فعالية البنك وكفاءته ، كما ترتبط نسب الربحية بالبنك و بكل من له علاقة بالبنك وعليه وجب على البنك التحكم في العوامل التي من شأنها التأثير على ربحيته.

كما تكلمنا عن المنافسة المصرفية التي تعتبر في المجال الاقتصادي السلوك الذي تسلكه مجموعة من المؤسسات من خلال التسابق فيما بينها للحصول على أكبر حصة ممكنة في السوق الذي تنشط فيه حيث تتجسد المنافسة بين البنوك من خلال أدواتها و تأخذ أشكال حسب أسس تصنيفها.

كما أننا حاولنا النظر إلى عدة دراسات سابقة من شتى الدول (العربية ,الأجنبية) و ذلك في الفصل الثاني , بحيث كانت طبيعة الدراسات مباشرة بما يعني تحتوي على اسم المتغيرات بالعنوان , أو غير مباشرة تحتوي على متغير فقط من متغيرات الدراسة ... لنقوم بعد ذلك باستخراج نتائج الدراسات و مقارنتنا مع دراستنا.

و في ظل أهداف الدراسة التي وضعناها و الفرضيات التي سعت دراستنا إلى التحقق منها و ذلك ما قمنا باختباره بالمبحث الأخير من الدراسة، كما بينت النتائج المتحصل عليها في الجانب النظري صحت النظرية الأولى "المنافسة ذات تأثير معتبر على الربحية في البنوك" ونفسرها بنظرية السلوك والأداء (SCP) أما بالنسبة للنظرية الثانية "يؤثر الخطر بصفة عكسية على الربحية في البنوك الجزائرية" المتعلقة بالجانب التطبيقي أظهرت نتائج الدراسة العكس ونفسرها بتغير مؤشر Z-score بحيث كلما زادت قيمته زادت قيمت الأرباح في المصارف الجزائرية و بالتالي نفى الفرضية أما عن الفرضية الثالثة " تؤثر المنافسة بصفة طردية على ربحية في البنوك الجزائرية " المتعلقة بالجانب التطبيقي فهي فرضية مرفوضة فكما زادت المنافسة بين السلع في المصارف ينقص معها هامش الربح، وفي الأخير فقد تم توصلنا إلى مجموعة هامة من النتائج، حيث أهم النتائج التي توصلت لها دراستنا لخصناها في النقاط التالية:

المخاطرة والقوة السوقية (المنافسة) لـ 10 بنوك جزائرية على للفترة 2011-2017. نحن نتعمق في هذه العلاقات من خلال تضمين تأثير مؤشرات كل من الخطر والمنافسة على الربحية السوقية للبنوك وتشير النتائج التجريبية إلى أن عادة ما تتمتع البنوك ذات الربحية الأعلى بقوة سوقية أعلى (مستوى أقل من المنافسة) بالإضافة إلى المكاسب من البناء على العمل السابق بشأن العلاقة بين المخاطر المصرفية والربحية والمنافسة، حيث توصلنا إن للمنافسة تأثير على زيادة الربحية المصرفية في الجزائر لكن لم تظهر المؤلفات الأكاديمية تنازلات تتعلق بأثر المنافسة على الاستقرار الربحية. نفس الشيء لم يتم العثور على دليل كاف يظهر الأثر المشترك للمنافسة والمخاطرة على الربحية . تبحت هذه الدراسة الآثار المشتركة للمنافسة المصرفية، الخطر والربحية. أظهرت النتائج إيجابية على الربحية. هذا البحث له آثار على أهمية تعزيز المنافسة مع الاستمرار في

ذلك رصد المخاطرة المصرفية من خلال سلسلة من اللوائح. البحث المستقبلي مناسب بلا شك إذا كان بإمكانه التقاط ما إذا كانت هناك علاقة متزامنة بين المتغيرات الثلاث. هذه العلاقة المتزامنة، بالطبع، هي بحاجة إلى رؤية العلاقة المتبادلة بين هذه المتغيرات الثلاثة، التي يحتمل أن تكون مترابطة.

توصيات الدراسة:

خرجت دراستنا بجملة من التوصيات نذكرها فيما يلي:

على المصارف الخاصة الجزائرية العمل على بعث المنافسة مع غيرها من المصارف وهو ما سيساعد كثيرا في إثراء وتطوير القطاع المصرفي؛ بجدد بالمصارف الخاصة زيادة الاهتمام بعملية الإفصاح الدوري عن قوائمها المالية لما له من دور في دعم الشفافية في عملها و تطوير أدائها وهو ما يساهم في رفع ربحيتها؛ ضرورة قيام المصارف بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الخسائر الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبناء قاعدة معلومات بهذه الخسائر توضح أسباب هذه الخسائر والأساليب التي استخدمت في تسييرها على مديري المصارف التجارية التقليدية الخاصة الالتزام والتقيد بصورة أكبر بالمعايير السليمة لمنح الائتمان، مع مراعاة تنويع محفظة القروض بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على قطاع اقتصادي أو عملاء بعينهم. وتطبيق الرقابة المصرفية السليمة المتعلقة بتقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات، وتفعيل عملية الرقابة الخارجية من قبل بنك الجزائر بالشكل الذي يضمن معرفة احتمالات السداد والتعثر في الوقت المناسب الذي يمكن المصرف من تدارك وقوع الخطر الائتماني أو التخفيف من آثاره قدر المستطاع.

انه يوجد للمخاطر المصرفية أثر سلبي على ربحية المصارف التجارية الخاصة العاملة في الجزائر ولكن هذا الأثر طفيف، ويمكن تفسير هذه النتيجة على اعتبار أن المصارف الخاصة تتوخى الحذر في توظيف أموالها وألا تقوم باستثمار أموالها إلا في المجالات الأقل خطرا وذلك تبعا لسياساتها المصرفية الاحترازية .

أفاق الدراسة :

- تطبيق الدراسة على عينة أكبر من البنوك العاملة في السوقية المصرفية الجزائرية، ويحبذا لو شملت العينة جميع البنوك.
- تطبيق الدراسة على فترة أطول.
- تطبيق الدراسة باستخدام متغيرات أخرى من أجل ضبط أدق لنتائج الدراسة.
- إجراء الدراسة باستخدام طرق وأساليب أخرى قد تفضي إلى نتائج لها تفسير أفضل.
- طبيعة العالقة بين المخاطر والربحية المصرفية والربحية والمخاطرة مفهومان مترابطان يمكن تفسير أحدهما دون الوقوف على الآخر، لذا فإن المصارف تعتمد في تقييم أدائها على مقاييس العائد ومقاييس المخاطرة.



ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر كل من الخطر و المنافسة على الربحية في القطاع البنكي، و للوصول إلى هذا الهدف تم تخصيص الجزء الأول من الدراسة إلى الأدبيات النظرية من مفاهيم و مؤشرات الربحية، الخطر و المنافسة في المجال البنكي، بالإضافة إلى عرض عديدة الدراسات التطبيقية حول الموضوع. و تسعى الدراسة الحالية إلى تدعيم الدراسات التطبيقية بمعرفة أثر كل من الخطر و المنافسة على الربحية في السوق البنكي الجزائري خلال الفترة 2011-2017 باستخدام نموذج الآثار العشوائية ضمن نماذج البانل الساكنة، و بينت أبرز النتائج التطبيقية أن مؤشر Z-Score ممثلاً للخطر له علاقة سلبية بمؤشر الربحية ممثلاً من خلال العائد على الأصول ROA, كما أوضحت النتائج أيضاً أن مستوى المنافسة يرتبط سلباً بمؤشر الربحية.

Abstract

The aim of this research is to study the joint effects of competition and risk-taking behaviour on the profitability in the banking sector. For this purpose, We devote the first half of the study to the Literature review of Banking profitability, risk and competition. And with More empirical literature with Several studies. The current study contributes to the empirical literature by testing the impacts of risk and competition on profitability in the Algerian banking industry over the period 2011–2017 under arandom effect model of static panel . The results of the study showed that the low risk level which is measured by Z–Score index tend to have higher profitability which is measured by ROA. The results of the study also revealed that low competition level which is measured by Big 3 banks index tend to have higher profitability.



قائمة المصادر
و المراجع

المراجع والمصادر باللغة العربية :

1. قائمة الكتب:

- 1- توفيق لزمّد عبد المحسن. (2001). *بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية*. دار النهضة العربية.
- 2- حبيب احمد طارق الله خان. (2003). *ادارة المخاطر*. (صفحة 32). المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب دار النشر مكتبة الملك.
- 3- حسين جميل. (1996). *مدخل اداري ومحاسبي ط1*. عمان-الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 4- د. عبد الكريم احمد قندوز. (2020). *المخاطر المصرفية و اساليب قياسها*. 19. صندوق النقد العربي.
- 5- طارق عبد العال حماد. (2000). *التحليل الفني و الاساسي للاوراق المالية*. الاسكندرية : الدار الجامعية.
- 6- طارق عبد العال حماد. (1999). *تقييم اداء البنوك, تحليل العائد والمخاطرة*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 7- طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات, المفاهيم والمبادئ والتجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 8- عبد الكريم قندوز. (2013). *ادارة المخاطر*. المشتقات المالية. الهندسة المالية.
- 9- عبد الكريم قندوز. (2013). *المخاطر المصرفية و طرق قياسها*.
- 10- فريد النجار. (2000). *المنافسة والترويج التطبيقي*. الاسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة.
- 11- محمد علي الليثي، و محمد فوزي ابو سعد. (2000). *مقدمة في الاقتصاد الجزئي*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 12- شاكّر قرويني. *محاضرات في اقتصاد البنوك*، (صفحة 110). الجزائر .
- 13- هبة عبدالمنعم، و كريم زايدي. (2020). *المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي (63).

2. قائمة المذكرات:

- 1- هبلّة حفيظة. (2015/2014). *ادارة مخاطر القروض في البنوك التجارية*. دراسة حالة البنك الوطني الجزائري . ورقة، مالية و بنوك : المديرية الجهوية للاستغلال 184.
- 2- أحلام بوعبدلي. (2008). *لبنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المالية المعاصرة* دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية. *العلوم الاقتصادية* ، 08.

- 3- الطالبة سمية عدالة الاستاذ باشوش حميد. (2014-2015). استراتيجيات البنك في تسيير الخطر من خلال قواعد الحيطة و الحذر . *مذكرة لنيل شهادة ماستر . مستغانم، بنوك و اسواق مالية .*
- 4- لياس بن نمره. (2014-2015). الية و كيفية منح القروض من قبل البنوك التجارية -دراسة حالة BDL فرع مستغانم. *مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر . العلوم المالية و المحاسبية، مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس .*
- 5- أميرة شنيتي، و وسام سليمان. (2019-2020). المنافسة في البيئة المصرفية الجزائرية. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي . برج بوعرييج، علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.*
- 6- ايمن الرشدان. (2002). محددات الربحية في المصارف التجارية الاردنية. *رسالة ماجستير . عمان ، جامعة ال البيت .*
- 7- أحمد حسين بتال، و فيصل فيصل غازي الدليمي. (2010-2017). أثر المنافسة المصرفية في التنمية الاقتصادية . *دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي . كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة الأنبار .*
- 8- رقية بوحيزر. (2012/2011). إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة. *أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه . قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر .*
- 9- ريمة بشنب، و جدلة ربوح. (2019). محددات الربحية في البنوك التجارية (دراسة تطبيقية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2017. *مذكرة ماستر . ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.*
- 10- زبيدة محسن، و سهام بوخلالة. (بلا تاريخ). المنافسة بين البنوك الخاصة و العمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري. *ورقلة.*
- 11- زوينة بن فرج. (2014). المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق. *شهادة دكتوراه . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة فرحات عباس .*
- 12- سارة عمران، و سارة لست. (2018). اثر الرقابة الداخلية على ربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR). *مذكرة ماستر . المسيلة، مالية وبنوك: جامعة محمد بوضياف.*
- 14- سهام بوخلالة. (07 06, 2017). المنافسة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية . *(دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلال الفترة 2004-2014) . تخصص دراسات اقتصادية , شاطروحة دكتوراه، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.*

- 15- شريفة جعدي. (2014). قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية , دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2006-2012). اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . تسيير وعلوم تجارية: جامعة ورقلة.
- 16- كمال فايدي. (2013-2014). دور التسويق المصرفي في تحسين اداء البنوك العمومية في الجزائر . اطروحة دكتوراه . نقود و مالية .
- 17- محمد الصغير ديبونة. (2016-2017). اثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية . مذكرة ماستر . جامعة ورقلة.
- 18- موراد تهتان، و زين الدين شروقي. (2014). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية. دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2011-2005) (01).
- 19- نبيلة رقايدة. (2016-2015). دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكايمي . جامعة ورقلة.
3. مجلات ومحاضرات وملتقيات:
- 1- asmahan asma taleb bendiab. (2019-2020). gestion des risques financiers . (صفحة 59).
- 2- أحمد لطفي أمين السيد أحمد لطفي. (2006). تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة. *profit planning by corporate simulatio models* . الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 3- الاستاذة قتال ابتسام. (2020). المحور الثالث ادوات قياس و ادارة المخاطر المالية . (الصفحات 15-16). جامعة الجزائر.
- 4- بديع عبد العزيز عبد الجبار. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في ربحية المؤسسة المصرفية (دراسة حالة مصرف كردستان الدولي للاستثمار و التنمية)5. *المجلة الأكاديمية الجامعية نوروز* ، 07 (01).
- 5- حسين بلعجوز. (2009). ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها . (بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المحاور) جيجل: المركز الجامعي.
- 6- د. جمعاسي ابراهيم. (2014-2015). "مدخل إلى برنامج STATA في الاقتصاد القياسي". دروس و تطبيقات في العالم آلي . السنة ثانياة ماستر تخصص: قياس اقتصادي: جامعة محمد بوقرة بومرداس.
- 7- د.بن زيد فتحي. (2018/2019/2020). محاضرات في مقياس ادارة المخاطر. تخصص مالية مؤسسات ، (صفحة 08).

8- محمد احمد الجلي ابو ذر، و اخرون. (2016). العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية. ضمان الودائع المصرفية (02).

9- مرهج، و آخرون منذر. (2014). تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات (02)، سوريا.

10- موسى رحمانى، و سهام عاشور. (07-08 ديسمبر، 2004). استراتيجية تنمية الودائع في البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية. ورقة بحث مقدمة في الدلتقى الوطني الأول حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية . قالمة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير : جامعة 08 ماي 194.

المراجع و المصادر باللغات الأجنبية :

4. المراجع و المصادر باللغة الاجنبية:

1- bambang Bemby soebyakto ،Fida Muthia ،mohamad adam و ،muizzuddin . Joint Effect of Bankng Competition and risk-taking on Profitability :Evidence from ASEAN's Countries .Indonesia : 5th Sriwijaya Economics ;accounting ;and Business Conference.

2- Diego Anzoategui و ،Maria s Peria. (بلا تاريخ). Bank competition in the middle east and northen africa region .*Review of middle east economics and finance 06* ، (02) .

3- Faluk Shair ،Na Sun ،Sun Shaorong ،Firdos Att و ،Muhammad Hussain .(2019) . IMPACTS OF RISK AND COMPETITION ON THE PROFITABILTY OF BANKS : Empirical evidence from Pakstan .ROMANIA: Busness School ;University of Shagha for Science and Technology.

4- Faluk Shair ،Na SunID ،Sun Shaorong ،Firdos Atta و ،Muhammad Hussain .(2019)Impacts of risk and competition on the .pakistan: University of Shanghai.

5- Fida Muthia ،Mohamad Adam ،Bambang Bemby Soebyakto و ،Muizzuddin .(2020)Joint Effect of Banking Competition and Risk .-ASEAN's Countries.

- 6- Fiona Jayne McMillan .(2014) .COMPETITION ; PROFITABILITY AND RISK IN US BANKING . *A Thesis Submitted for the degree of PhD* . University of St Andrews.
- 7- Fiona Jayne McMillan .(2014) .COMPETITION, PROFITABILITY AND RISK IN US . *A Thesis Submitted for the Degree of PhD: University of St Andrews*.
- 8- GABRIEL JIMENEZ ،JOSE A.LOPEZ و ،JESUS SAURINA .(2007) .HOW DOES COMPETITION IMPACT BANK RISK –TAKING ?FEDERAL RESERVE BANK OF SAN FRANCISCO WORKING PAPER SERIES.
- 9- Gulin Vardar .(2015) .BANK COMPETITION;CONCENTRATION AND RISK– TAKING IN THE TURKISH BANKING INDUSTRY .Izmir University of economics : Journal of Business .Economics and Finance.
- 10- Jean Mckel و ،Sahut et all 20–19) .december, 2011 .(Factors of competitiveness of islamic banks in the new financial order .*Intenational conference on islamic economies and finance "sustainble growth and invlusive economic development from an islamic perspective* . Qatar national convention center ، Doha.
- 11- Jl. Terusan و ،Raya Dieng .(2020) .Efficiency, Risk and Profitability of Islamic . Indonesia ،Faculty of Economics and Business.
- 12- LIANGLIANG JIANG ،ROSS LEVINE و ،CHEN LIN .(2018) .DOES COMPETITION AFFECT BANK RISK .THE ECONOMIST.
- 13- Mohsin AKM و ،Lei Hongzhen .(2019) .A study on the impact of risk and competition on bank profitability in .International Business School, Shaanxi Normal University, Xian, China.
- 14- mohsin AKM و ،Lie Hongzhen .(2019) .A STUDY ON THE IMPACT OF RISK AND COMPETITION ON BANK PROFITABILITY IN BANGLADESH .china: international Business School ;Shaanxi Normal University ; Xian; China.

- 15- khemais Zaghdoudi ،Helmi Hamdi ،Hicham Dkhili و ،Abdelaziz Hakimi .(2016) . BANK COMPETITION AND RISK APPETITE :EVIDENCE FROM TUNISIA .The International Jurnal of Business and Finance Research.
- 16- Sugeng Haryanto .(2020) .EFFICIENCY.RISK AND PROFITABLTY OF ISLAMIC BANKS :UNDER PRESSURE IN THE COMPETITON OF THE BANKNG INDUSTRY IN NDONESIA .indonesia: faculty of Economcs and Busness University of Merdeka malang.
- 17- THI HIEN NGUYEN و ،HA GIANG TRAN .(2020) .COMPETITION ;RISK AND PROFITABILITY IN BANKING SYSTEM–EVIDENCE FROM VIETNAM .vitnam– japan: institute for human Resources & institude of Business Research.
- 18- THI HIEN NGUYEN و ،HA GIANG TRAN 30) .may, 2020 .(COMPETITION, RISK AND PROFITABILITY IN BANKING SYSTEM .— *Published Online* . VIETNAM.
- 19- Yong Tan و ،Christos Floros .(2014) .RISK ;PROFITABILITY ;AND COMPETETION :EVIDENCE FROM THE CHINESE BANKING INDUSTRY .greece: University of Huddersfield ;United Kingdom.
- 20- Ti Hu و ،Chi Xie .(2016) .Competition, Innovation, Risk–Taking, and .Chinese: An Empirical.
- 21- TiHu و ،ChiXie .(2016) .Competition ;Innovation ; Rsk–Taking ; and Profitability in the Chinese Banking Sector : An Empirical Analysis Based on Structural Equation Modeling .china ،Hunan Unversity: Chris Goodrich.
- 22- Gülin Vardar .(2015) .BANK COMPETITION, CONCENTRATION AND RISK– TAKING .TURKISH: Journal of business economics and financial.
- 23- Nazish Iftikhar ،Nadeem Iqbal و ،Hasan Hanif .(2021) .THE NEXUS AMONG COMPETITION ; RISK AND PERFORMANCE IN BANKING SECTOR OF SAUDI ARABIA . Air University School of Management . Air university Islamabad.Pakistan : Journal of Economic Impact.

- 24- Nazish Iftikhar ،Nadeem Iqbal و ،Hasan Hanif .(2021) .THE NEXUS AMONG COMPETITION, RISK AND PERFORMANCE IN BANKING SECTOR .SAUDI ARABIA: Journal of Economic Impact.
- 25- Nuraini Yuanita .(2019) .competiton and bank profitabilitiy .journal of econmic structures.
- 26- Rima Turk Ariss .(2010) .competitive conditions in islamic and conventional banking : a global perspective .*reviwe of financial economics* ، vol19.
- 27- S Gul ،F,K Irshad و ،Zaman .(2011) .factors Affecting Bank Profitability in Pakistan .*The romanian Economic Journal* . Maech.

5. قائمة روابط الانترنت:

- 1- [./https://banks.bvdinfo.com](https://banks.bvdinfo.com)
- 2- [.https://www.agb.dz](https://www.agb.dz)
- 3- [..https://www.albaraka-bank.dz](https://www.albaraka-bank.dz)
- 4- [.https://www.alsalamalgeria.com](https://www.alsalamalgeria.com)
- 5- [.https://www.bank-abc.com](https://www.bank-abc.com)
- 6- [.https://www.bdl.dz](https://www.bdl.dz)
- 7- [.https://www.bea.dz](https://www.bea.dz)
- 8- [.https://www.bna.dz](https://www.bna.dz)
- 9- [.https://www.bnpparibas.dz](https://www.bnpparibas.dz)
- 10- [.https://www.cpa-bank.dz](https://www.cpa-bank.dz)
- 11- [.www.trust-bank.com/présentation](http://www.trust-bank.com/présentation) (2013)
- 12- [./https://badrbanque.dz](https://badrbanque.dz)



الملاحق

ملحق حجم أصول الصناعة البنكية في الجزائر 2011:

بنك الجزائر

2.2 Situation détaillée des Banques de dépôts (Valeurs en milliards de dinars-fin de période)

1. ACTIF		TOTAL ACTIF	Avoirs Extérieurs					Créances sur l'Etat				Créances sur l'économie			Autres Postes de l'Actif		
		Réserves	Monnaies et Pièces en Or	Banques et correspondants	Effets à l'encaissement	Titres	Autres créances sur l'étranger	Dépôts au Trésor Public	Dépôts au CCF	Titres de l'Etat	Autres Créances	Créances sur entreprises publiques non financières	Créances sur le secteur privé	Créances sur les administrations locales	Créances sur les autres institutions financières		
2004		3 893,0	280,6	4,9	15,5	37,3	14,8	4,2	15,2	10,6	688,6	109,0	857,7	674,7	0,3	1,7	1 198,0
2005		4 209,8	198,1	4,5	12,2	45,3	13,8	15,6	13,8	4,0	643,8	214,8	882,4	895,9	0,1	0,6	1 265,0
2006		5 228,9	273,6	5,9	13,3	42,4	5,9	16,4	83,9	11,5	817,6	101,5	847,0	1 055,7	1,4	0,0	1 962,7
2007		6 510,8	444,6	6,4	17,2	55,4	7,2	21,5	46,1	7,0	793,4	94,8	988,9	1 213,0	0,4	1,5	2 813,4
2008		7 287,2	370,3	6,1	8,9	71,2	8,7	47,4	52,2	4,8	491,1	130,2	1 201,9	1 411,0	0,3	0,8	3 482,3
2009		7 327,3	340,2	7,4	11,3	0,0	9,6	29,8	83,0	14,5	541,3	202,3	1 485,2	1 598,0	0,8	1,2	3 002,8
2010	oct.	7 905,1	750,9	7,0	13,8	0,0	9,6	8,0	68,6	13,0	682,0	200,8	1 572,6	1 767,6	0,8	0,8	2 809,5
	nov.	7 913,1	391,9	8,8	11,0	0,0	9,6	4,6	71,8	19,5	698,1	217,2	1 580,9	1 790,2	0,8	0,7	3 108,0
	déc.	7 988,1	464,7	7,0	11,3	0,0	9,8	0,7	89,8	20,9	812,5	226,9	1 460,6	1 804,7	0,8	0,6	3 078,9
2011	janv.	8 100,9	482,4	7,9	9,0	0,0	9,4	0,6	92,2	14,8	789,1	231,5	1 459,0	1 808,1	0,8	0,7	3 215,4
	févr.	8 242,1	838,4	9,0	9,3	0,0	9,2	0,7	86,6	16,6	762,6	228,6	1 427,0	1 864,8	0,8	0,6	2 987,8
	mars.	8 297,7	480,7	9,4	8,7	0,0	9,4	0,8	117,1	10,7	771,0	196,6	1 420,0	1 921,6	0,8	0,5	3 350,4
	avril.	8 531,1	450,9	8,8	9,2	0,0	9,7	0,8	131,5	15,2	788,5	210,6	1 455,2	1 999,2	0,8	0,5	3 470,1
	mai.	8 519,8	761,3	10,8	9,4	0,0	9,7	0,8	130,0	8,7	778,0	203,5	1 550,7	1 944,7	0,8	0,4	3 111,1
	juin.	8 400,2	481,3	9,7	9,9	0,0	9,9	0,8	137,1	14,0	783,2	297,9	1 546,7	1 903,4	0,8	0,4	3 205,2
	juil.	8 653,7	927,7	8,6	9,0	0,0	10,0	1,5	178,9	10,5	861,1	255,7	1 571,3	1 913,0	0,8	1,1	2 904,5
	août.	8 713,6	507,5	11,4	9,8	0,0	10,0	1,4	131,6	13,8	832,7	276,8	1 620,3	1 951,0	0,8	1,2	3 345,3
	sept.	8 584,2	500,1	9,2	9,1	0,0	9,7	0,9	133,4	11,3	828,0	272,9	1 695,8	1 914,1	0,7	1,2	3 197,9
	oct.	8 767,2	468,8	9,1	11,8	0,0	9,9	0,9	96,0	12,4	832,1	333,0	1 700,5	1 911,1	0,8	1,2	3 379,6
	nov.	8 935,6	971,1	10,7	9,1	0,0	9,6	44,5	105,0	13,0	846,9	373,3	1 729,8	1 943,2	0,7	1,2	2 877,5
	déc.	8 960,9	536,6	9,5	8,5	0,0	10,6	48,1	115,7	16,0	870,3	418,3	1 742,5	1 980,6	0,7	1,0	3 200,6

2. PASSIF

TOTAL PASSIF		Dépôts de vue			Dépôts à terme			Engagements Extérieurs				Dépôts de l'Etat	Fonds de prêts versés par l'Etat	Autres postes			
		Secteur public	Secteur privé	Autres*	Secteur public	Secteur privé	Autres**	Engagements à court terme	Engagements à ML, terme					Capital ou Dotations	Réserves	Autres	
									Emprunts obligataires	Crédits financiers	Autres crédits						
2004		3 893,0	697,4	273,9	156,6	254,1	1 189,2	134,2	66,5	4,1	31,7	13,9	66,5	49,0	141,7	24,5	789,8
2005		4 209,8	773,9	321,3	129,2	365,8	1 232,8	137,5	63,2	3,7	6,2	10,7	99,1	54,6	151,8	19,7	840,2
2006		5 228,9	1 163,9	442,4	144,1	364,5	1 271,4	130,3	95,3	2,0	8,8	8,6	143,7	33,5	161,3	23,5	1 235,7
2007		6 510,8	1 631,7	563,3	165,6	350,7	1 395,9	14,4	75,1	1,8	6,6	6,3	218,2	28,9	170,8	27,8	1 653,5
2008		7 287,2	2 056,4	720,8	169,7	394,0	1 572,9	24,1	122,9	1,6	3,7	6,1	399,7	16,3	183,9	168,7	1 446,4
2009		7 327,3	1 426,8	903,6	172,5	499,2	1 722,6	7,1	37,9	0,0	0,0	8,5	444,7	14,8	302,0	170,0	1 617,6
2010	oct.	7 905,1	1 662,0	922,7	183,7	546,7	1 893,5	11,0	44,3	0,0	0,0	7,3	400,3	14,5	318,2	219,9	1 680,9
	nov.	7 913,1	1 648,1	900,7	212,0	543,3	1 903,5	8,7	44,2	0,0	0,0	7,2	418,1	14,6	318,2	221,7	1 672,9
	déc.	7 988,1	1 680,7	910,7	172,3	579,5	1 935,5	9,2	37,4	0,0	0,0	6,6	410,0	14,5	318,2	220,8	1 683,7
2011	janv.	8 100,9	1 704,3	977,6	187,1	564,2	1 945,4	8,7	42,0	0,0	0,0	6,4	446,9	14,5	318,2	220,8	1 664,7
	févr.	8 242,1	1 738,4	980,6	190,4	566,9	1 945,7	8,8	42,5	0,0	0,0	6,3	443,9	14,3	318,2	220,6	1 765,5
	mars.	8 297,7	1 791,5	993,5	192,9	571,9	1 961,3	8,3	45,6	0,0	0,0	6,1	477,7	14,3	318,2	219,8	1 696,8
	avril.	8 531,1	1 842,8	1 023,7	188,6	645,9	1 983,0	7,8	52,6	0,0	0,0	6,2	472,1	14,2	318,2	221,2	1 754,9
	mai.	8 519,8	1 882,9	1 033,3	186,6	642,6	2 021,4	7,9	45,3	0,0	0,0	6,1	463,3	14,5	318,2	223,4	1 674,4
	juin.	8 400,2	1 687,5	1 010,0	220,9	652,6	2 045,6	8,3	47,5	0,0	0,0	6,1	491,2	15,2	318,2	234,5	1 662,6
	juil.	8 653,7	1 813,7	1 077,0	219,3	611,0	2 071,7	8,3	44,7	0,0	0,0	6,0	471,7	15,1	318,2	232,8	1 764,2
	août.	8 713,6	1 991,5	1 042,2	193,7	623,6	2 090,4	11,4	43,2	0,0	0,0	6,0	494,6	15,7	369,7	196,8	1 634,8
	sept.	8 584,2	1 866,8	1 038,4	195,1	660,9	2 100,0	8,2	43,2	0,0	0,0	5,7	522,4	16,4	369,7	199,4	1 558,0
	oct.	8 767,2	2 077,9	930,8	197,9	654,5	2 133,0	9,8	30,5	0,0	0,0	5,5	474,8	16,4	369,7	198,4	1 667,9
	nov.	8 935,6	2 126,3	960,7	207,3	646,2	2 124,1	9,4	33,6	0,0	0,0	5,4	539,2	17,3	369,7	199,3	1 697,2
	déc.	8 960,9	2 080,0	1 039,7	212,4	625,7	2 152,3	9,5	34,3	0,0	0,0	5,7	510,1	17,3	369,7	240,2	1 664,0

(*) Données reçues pour le compte de la clientèle non encore enregistrées en dépôts.

(**) Dépôts prélevés à l'importation jusqu'à 2006, Dépôts en devises reçus non encore enregistrés Décembre 2011 : Situation provisoire

ملحق حجم أصول الصناعة البنكية في الجزائر 2017:

بنك الجزائر

2.2 Situation détaillée des Banques de dépôts
(Valeurs en milliards de dinars-fin de période)

1. ACTIF	TOTAL ACTIF	Réserves	Avoirs Extérieurs					Créances sur l'Etat				Créances sur l'Economie				Autres Postes de l'Actif
			Monnaies et Pièces en Or	Banques et correspondants	Effets à l'encaissement	Titres	Autres créances sur l'étranger	Dépôts au Trésor Public	Dépôts au CCP	Titres de l'Etat	Autres Créances	Créances sur entreprises publiques non financières	Créances sur le secteur privé	Créances sur les administrations locales	Créances sur les autres institutions financières	
2012	9 654,4	717,8	7,6	50,0	0,0	21,5	0,3	152,1	16,8	881,9	353,1	2 040,2	2 244,7	0,4	0,2	3 167,6
2013	10 320,0	899,8	10,6	7,5	0,0	29,1	0,9	127,5	8,4	789,6	408,8	2 434,0	2 719,9	0,4	0,3	2 883,4
2014	11 976,4	1 003,5	9,6	6,1	0,0	27,5	1,5	214,0	7,4	861,6	389,0	3 224,6	3 119,7	0,6	158,0	2 953,3
2015	12 508,7	1 091,2	10,2	14,1	0,0	32,3	0,9	245,8	14,2	863,7	806,2	3 530,2	3 586,1	0,7	158,6	2 154,5
2016	12 881,0	888,5	11,9	16,7	0,0	32,6	1,2	504,9	9,5	1 530,7	596,7	3 794,5	3 954,5	0,6	158,2	1 380,6
2017 janv.	13 243,9	1 098,8	14,0	16,3	0,0	32,7	1,1	538,8	8,2	1 512,2	485,0	3 841,7	3 968,1	0,6	158,2	1 568,2
févr.	13 219,2	1 181,7	15,0	18,3	0,0	32,6	1,5	369,0	7,1	1 522,6	526,7	3 903,9	3 989,2	0,7	158,2	1 492,7
mars.	13 370,9	1 083,0	13,6	17,2	0,0	32,8	1,1	425,9	9,1	1 480,9	549,0	4 002,1	4 009,5	0,8	158,1	1 587,8
avr.	13 278,7	912,1	13,2	16,0	0,0	32,9	1,0	480,1	10,9	1 495,5	516,8	3 985,2	4 080,6	0,8	158,1	1 575,7
mai.	13 423,1	973,9	16,1	15,2	0,0	33,1	0,9	399,5	13,3	1 568,5	501,3	4 012,1	4 157,9	0,8	158,1	1 572,4
juin.	13 583,6	857,3	16,0	16,1	0,0	33,3	0,9	250,6	10,4	1 571,3	620,8	4 008,8	4 301,1	0,7	158,1	1 738,2
juil.	13 673,8	833,9	15,4	14,5	0,0	33,7	1,1	251,4	7,9	1 571,5	584,0	4 075,4	4 373,6	0,7	158,1	1 752,6
août.	13 862,6	766,6	16,9	13,4	0,0	34,7	1,2	218,8	10,1	1 742,6	626,8	4 131,7	4 411,9	0,7	158,3	1 729,0
sept.	13 897,3	643,8	16,6	12,5	0,0	35,2	1,1	217,1	12,4	1 909,8	651,8	4 076,5	4 423,6	0,7	158,3	1 737,9
oct.	13 991,3	637,4	19,2	18,7	0,0	35,4	4,1	234,4	9,8	1 906,9	661,8	4 161,6	4 456,1	0,7	158,2	1 687,0
nov.	14 017,4	1 037,5	18,1	15,9	0,0	35,7	1,1	238,8	8,3	1 294,3	702,8	4 251,9	4 518,2	0,7	158,2	1 736,0
déc.	14 098,4	1 475,5	12,3	16,0	0,0	35,8	1,3	221,2	11,1	1 197,0	676,5	4 153,6	4 565,5	0,5	158,2	1 573,9

2. PASSIF	TOTAL PASSIF	Dépôts à vue			Dépôts à terme			Engagements Extérieurs				Dépôts de l'Etat	Fonds de prêts versés par l'Etat	Autres postes		
		Secteur public	Secteur privé	Autres*	Secteur public	Secteur privé	Autres**	Engagements à court terme	Engagements à ML terme					Capital ou Dotation	Réserves	Autres
									Emprunts obligataires	Crédits financiers	Autres crédits					
2012	9 654,4	1 667,1	1 224,2	465,1	862,9	2 420,4	50,3	72,1	0,0	0,0	3,8	473,0	24,4	372,7	294,3	1 724,1
2013	10 320,0	1 585,7	1 403,8	547,9	1 022,5	2 597,4	71,8	90,2	0,0	0,0	3,7	502,5	25,2	396,7	327,5	1 745,2
2014	11 976,4	2 008,8	1 581,0	844,9	1 189,1	2 795,3	99,4	134,7	0,0	0,0	3,6	557,8	27,1	396,7	347,7	1 990,3
2015	12 508,7	1 825,7	1 527,8	538,2	1 211,9	3 139,5	92,0	204,6	0,0	0,0	3,7	551,8	25,1	449,7	414,2	2 524,5
2016	12 881,0	1 672,6	1 632,0	427,6	1 068,8	3 252,2	88,3	160,4	0,0	0,0	3,5	355,0	20,6	520,7	442,7	3 236,5
2017 janv.	13 243,9	1 685,8	1 701,1	429,1	1 109,4	3 299,3	87,5	159,0	0,0	0,0	3,6	422,8	20,2	520,7	451,1	3 354,5
févr.	13 219,2	1 702,1	1 657,3	414,6	1 138,2	3 317,4	83,3	165,5	0,0	0,0	3,6	412,7	19,7	520,7	442,9	3 341,2
mars.	13 370,9	1 836,5	1 656,6	372,3	1 174,0	3 311,0	93,5	161,4	0,0	0,0	3,5	373,4	18,9	520,7	446,5	3 402,6
avr.	13 278,7	1 628,4	1 688,2	376,8	1 175,1	3 317,9	97,7	152,5	0,0	0,0	3,5	357,9	18,4	525,7	440,5	3 496,0
mai.	13 423,1	1 688,2	1 656,8	394,6	1 171,0	3 322,6	93,8	141,6	0,0	0,0	3,6	219,0	18,1	525,7	442,3	3 745,7
juin.	13 583,6	1 731,9	1 724,3	496,6	1 145,9	3 338,4	93,8	156,7	0,0	0,0	3,7	207,9	17,5	525,7	502,4	3 638,9
juil.	13 673,8	1 772,4	1 776,3	493,5	1 139,0	3 395,5	93,7	142,7	0,0	0,0	3,8	194,9	17,3	525,7	526,3	3 592,7
août.	13 862,6	1 812,8	1 733,3	486,6	1 159,2	3 425,6	91,0	145,9	0,0	0,0	3,9	192,4	17,1	525,7	535,7	3 733,4
sept.	13 897,3	1 840,6	1 669,5	465,9	1 154,5	3 417,9	81,4	152,2	0,0	0,0	3,9	243,3	16,9	525,7	531,9	3 793,6
oct.	13 991,3	1 917,6	1 629,7	500,9	1 200,7	3 408,8	88,3	143,8	0,0	0,0	3,9	245,8	16,2	525,7	532,5	3 777,5
nov.	14 017,4	2 337,8	1 645,9	486,6	1 173,4	3 448,9	91,8	136,2	0,0	0,0	4,0	246,8	16,3	525,7	532,5	3 371,6
déc.	14 098,4	2 285,5	1 674,0	539,5	1 162,7	3 447,7	98,1	158,7	0,0	0,0	3,8	518,3	16,0	525,7	534,2	3 134,3

(*) Données reçues pour le compte de la clientèle non encore enregistrées en dépôts.

(**) Dépôts préalables à l'importation jusqu'à 2006. Dépôts en devises reçus non encore enregistrés

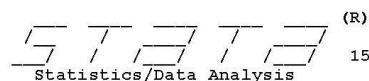
Décembre 2017 : situation provisoire

ملاحق الدراسة القياسية :

M Sunday June 12 03:51:09 2022 Page 1


 (R)
 Statistics/Data Analysis

 User: FF
 Project: GG


 (R)
 Statistics/Data Analysis 15.0

 Copyright 1985-2017 StataCorp LLC
 StataCorp
 4905 Lakeway Drive
 College Station, Texas 77845 USA
 800-STATA-PC <http://www.stata.com>
 979-696-4600 stata@stata.com
 979-696-4601 (fax)

 Single-user Stata perpetual license:
 Serial number: 301506215585
 Licensed to: www.Downloadly.ir
 Iran Will Defeat US

Notes:

1. Unicode is supported; see [help unicode advice](#).

Checking for updates...

(contacting <http://www.stata.com>)**bad serial number****unable to check for update; verify Internet settings are correct.**

- 1 . import excel "C:\Users\adda zouaoui\Desktop\base de donnees des BANQUES\DATA OF 10 ALGERIAN BA
> irstrow
- 2 . encode i , gen(bank)
- 3 . corl LLPTL ROA LASSETS LIQUIDITY ZSCORES CRPIB INFLATION CONCENTRATIONB3
command corl is unrecognized
r(199);
- 4 . corl LLPTL ROA LASSETS LIQUIDITY ZSCORES CRPIB INFLATION CONCENTRATIONB3
command corl is unrecognized
r(199);
- 5 . corrlate LLPTL ROA LASSETS LIQUIDITY ZSCORES CRPIB INFLATION CONCENTRATIONB3
command corrlate is unrecognized
r(199);
- 6 . correlate LLPTL LASSETS LIQUIDITY ZSCORES CRPIB INFLATION CONCENTRATIONB3
(obs=70)

	LLPTL	LASSETS	LIQUID~Y	ZSCORES	CRPIB	INFLAT~N	CONCEN~3
LLPTL	1.0000						
LASSETS	0.0298	1.0000					
LIQUIDITY	0.1004	-0.0845	1.0000				
ZSCORES	0.1299	-0.7804	0.1407	1.0000			
CRPIB	0.0137	-0.0569	-0.1585	0.0554	1.0000		
INFLATION	0.1376	-0.0088	-0.0370	-0.0236	-0.0591	1.0000	
CONCENTRAT~3	-0.0024	-0.1018	-0.3794	0.0636	0.0928	0.2346	1.0000

- 7 . xtset bank t
 panel variable: **bank (strongly balanced)**
 time variable: **t, 2011 to 2017**
 delta: **1 unit**

M Sunday June 12 03:51:10 2022 Page 2

8 . xtsum

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
i	overall	N = 0
	between	n = 0
	within	T = .
t	overall	2014	2.014441	2011	2017	N = 70
	between		0	2014	2014	n = 10
	within		2.014441	2011	2017	T = 7
LLPTL	overall	.0122358	.0089968	.0000932	.0425676	N = 70
	between		.0054325	.0028508	.022154	n = 10
	within		.0073483	-.0033594	.033468	T = 7
ROA	overall	.0171633	.0090937	.0025193	.0380983	N = 70
	between		.0071583	.0061122	.0259997	n = 10
	within		.0059926	-.0014093	.0294655	T = 7
LASSETS	overall	8.599217	.633623	7.394827	9.494458	N = 70
	between		.6536331	7.619198	9.405878	n = 10
	within		.1067378	8.300526	8.913381	T = 7
LIQUID~Y	overall	.5375023	.1084814	.2141562	.7791326	N = 70
	between		.0702063	.4054056	.6456321	n = 10
	within		.085252	.3462529	.7494813	T = 7
ZSCORES	overall	17.68725	10.38568	6.140616	49.303	N = 70
	between		10.1648	8.155081	37.9951	n = 10
	within		3.677471	2.44027	28.99515	T = 7
CRPIB	overall	3.014286	.7865326	1.3	3.8	N = 70
	between		0	3.014286	3.014286	n = 10
	within		.7865326	1.3	3.8	T = 7
INFLAT~N	overall	5.194143	1.89738	2.917	8.891	N = 70
	between		0	5.194143	5.194143	n = 10
	within		1.89738	2.917	8.891	T = 7
CONCEN~3	overall	56.24571	1.158345	54.84	58.56	N = 70
	between		0	56.24571	56.24571	n = 10
	within		1.158345	54.84	58.56	T = 7
bank	overall	5.5	2.89302	1	10	N = 70
	between		3.02765	1	10	n = 10
	within		0	5.5	5.5	T = 7

9 . xtline ROA LLPTL LASSETS LIQUIDITY ZSCORES CONCENTRATIONB3 CRPIB INFLATION

10 . xtline ROA, overlay

11 . reg ROA LLPTL ZSCORES CONCENTRATIONB3 LASSETS LIQUIDITY CRPIB INFLATION

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	70
Model	.002959895	7	.000422842	F(7, 62)	=	9.55
Residual	.002746113	62	.000044292	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.5187
				Adj R-squared	=	0.4644
Total	.005706008	69	.000082696	Root MSE	=	.00666

M Sunday June 12 03:51:10 2022 Page 3

ROA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
LLPTL	-.0023764	.0933941	-0.03	0.980	-.1890685	.1843158
ZSCORES	.0003613	.0001284	2.81	0.007	.0001046	.0006179
CONCENTRATIONB3	.0010824	.0007794	1.39	0.170	-.0004755	.0026403
LASSETS	-.0045772	.0020801	-2.20	0.032	-.0087353	-.0004191
LIQUIDITY	.0011633	.0082394	0.14	0.888	-.0153072	.0176337
CRPIB	.0003967	.0010389	0.38	0.704	-.00168	.0024733
INFLATION	.0000531	.0004423	0.12	0.905	-.0008311	.0009374
_cons	-.0128119	.0502823	-0.25	0.800	-.1133247	.0877009

12 . estimates store olspoold

13 . xtreg ROA LLPTL ZSCORES CONCENTRATIONB3 LASSETS LIQUIDITY CRPIB INFLATION, fe

```

Fixed-effects (within) regression           Number of obs   =       70
Group variable: bank                     Number of groups =       10

R-sq:                                       Obs per group:
  within = 0.4579                          min =           7
  between = 0.6577                         avg =          7.0
  overall = 0.5021                         max =           7

corr(u_i, Xb) = -0.8746                    F(7,53)         =       6.40
                                           Prob > F        =       0.0000
    
```

ROA	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
LLPTL	-.0621097	.0870748	-0.71	0.479	-.2367596	.1125402
ZSCORES	.0007771	.0002279	3.41	0.001	.00032	.0012341
CONCENTRATIONB3	.0007883	.0007453	1.06	0.295	-.0007065	.0022832
LASSETS	-.0116658	.0094875	-1.23	0.224	-.0306953	.0073636
LIQUIDITY	.0114899	.0090857	1.26	0.212	-.0067338	.0297136
CRPIB	.0000614	.0008389	0.07	0.942	-.0016212	.001744
INFLATION	.0001808	.000341	0.53	0.598	-.0005031	.0008647
_cons	.0528549	.1102476	0.48	0.634	-.1682738	.2739835
sigma_u	.0100584					
sigma_e	.00503429					
rho	.79967632	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(9, 53) = 6.15 Prob > F = 0.0000

14 . estimates store model-fe

- **invalid name**
r(7);

15 . estimates store modelfe

16 . xtreg ROA LLPTL ZSCORES CONCENTRATIONB3 LASSETS LIQUIDITY CRPIB INFLATION, re

```

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       70
Group variable: bank                     Number of groups =       10

R-sq:                                       Obs per group:
  within = 0.4393                          min =           7
  between = 0.5863                         avg =          7.0
  overall = 0.4942                         max =           7

corr(u_i, X) = 0 (assumed)                 Wald chi2(7)    =       47.64
                                           Prob > chi2    =       0.0000
    
```

M Sunday June 12 03:51:11 2022 Page 4

ROA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
LLPTL	-.0333144	.0857518	-0.39	0.698	-.2013848	.134756
ZSCORES	.0006538	.0001775	3.68	0.000	.000306	.0010016
CONCENTRATIONB3	.001343	.0006476	2.07	0.038	.0000736	.0026123
LASSETS	-.0018218	.0034744	-0.52	0.600	-.0086315	.0049878
LIQUIDITY	.0095441	.0084222	1.13	0.257	-.0069631	.0260512
CRPIB	.0004684	.000818	0.57	0.567	-.0011349	.0020716
INFLATION	.0001014	.0003475	0.29	0.771	-.0005798	.0007825
_cons	-.060931	.051651	-1.18	0.238	-.1621651	.040303
sigma_u	.00469396					
sigma_e	.00503429					
rho	.46505973	(fraction of variance due to u_i)				

17 . xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$ROA[bank,t] = Xb + u[bank] + e[bank,t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
ROA	.0000827	.0090937
e	.0000253	.0050343
u	.000022	.004694

Test: Var(u) = 0

chi2(0) = 18.87
Prob > chi2 = 0.0000

18 . estimates store modelre

19 . hausman modelfe modelre

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) modelfe	(B) modelre		
LLPTL	-.0621097	-.0333144	-.0287953	.0151211
ZSCORES	.0007771	.0006538	.0001233	.0001429
CONCENTRAT~3	.0007883	.001343	-.0005546	.0003688
LASSETS	-.0116658	-.0018218	-.009844	.0088284
LIQUIDITY	.0114899	.0095441	.0019458	.0034085
CRPIB	.0000614	.0004684	-.000407	.0001861
INFLATION	.0001808	.0001014	.0000794	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 12.50
Prob>chi2 = 0.0854
(V_b-V_B is not positive definite)

20 . save "C:\Users\adda zouaoui\Desktop\DATA RESULTATS.dta"
file C:\Users\adda zouaoui\Desktop\DATA RESULTATS.dta saved

21 .

